تحال جميع هذه القضايا الى محكمة استئناف معان الا اذا كانت محجوزة للمرافعة أو اصدار القرار .

المادة –٣–

والمعدلة للمادة (٩) والمادة (١٠) من القانون الأصلي ، قرر المجلس بشأنها مايلي :

شطب الفقرة ١–أ– الواردة من مجلس النواب واعادة صياغتها على النحو التالي :

الفقرة ١–أ– تشكل محكمة التميز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتنعقد من رئيس وقاضيين في القضايا الصلحية ، وتنعقد من رئيس واربعة قضاة على الأقل في القضايا الأخرى ، وفي حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض . أما اذا كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تنطوي على أهمية عامة ، فتنعقد في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .

ب– الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

جـ– شطب عبارة ( عند وقوع خلاف في الرأي ) لتصبح على النحو التالي :

جـ– تصدر المحكمة قرارها بالأكثرية .

الفقرات (٢ و ٣)

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

المادة –١٠–

قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

**السيد الامين العام بالوكالة :**

٥– تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

**دولة رئيس المجلس :** شكراً لكم جميعاً وترفع الجلسة الى موعد آخر وعلى بركة الله .

« انتهت الجلسة »

| | |
|---|---|
| امين عام مجلس الامة بالوكالة | رئيس مجلس الاعيان |
| الدكتور حسين ابو عرابي | احمد اللوزي |



# ملحق الجريدة الرسمية

## مجلس الأعيان

### محضر الجلسة السادسة

**من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الواقع في ١٧ / شعبان / ١٤١٤ هجري الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ميلادي .**

المجلد ( ٣١ )
( العدد ٦ )

## « جدول الاعمال »



١– معذره مقدمة من دولة الدكتور عبد السلام المجالي .

٢– معذره مقدمة من دولة السيد احمد اللوزي .

٣– معذره مقدمة من دولة السيد مضر بدران .

٤– معذره مقدمة من دولة السيد احمد عبيدات .

## مجلس الأعيان

### محضر الجلسة :

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته السادسة من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة الاستاذ زيد الرفاعي / النائب الاول وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا أحد .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي .
٢- دولة السيد احمد اللوزي .
٣- دولة السيد مضر بدران .
٤- دولة السيد احمد عبيدات .
٥- معالي المشير حابس المجالي .
٦- معالي الدكتور كامل ابو جابر .
٧- معالي السيد كامل الشريف .
٨- معالي الدكتور جواد العناني .
٩- معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .
١٠- معالي السيد جودت السبول .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا أحد .

وحضر من الحكومة :

١- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .
٢- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي.
٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل
٤- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
٥- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
٦- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .
٧- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .
٨- معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .
٩- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
١٠- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .
١١- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .
١٢- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .
١٣- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .
١٤- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .
١٥- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .
١٦- معالي السيد اديب الهلسه : وزير النقل

١٧- **معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .**

١٨- **معالي الدكتور امين محمود : وزير** الثقافة .

١٩- **معالي الدكتوره ريما خلف : وزيرة** الصناعة والتجارة .

٢٠- **معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة.**

٢١- **معالي الدكتور عبد الرزاق النسور :** وزير الاشغال العامة والاسكان .



**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل واعلن بدء الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

**السيد الامين العام :** ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة .

**الجميع :** موافقون .

**السيد الامين العام :** ٢- الاجازات والاعتذارت :

١) طلب معذره مقدم من دولة السيد عبد السلام المجالي . ( بسبب سفره بمهمة رسمية خارج البلاد ) .

٢) طلب معذره مقدم من دولة السيد احمد اللوزي . ( بسبب ترأسه وفداً رسمياً خارج البلاد ) .

٣) طلب معذره مقدم من معالي الدكتور كامل ابو جابر . ( بسبب سفره بمهمه رسمية خارج البلاد ) .

٤) طلب معذره مقدم من معالي الدكتور جواد العناني . ( بسبب سفره بمهمة رسمية خارج البلاد ) .

٥) اعتذار مقدم من دولة السيد مضر بدران .

**دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الاكرم .**

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

**مضر بدران**

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد الامين العام :**

٦) طلب معذره مقدم من دولة السيد احمد عبيدات .



**دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الاكرم .**

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ م .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

**احمد عبيدات**

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد الامين العام :** ٧) طلب معذره مقدم من معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .

**دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الاكرم .**

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد الامين العام :** ٨) طلب معذره مقدم من معالي المشير حابس المجالي .

**دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الافخم .**

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٤

واقبلوا فائق الاحترام

**حابس المجالي**

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد الامين العام :** ٩) طلب معذره مقدم من معالي السيد كامل الشريف .

**دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الأفخم .**

ارجو قبول اعتذاري عن جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩ واقبلوا فائق الاحترام .

**كامل الشريف**

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد الامين العام :** ١٠) طلب معذره مقدم من معالي السيد جودت السبول .

**دولة النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان الأفخم .**

ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس لهذا اليوم الموافق ٢٩ /١/ ١٩٩٤ م .

**جودت السبول**

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .



**السيد الامين العام :**

٣- مقررات اللجان :

أ- تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٩٤ ، بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :**
شكراً ، وقبل ان اطلب من السيد مقرر اللجنة المالية عرض تقرير اللجنة المحترمه وتوصياتها على المجلس الكريم ، ارجو ان ابين انه بعد استماع المجلس الى تقرير اللجنة ساطلب من الأخوه اعضاء المجلس الافاضل الدين يرغبون في مناقشة تقرير اللجنة المالية وتوصياتها ومشروع قانون الموازنة العامة او في التكلم في هذه الجلسة ، ان يتفضلوا بتسجيل اسمائهم لدى الامانة العامة وساعطي الكلام للسادة الاعضاء المسجلين على القائمة حسب ورود الاسماء عليها .

بعد ذلك يستمع المجلس الكريم الى كلمة السيد وزير المالية ورد الحكومة على تقرير اللجنة المالية ، وكلمات وملاحظات السادة الاعيان ، ثم ننتقل بعد ذلك الى التصويت وسيجري الاقتراع اولاً على توصيات اللجنة المالية وتقريرها ، ثم الاقتراع على مشروع قانون الموازنة ثم الاقتراع على الموازنة فصلاً فصلاً ، واخيراً الأقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة بكامله .

والآن ارجو من السيد مقرر اللجنة المالية ان يتفضل بعرض تقرير اللجنة المحترمة وتوصياتها على المجلس الكريم .



**الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية :**

بسم الله الرحمن الرحيم



**قرار رقم ( ٢ )**

**دولة الرئيس ،**

**حضرات الاعيان المحترمين ،**

لقد احال مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٩٤ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ كما ورد من مجلس النواب الموقر الى اللجنة المالية لدراسته وابداء الرأي فيه تمهيدا لاتخاذ القرار بشأنه من قبل مجلسكم الكريم .

عقدت اللجنة تسعة اجتماعات صباحية ومسائية في الفترة الممتده بين ١٧ و ٢٤ / ١ / ١٩٩٤ برئاسة مقرر اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة :

**عز الدين المفتي ، سالم مساعده ، مروان الحمود ، رجائي المعشر ، محمد عوده القرعان ، وحماد المعايطه .**

وقد حضر دولة رئيس مجلس الاعيان بالوكالة السيد **زيد الرفاعي** بعض هذه الاجتماعات وشارك في مداولتها ، كما شارك في بعضها ايضا من اعضاء المجلس اصحاب المعالي والسعادة السيد **أحمد الطراونة والسيد عبدالله صلاح ، والسيدة ليلى شرف ، والسيدة نائله الرشدان .**

وبناء على دعوة من سعادة مقرر اللجنة فقد حضر اجتماعات اللجنة في ١٧ ، ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ ، ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ **معالي السيد سامي قموه** وزير المالية ، وعلى التوالي ، **معالي الدكتور زياد فريز** وزير التخطيط **ومعالي الدكتورة ريما خلف** وزيرة الصناعة والتجارة **ومعالي الدكتور خالد الزعبي** وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية **ومعالي الدكتور محمد سعيد النابلسي** محافظ البنك المركزي **ومعالي الدكتور هشام الخطيب** وزير المياه والري **ومعالي الدكتور محمد مهدي الفرحان** وزير الزراعة **ومعالي السيد راضي ابراهيم** وزير التموين **ومعالي الدكتور خالد العمري** وزير التربية والتعليم **ومعالي السيد وليد عصفور** وزير الطاقة والثروة المعدنية / وزير المالية بالوكاله **ومعالي الدكتور سعيد التل** نائب رئيس الوزراء / وزير التعليم العالي ، كما حضر اصحاب العطوفة والسعاده الامناء العامون لهذه الوزارات وكبار المسؤولين فيها .

ورغبه من اللجنة المالية في تسهيل عملها وانجاز المهمة المناطة بها في الوقت المناسب وترسيخا لمبدأ التعاون بين مجلسي الاعيان والنواب فقد حضر مقرر اللجنة الدكتور كمال الشاعر كامل اجتماعات اللجنة المالية لمجلس النواب ، كما حضر الدكتور رجائي المعشر عددا من هذه الاجتماعات ، وشاركا في مداولاتها .

لقد تدارست اللجنة المالية مشروع قانون الموازنة في ضوء خطاب الموازنة الذي قدمه معالي وزير المالية وتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب ، ورد دولة رئيس الوزراء ورد معالي وزير المالية على مجلس النواب بعد الانتهاء من مناقشته مشروع القانون واجابات اصحاب المعالي والعطوفة الوزراء والامناء العامين وكبار المسؤولين في وزاراتهم لدى مناقشتهم من اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

يشهد العالم والمنطقة احداثا تاريخيه من ملامحها الرئيسية قيام تكتلات اقتصادية ضخمة في شتى انحاء العالم ، وتداخل هذه التكتلات ببعضها ، وما رافق ذلك من توقيع الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة - الجات - بعد سنين طويلة من المفاوضات . وتهدف هذه الاتفاقية الى احداث انفتاح اقتصادي دولى شامل ، فيصبح العالم مزيجا من الاقتصاديات الوطنية والاقليمية والعالمية . كما يشهد العالم ايضا تحركات نشطة وجادة لحل النزاعات الاقليمية ، او احتوائها مرحليا . وقد عقد مؤتمر مدريد للسلام ضمن هذا المناخ الدولي ، وتحقق بعض التقدم على المسارين الاردني والفلسطيني، وعلى المستوى الشامل في التوجه نحو حل قضية الشرق الاوسط ، وهي من اكثر القضايا الساخنة تعقيدا . وسيكون لجميع هذه الاحداث تأثيرا على كل دول المنطقة بما فيها الاردن .

ان اللجنة المالية تتفق مع توجهات السياسة الاقتصادية الاردنية في هذه المرحلة ، وخاصة فيما يتعلق بالسعي لتعزيز الصيغ التكاملية العربية التي تحفظ للهوية والمصالح الاقتصادية العربية في ضوء الانفتاح العالمي ، والمشاركة الفاعلة في صنع الخارطة الاقتصادية الاقليمية ، والتنسيق الكامل مع الدول العربية الشقيقة ، والتأكيد على التنسيق السياسي والاقتصادي مع منظمة التحرير الفلسطينية والادارة الذاتية في المرحلة الانتقالية في الاراضي المحتلة ، والسعي لاجتذاب رؤوس الاموال الخارجية لمواجهة الاستثمارات الكبيرة المطلوبة للمشاريع المشتركة . وفي هذا الاطار فان اللجنة تعرب عن ارتياحها للجهود المبذولة لتعزيز التنسيق العربي بما في ذلك الاتفاق الاقتصادي الاخير مع منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٧ / ١ / ١٩٩٤ .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

لقد كان عام ١٩٩٣ العام الاول للخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧ التي تهدف الى ما يلي : -

١- تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة ٦ ٪ وفي معدل دخل الفرد بنسبة ٤ر٢٪ سنويا ، لسنوات الخطة .

٢- تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة ، قبل المساعدات والتمويل ، الى الناتج المحلي الاجمالي تدريجيا لتصل الى ٣٪ عام ١٩٩٧.

٣- تحقيق نمو في الصادرات السلعيه بمعدل ١٤٪ في السنة على مدى سنوات الخطة .

٤- الوصول بالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى ما يقارب حالة التوازن عام ١٩٩٧ .

٥- نزول نسبة رصيد الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من ١٤٣٪ الى ٩٨٪ .

٦- نزول النسبة السنوية لفوائد واقساط الدين الخارجي الى الصادرات من حوالي ٥٠٪ عام ١٩٩٢ الى ٥ر٢٢٪ عام ١٩٩٧ .

٧- نزول نسبة الاستهلاك المحلي الى الناتج



المحلي الاجمالي من ٦ر١٠٢٪ الى ١ر٨٨٪ عام ١٩٩٧.

٨- المحافظة على معدل التضخم بما يتراوح بين ٤ و ٥٪ سنويا لفترة الخطة .

٩- نزول نسبة البطالة لتصل الى ٦ر٩٪ عام ١٩٩٧ .

وقد اعتمدت الخطة لتحقيق هذه الاهداف سياسات عامة ، نورد اهمها :-

١- الاستمرار في معالجة جميع الاختلالات الداخلية والخارجية .

٢- تحفيز القطاع الخاص وتفعيل دوره لكي يتبوأ مركزاً رياديا في رفع انتاج الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري والعمل على تعزيز كافة العناصر التي توفر بيئة استثمارية ملائمة .

٣- تحسين اداء القطاع العام الاداري والمالي لتمكينه من تقديم خدمات افضل للمواطنين بالكلفة الحقيقية للخدمة .

٤- العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتحسين اداء الشركات الانتاجية والاستخراجية الكبرى باعتبارها ركنا اساسيا من اركان الاقتصاد الوطني ، ترفد احتياطي المملكة بالعملات الصعبة وتخلق فرص عمل جديدة .

٥- التوجه نحو تحقيق التنمية المتوازنة من خلال توجيه الاستثمار الى مختلف محافظات ومناطق المملكة .

٦- ايلاء الاهتمام الكامل لتطوير اساليب التربية والتعليم والتدريب التقني والتدريب الاداري الحديث وتوطين التكنولوجيا الحديثة لارتباط هذه العناصر ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وارتفاع معدلاتها .

ان اللجنة المالية ، تتفق مع هذه المنهجية لاعداد الخطط المتوسطة المدى والمكونة من مجموعات من الاهداف وحزم من السياسات التي تؤدي الى تحقيقها ، لما يتضمنه ذلك من مرونه في النهج العام للدولة في تحديد الاهداف الوطنية والاقتصادية والاجتماعية ، ووضع السياسات اللازمة لتحقيقها ، واقامة البنية التحتية الاجتماعية الاساسية ، وخلق المناخ الملائم للاستثمار الذي يحفز القطاع الخاص للقيام بدوره ، مع تعزيز دور الدولة الفاعل في الرقابة العامة لضمان احترام القوانين العامة ومنع الاحتكار والاستغلال وحماية حقوق المواطنين. ولكن اللجنة ترى ان هذا النهج يحتاج لضمان نجاحه وضع برامج محدده واجراء تقويم مستمر لاداء السياسات المرسومة ورصد اي قصور في نتائجها الفعلية عن الاهداف المخططة لها مما يكون اساسا لتعديلها او استبدالها كما يقتضي الحال .

وفي هذا الاطار ، فان حرص اللجنة على تحقيق الخطة لاهدافها يدفعها للاعراب عن قلقها حول تكامل الاليات الضرورية التي جرى اعتمادها لتحقيق نسبة نمو في الصادرات السلعية قدرها ١٤٪ في السنة على مدى سنوات الخطة ، باعتباره ركنا رئيسيا من اركانها ان هذا الهدف يكون العنصر الاساسي في تحقيق نسبة النمو الاقتصادي الاجمالي المنشود ، وبالتالي تخفيض البطالة ، كما أنه يشكل العنصر الاساسي في تحسين ميزان المدفوعات وصولا به الى حالة التوازن في الحساب الجاري عام ١٩٩٧ . وترى اللجنة

ضرورة قيام الحكومة بوضع خطة وطنية شاملة من السياسات والبرامج المحددة التي تضمن تحقيق هذا الهدف الهام .

ان اهدافا طموحة كهذه لا يستطيع الاردن تحقيقها الا بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي . فالاردن مثقل بالمديونية الخارجية ، التي يبلغ رصيدها المتعاقد عليه وغير المسدد ما يقارب ٧ مليار دولار ، وهو بحاجة الى اعادة جدولة مستمرة حتى عام ١٩٩٨ في احسن الحالات ، كما ان الاردن بحاجة للحصول على مساعدات ومنح وقروض ميسرة طيلة هذه الفترة ايضا ، وربما بعدها . ولا يتمكن الاردن من اخذ موافقة الدول الدائنة على اعادة الجدولة ، او الاستمرار في الحصول على المنح والمساعدات والقروض الميسرة الا باتفاق مع البنك وصندوق النقد الدوليين ، باعتبارهما الجهتين المكلفتين من المجتمع الدولي بالدخول في مباحثات مع الدول التي بحاجة الى دعم منه . وعلى هذا الاساس قام الاردن بالاتفاق مع البنك وصندوق النقد الدوليين على برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الأول للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ و ثم الدخول في برنامج ثان للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ ، ثم الوصول الى اتفاق معدل للأتفاق الاخير للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ يأخذ بالاعتبار تجاوز اداء الاردن الفعلي لعام ١٩٩٢ الاهداف المرسومة له .

ان اللجنة تفترض ان يكون التطابق بين اهداف الخطة الوطنية وبرنامج التصحيح ليس من قبيل الصدفه ، ولا من باب الافتعال ، بل انه ناتج عن التقدير الموضوعي لقدرة الاردن على تلبية حاجاته المحلية والخارجية في اطار متوازن في ظل ظروفه الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية .

لقد تم اعداد موازنة عام ١٩٩٣ بناء على توقعات تضمنت نموا حقيقيا للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٧٪ وضبط معدل التضخم بنسبة ٤٪ والحد من عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحيث لا يتجاوز ما نسبته ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتحسنا في حجم الصادرات الوطنية . وبمقارنة الاداء للاقتصاد الوطني وللمالية العامة لعام ١٩٩٣ مع هذه التوقعات كما وردت في خطاب الموازنة يتبين ما يلي : -

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد حقق نسبة نمو حقيقية ، بعد استبعاد اثر الضرائب غير المباشره ، قدرها ٦٪ بدلا من ٧٪ كما كان متوقعا . ولا بد هنا من الاشارة الى هشاشة نسبة النمو هذه من مؤشرين اولهما ان النمو في قطاع الانشاءات تقدم جميع القطاعات وكان مقداره ١٢٪ . وثانيهما صغر حجم القطاع الصناعي الذي ، اذا استثنينا منه شركات الامتياز المشتركة كالبوتاس والاسمدة والاسمنت ، فأن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي هي ٥٪ فقط .

أما بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات ، فان الهدف الاجمالي قد تحقق تماما كما كان متوقعا له .

وبشكل عام فان محصلة عمليات ميزان المدفوعات أدت الى المحافظة على احتياطات المملكة من العملات الاجنبية تكفي لتغطية ثلاثة اشهر من المستوردات . كذلك لا بد من الاشارة الى التحسن الاجمالي في هيكلة المستوردات اذ هبطت نسبة السلع الاستهلاكية



فيها الى اجمالي المستوردات .

اما بالنسيبة للتضخم ، فأن نسبته ستكون بحدود ٥ر٤٪ بالمائة .

اما المالية العامة ، فقد حصلت فيها زيادة كبيرة في النفقات الجارية من ٩٧٨ مليون دينار الى ١٠٤٩ مليون دينار اي ما يزيد على ٧١ مليون دينار نتجت في معظمها من زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين ، في حين كانت الزيادة في الايرادات المحلية بحدود ٣١ مليون دينار ، مقارنة بما كان مقدرا لها ، فاصبحت الفجوة بين الزيادة في النفقات الجارية والزيادة في الايرادات المحلية ٤٠ مليون دينار ، يضاف اليها النقص في المنح المتوقعة عما تم تحصيله فعليا بمقدار ١١ مليون دينار ، وبذلك يكون مجموع الفجوة ٥١ مليون دينار، وهي زيادة كبيرة نأمل ان لا تتكرر .

اما بالنسبة للبطالة فان خطاب الموازنة يقدر هبوط نسبتها الى ١٣٪ في نهاية عام ١٩٩٣ ، كما يقدر هبوط لسبة الفقر عن النسبة المقدرة لها عام ١٩٩٢ وهي ٢ر١٦٪ .

وفي طليعة ما تحقق عام ١٩٩٣ في قضية المديونية التوقيع على الاتفاق مع نادي لندن الذي حقق تخفيضا ملموسا في اصول الديون التجارية ، مما يؤدي في المحصلة الى تخفيف العبء السنوي لخدمتها الى حوالي النصف . واجمالا فقد انخفض حجم الديون الخارجية المتعاقد عليها وغير المسدده من حوالي ٥ر٧ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٢ الى حوالي ٩ر٦ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣، كما انخفض الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد في هذه الفترة من ٦ ، ٩ مليار دولار الى ٦ مليار دولار ، تساوي ١١٧ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣ ، مقارنة بنسبة ١٤٢٪ لعام ١٩٩٢ . أما المديونية الداخلية ، فلم يطرأ عليها تغيير يذكر عام ١٩٩٣ .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

ان عام ١٩٩٤ هو العام الثاني في الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية وفي برنامج التصحيح الاقتصادي المعدل للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ . وان الخطة التي تم وضع موازنة ١٩٩٤ على اساسها تهدف الى تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥ر٥٪ وتعزيز اوضاع ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي من حوالي ١٠٪ عام ١٩٩٣ الى حوالي ٧٪ عام ١٩٩٤ ، واحتواء معدل التضخم في مستواه عام ١٩٩٣ اي بنسبة ٥ر٤٪ ، وتخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣ر٩٩٪ عام ١٩٩٣ الى ٨ر٩٧٪ عام ١٩٩٤ .

اما العجز في الموازنة فمن المقدر ، وفقا للأرقام الواردة في الموازنة ، ان يكون ٨ر٥٪ ، علما بان الحكومة تهدف ، كما ورد في خطاب الموازنة ، وكما صرح به معالي وزير المالية به في عدد من الاجتماعات معه ، تخفيض هذه النسبة الـ ٣ر٥٪ من خلال ادارة المالية العامة للدولة خلال هذا العام .

ان الزيادة في النفقات الجارية وفقا للارقام الواردة في مشروع قانون الموازنة ستكون بنسبة ٥ر٧٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٣ ، بينما من المتوقع ان تكون الزيادة في

الايرادات المحلية بنسبة ٨ر٥٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٣ . ومع اننا نرى في هذا تطورا في الاتجاه الصحيح ، فأنه بنظرنا غير كاف ولذا فأن اللجنة ، دون الخوض في تفاصيل النفقات توصي المجلس الكريم بالموافقة على تقديم توصيته للحكومة بأن تعمل على تحقيق وفر اضافي على الوفر الذي اوصى به مجلس النواب الموقر ، وذلك من خلال التوفير في نفقات الدعم المقدم لبعض مؤسسات القطاع العام وحثها على زيادة الكفاية الادارية مما يحقق حصر العجز في الموازنة الى نسبة ٣ر٥٪ أو اقل من ذلك . ( توصية رقم ٣ ) .

تمتاز ميزانية عام ١٩٩٤ انه سوف يجري تمويلها ، بشقيها الجاري والرأسمالي ، من الايرادات المحلية بنسبة ٨٦٪ ، وبنسبة ١٤٪ من المنح والمساعدات ، بالرغم من الزيادة في الانفاق الراسمالي المقدرة بمبلغ ٦٦ مليون دينار على الانفاق الرأسمالي لعام ١٩٩٣ . وبذلك تكون موازنة عام ١٩٩٤ اول موازنة عامة لا تتضمن موازنة للتمويل لتغطية اي عجز في الانفاق الجاري والرأسمالي ، والذي كان يغطى سابقا عن طريق الاقتراض . وهذا يشكل محطة ثانية هامة في مسيرة الأردن بعد ان سجل عام ١٩٩٣ المحطة الاولى الهامة ايضا اذا تجاوزت الايرادات المحلية تغطية النفقات الجارية، محققاً فائضاً ساهم بنسبة جيدة في تغطية النفقات الرأسمالية الفعلية لهذا العام . وبهذا تنحصر موازنة التمويل لعام ١٩٩٤ بمبلغ مرصود لتسديد اقساط القروض الخارجية والداخلية فقط وذلك من خلال اعادة الجدولة والحصول على قروض داخلية وخارجية ميسرة .

ويتضمن مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ موازنة طارئة بمبلغ ٦٦ مليون دينار يجري انفاقها لمشاريع انمائية وراسمالية في حال توفر التمويل الاضافي من المنح والمساعدات والقروض الميسرة .

ان الهدف الاقتصادي الكبير للاردن هو تحقيق الاعتماد على الذات . ومن هذا المرتكز فان اللجنة المالية تتوقف بالدرجة الاولى امام الارقام المقدمة حول نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي ، التي تعني غياب اي ادخار محلي يذكر كما تعني ان الاستثمار الذي يحقق التنمية يعتمد على عوامل خارجية ، لا نستطيع التحكم بها كما ان مؤشراتها تتراوح بين السلبي والايجابي في الامد القريب على الاقل . فعلى الصعيد العالمي ما زالت غالبية الدول الصناعية وروسيا ودول أوروبا الشرقية تعاني من الركود الاقتصادي . أما على الصعيد الاقليمي فان الهبوط الحاد في اسعار البترول ، والمتوقع استمراره في الامد المنظور ، سوف ينتج عنه هبوط في مستويات النمو الاقتصادي في دول المنطقة ، البترولية منها ، وغير البترولية . كما أن اعادة التعمير في كل من الاراضي الفلسطينية المحتلة والعراق ، وهما سوقان اساسيان للاردن ، فانها قد لا تنطلق بالزخم الذي يمكن الاردن من الاستفادة منه قبل عام ١٩٩٥ ، مع بقاء الامل في انطلاقها خلال هذا العام .

وللذلك ، فان الاردن ، في مسيرته نحو تحقيق الاعتماد على الذات سوف يستمر في الاعتماد على الخارج في حاجته لمساعدات ومنح بمبالغ سخيه وبشروط ميسره في الامد المتوسط ، بالاضافة الى حاجته لاجراء اعادة



جدولة سنوية لديونه الخارجية تستمر حتى عام ١٩٩٨ على الأقل . وان املنا كبير أن يتمكن الاردن من تجاوز تأثير أية عوامل خارجية سلبية أو الحد من انعكاساتها عليه لما له من رصيد عالمي كبير وما يقوم به من دور متميز في استقرار المنطقة ، الا انه لا بد لنا من الاحتياط للمخاطر المحتملة . وقد حاولت مصادر البنك الدولي تحديد الحجم الكمي لاية مخاطر خارجية قد يواجهها الاردن لقياس مدى حساسيته لها . فاذا حصل ، مثلا ، انخفاض في تحويلات الاردنيين الى نصف المبالغ الحالية، فإن البنك الدولي يقدر أن هذا سيؤدي إلى زيادة في العجز السنوي في ميزان المدفوعات بمبلغ يزيد على ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، مضاعفا بذلك نسبة هذا العجز ، كما انه سيؤدي الى تخفيض في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ثلاثة بالمائة في السنة ملغياً اكثر من لصف نسبة النمو المتوقعة . كما ان بقاء سعر الفوسفات في الشريحة الدنيا للاسعار المحتملة له سيؤدي الى هبوط اضافي في الناتج المحلي الاجمالي قدره نصف بالمائة . اننا نذكر هذه الفرضيات لنؤكد ضرورة تعزيز الاعتماد على الذات من خلال بذل المزيد من الجهد في اطار ما يمكننا التحكم به وهو ضبط النفقات وزيادة الايرادات .

ومن أهم السياسات التي يمكن ان تحقق زيادة في الادخار هي تلك التي تحد من الاستهلاك وتشجع الاستثمار والتوسع في الحوافز بشتى اشكالها الضريبية من جهة والخدميه من جهة أخرى خاصة فيما يتعلق بتوسيع وتنويع قاعدة الصناعات التصديرية السلعية والخدمية ، والاصلاح الضريبي الشامل ، والتوسع في اصدار ادوات الادخار المالية ، بفوائد وحوافز تجتذب المدخرين والتي باشر البنك المركزي في استخدامها . كذلك فان اجراء تخفيضات كبيرة في العجز في الموازنة سيسهم مباشرة في زيادة ادخار القطاع العام .

ان اللجنة تعرب عن تأيدها للاهداف الاخرى للخطة التي صدر بموجبها مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ ، والتي تتمثل في الاستمرار في السعي لتخفيض حجم المديونية الخارجية بجميع الطرق المتاحة ، والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر ، والعمل على استرداد الكلفة الحقيقية للخدمات والسلع مع الاخذ بالاعتبار اهمية تقديمها بحد اعلى من الكفاءة والاقتدار واتخاذ التدابير الاجراءات والتدابير لايصال الدعم لمستحقيه .

كما تؤيد اللجنة توجه الحكومة نحو اعداد موازنات مستقلة لكل محافظة ، وتطبيق اللامركزية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي وبهدف تسهيل الاجراءات وتوفير الجهد والمال على المواطنين ، وعلى اساس ان يتزامن تفويض السلطات المحلية بالصلاحيات بما يتناسب مع قدراتها الادارية والفنية ، واقتران ذلك كله باحكام نظم الرقابة المركزية لضمان حسن الاداء ، والعمل على رفع الكفاءة الانتاجية في القطاعين العام والخاص بادخال التطورات التكنولوجية وزيادة فرص التدريب والمرونة في هيكلة الاجور .

**دولة الرئيس ،**

**حضرات الزملاء المحترمين ،**

ان تطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٣ ، وما هو متوقع لعام ١٩٩٤ ، يبين الاتي : -

**اولاً:** انخفاض العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٧٪ عام ١٩٨٩ الى ٣ر٥٪ عام ١٩٩٤ .

**ثانيا:** هبوط نسبة التضخم من ٧ر٢٥٪ عام ١٩٨٩ الى ما نسبته ٤ - ٥ر٤٪ بالمائة عام ١٩٩٤ .

**ثالثا:** انخفاض الرصيد الصافي للديون الخارجية المسحوبة وغير المسددة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٣٢٪ عام ١٩٨٩ الى ١١٧٪ عام ١٩٩٣ .

**رابعا:** انخفاض العجز الجاري في حساب المدفوعات الى حوالي ٧٪ عام ١٩٩٤ .

ان الارقام في المؤشرات الاربعة تبين بما لا يقبل الشك انه قد جرت السيطرة على الاختلالات الهيكلية الكلية . أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد حصلت زيادة في الناتج المحلي الاجمالي على مدى الخمس سنوات قدرها ٦ر١٧٪ ، رافقها هبوط في معدل دخل الفرد قدره ٨ر١١٪ بسبب الزيادة السكانية الكبيرة الطبيعية منها والناتجة عن عودة اعداد كبيرة من مواطنينا من الخليج . ويعود هذا الاداء المتواضع الى استمرار الاختلالات والتشوهات الهيكلية القطاعية والاستثمارية .

**دولة الرئيس ،**

**حضرات الزملاء المحترمين ،**

لقد بحثت اللجنة عددا من القضايا الكبيرة ، لورد راي اللجنة فيها ، وتحليلا لها ونقدم عددا من التوصيات بشأنها .

**١- الاحصاءات والمعلومات ومنهجية قياس الاداء : -**

تعاني الدولة من نقص في الاحصاءات والمعلومات التي تحتاجها ويحتاج اليها المواطنون. تحتاجها الدولة كي تكون سياساتها مبنية على معلومات دقيقة تمكن الدولة من احكام صياغة هذه السياسات من جهة ، وقياس او تقويم اداءها لمراقبة مدى تحقيقها للاهداف التي وضعت من اجلها من جهة اخرى . وكذلك المؤسسات والمواطنون يحتاجون الى المعلومات التي يحددون على ضوءها خياراتهم فيما يتعلق بنشاطاتهم المختلفة ، وتطوير هذه النشاطات وفقا للمتغيرات في المعلومات التي اسست نشاطاتهم عليها . وتتعلق هذه المعلومات بالسكان بجميع صفاتهم الاجتماعية والاقتصادية ، وبالاراضي والموارد الطبيعة وبمنشئات البنية التحتية والانتاجية ، والحسابات الوطنية ، والقطاعية والاستثمارية والاقليمية ، وجميع المعلومات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية ، فضلا عن المعلومات الاساسية الخارجية ، عن دول الجوار ، ودول العالم ، والمجتمع الدولي .

وان اللجنة توصي بتطوير المركز الوطني للمعلومات ليصبح بنكا شاملا للمعلومات المذكوره ، ووضع انظمة لتحديثها ، وانظمة للتمكن من استخدامها ، وتأثيراتها وترابطها بعضها ببعض لكي تكون السياسات او القرارات أو الاجراءات قائمة على مجمل المعطيات التي تشمل كل ابعاد السياسة او القرار او الاجراء قيد الاعتبار . (توصية رقم ٤)

**٢- السياسة المالية والنقدية : -**

يجب ان تتركز السياسة المالية على مبدأين : -



**اولا :** تجنب التضخم والزيادة في المديونية والعجز في موازنة الدولة لانهاتخلق مناخا غير ملائم للاستثمار وتؤدي الى زعزة الاقتصاد الوطني .

**ثانيا :** تثبيت الجوانب الاساسية للاداء الاقتصادي والاجتماعي التي تؤدي الى رفع المستوى العام للكفاية الاقتصادية ، وتقديم الحوافز التي تشجع التوزيع الكفي للموارد .

لقد سبق وذكرنا النتائج التي تحققت منذ تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ والتي تبين بوضوح ان خطوات واسعة نحو تحقيق الهدف الاول من برنامج التصحيح الاقتصادي ، وهو استعادة الاستقرار ، قد تمت . واما الهدف الثاني المنشود في المرحلة الراهنة فهو الجانب الهيكلي الذي ينصب على الأسس التي تحقق نموا قابلا للاستمرار من خلال اعتماد السياسات المالية التي تعزز التوزيع الكفي للموارد في اقتصاد متنامي وهيكل من الحوافز يدعم نشؤ الانتاج الكفي في الاقتصاد المحلي . وتتحدد هذه الأسس بثلاث قضايا رئيسية .

اولى هذه القضايا هي حصر دور الدولة في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي التي تؤمن مناخا اقتصاديا مستقرا تستطيع المبادرة الخاصة فيه ان تقوم وتزدهر ، وتخطيط وتنفيذ البنية التحتية ، وتأمين استثمار في تعليم وتدريب القوى البشرية مما يعزز قاعدة رأس المال الانساني الذي يعتبر العنصر الجوهري في تحقيق تقدم مستمر . ومع ان هذا هو القاعدة العامة ، فانه لا بد من الاشارة الى ضرورة قيام الدولة بتدخل انتقائي في الحالات التي تخفق فيها قوى السوق على ان يكون هذا التدخل مواتيا للسوق وينحصر في تصحيح حالات الاخفاق نفسها .

ثاني هذه القضايا هي وضوح المبادىء الاقتصادية والمالية التي يستند اليها قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة . فمن حيث المبدأ ، تقوم الدولة بهذه المهمة لان منافعها تتجاوز المواطنين كافراد الى حاجة المجتمع بكامله . ومن هذا المنطلق فان عملية التصحيح الهيكلي المتعلق بالخدمات يجب ان تهدف اولا الى اجراء الاصلاحات اللازمة لرفع الكفاية الكلية للمؤسسات التي تقوم بادارتها وصيانتها وتشغيلها ، اذ بدونها لا توجد صيغة عادلة ومقبولة لدى المواطنين لتكافؤ اسعارها مع كلفة انتاجها . والهدف الثاني من التصحيح الهيكلي لقطاع الخدمات يكمن في تمييزنا بين توفير الخدمات لجميع المواطنين في الحدود الانسانية والاجتماعية الضرورية من جهة ، وبين استعمالها خارج تلك الحدود من جهة اخرى. فبينما اسعار الاستهلاك فوق الحدود الضرورية يجب ان تستند الى قواعد اقتصادية، فان اسعار الخدمات التي تقدم للمواطنين في الحدود الضرورية لحاجاتهم الحياتية يجب ان تتخذ وفقا لمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية .

ولغايات تحقيق الهدفين المذكورين فان اللجنة المالية توصي المجلس الكريم بتبني التوصيتين التاليتين : -

اولا : ان تتحول جميع مؤسسات الخدمات الى مؤسسات عامة مستقلة ذات استقلال ذاتي مالي واداري ، تقوم بتشغيل وصيانة منشئات الخدمات ، وتطويرها والتوسع فيها ضمن اطار من القواعد والسياسات التي تضعها الدولة والتي تتضمن انظمة لقياس الكفاية

وتقديم الحوافز للذين يسهمون في تحسينها ، وتعتمد برنامجا زمنيا محددا لبلوغ الاعتماد الكلي على الذات . كما ان اللجنة لاتتفق مع اي توجه لتحويل هذه المؤسسات الى القطاع الخاص اذا ان مثل هذا التحويل يكون بمثابة استبدال مؤسسات احتكار للقطاع العام بمؤسسات احتكار للقطاع الخاص اثبتت التجارب الدولية ، حتى في الدول المتقدمة ، ان ضبط اداء القطاع الخاص فيها أصعب منه في القطاع العام . كما اننا لا نؤيد التوجه المطروح في ان تتضمن الموازنة العامة للدولة تفاصيل موازنة كل من هذه المؤسسات ، بل ما يجب ان تتضمنه الموازنة العامة هو مقدار الدعم المقدم من الدولة الى كل منها . ( توصية رقم ٥ ) .

ثانيا : ان تكون للتعرفة ثلاثة اسعار وفقا لشرائح الاستعمال تكون الدنيا منها في الحدود الانسانية والحياتية الضرورية ، والوسطى منها تحددها كلفة الانتاج الكفي والعليا منها تحددها كلفة الانتاج مضافاً اليها الدعم المقدم للفئة الدنيا ، وذلك وفقا للمفهوم الدستوري للعدالة الاجتماعية . ( توصية رقم ٦ ) .

ثالث القضايا التي نذكرها تتعلق بتطوير النظام الضرائبي من حيث اثره على رفع الكفاية الاقتصادية وحسن توزيع الموارد من جهة ، وتحقيق العدالة باعادة توزيع الثروة من جهة اخرى .

فالجمارك مثلا ، التي تكون اكبر مصدر لدخل الحكومة ، فان نسبها المرتفعة تستخدم ايضا كحماية للصناعات المحلية . وبسبب ذلك تحتمي هذه الصناعات خلف جدار من الحماية، معزول عن اية منافسة دولة . ان مثل هذه الحماية تخلق حافزاً لتشويه الاداء الاقتصادي من خلال تحويل الموارد لاستثمارها في انتاج سلع احلاليه بغض النظر عن اي نشاط اقتصادي اخر بما في ذلك انتاج سلع للتصدير . ان هذا الوضع يقتضي اعتماد نسب للحماية في حدود ٣٠ - ٥٠٪ ، يطبق حده الاعلى على الصناعات التصديرية . ان هذا يقودنا ايضا الى ان استبدال الضريبة العامة على المبيعات بضريبة الاستهلاك ، المستوردة منها والمنتجة محليا ، يجب ان يتم ضمن حزمة من الاصلاحات الضريبية الشاملة وعلى رأسها ضريبة الدخل ورسوم الجمارك .

أما بالنسبة لضريبة الدخل فأن تحقيق العدالة يجب أن يهدف الى مساواة العبء الضريبي بين ذوي الدخول المتشابهة ، كما يجب أن يهدف الى تحقيق المبدأ الدستوري في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعتماد السلم التصاعدي للنسبة الضرائبية . ان تجربة جميع الدول النامية تبين ان العدالة المنشودة لا تتحقق بسبب ضيق قاعدة التغطية التي تبقى مشتته في رقع صغيرة من السكان . وان اللجنة تنظر بالارتياح لما ورد في خطاب الموازنة من ان الحكومة عاكفة حاليا على مراجعة قانون ضريبة الدخل ، والذي نأمل ان يؤدي الى تخفيض سوقها وعدد شرائحها وتبسيط اجراءاتها مما يؤدي الى توسيع قاعدتها وبالتالي زيادة الحصيلة الاجمالية لها .

تطمح خطة التنمية الى زيادة حصة القطاع الخاص من مجمل الاستثمار الى اكثر من الثلثين ، مما يدفع اللجنة للاعراب عن ارتياحها الى عزم الحكومة على القيام بمراجعة قانون تشجيع الاستثمار ، كما تأمل اللجنة بان



تعيد الحكومة النظر في مشروع قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية ، ليصبح قانوناً يحتضن الاستثمار ويخلو من البيروقراطيه ويشجع تدفق رؤوس الاموال الخارجية ويقدم اليها اقصى ما تقدمه لها دول العالم .

كذلك تؤيد اللجنة المالية الاستمرار في السياسة النقدية المتجهة نحو التخفيف من القيود على التحويلات النقدية من والى الدينار ونأمل ان نتمكن في وقت قريب من تحقيق التحرر الكامل من هذه القيود ليصبح الدينار عملة قابلة للتحويل فيزول احد اهم الاسباب التي ادت الى الهجرة الكبيرة للمدخرات الاردنية على مدى العقدين الماضيين ، ويعطي فرصة لعودتها والى جذب مدخرات المغتربين .

## ٣- الاصلاح الاداري : -

ان التنمية ، بمفهومها الحقيقي ، هي العملية الكلية للتغيير الشامل لجميع قطاعات المجتمع ، وهي بهذا المفهوم ابرز قضايا هذا العصر . ويقع على عاتق الادارة العامة للدولة قيادة عملية التنمية في اطارها الواسع للنهوض الشامل بالمجتمع . فالدولة هي التي تحدد الاهداف وتسن التشريعات ، وترسم السياسات والبرامج التي تؤدي الى تحقيق الاهداف ، وتشرف على تنفيذها واداءها وتقويمها . ولايمكن للدولة ان تقوم بهذه المهمات دون ان يتوفر لجهازها الاداري الكفاءات المهنية والادارية المتخصصة والهياكل التنظيمية الملائمة ونظم المعلومات الحديثة وتقنيات استخدامها .

ان كل هذا يتطلب وضع برنامج شامل للاصلاح الاداري يتضمن تحقيق الاتي : -

- اجتذاب الكفاءات العالية المطلوبة .
- اجراء تعديل جذري على هيكل الرواتب .
- تحديث نظم الادارة بتبني التقنيات الحديثة كلها .
- وضع انظمة للحوافز .

ويزيد من صعوبة القيام بالاصلاح المنشود المناخ السائد حاليا في الادارة العامة حيث توجد بطالة مقنعة بنسبة مرتفعة ، وانتاجية متدنيه ، وهي عوامل تؤدي بمحصلتها الى تبديد المال وحجب الموارد اللازمة للدولة في اجراء الاصلاح الاداري المنشود ، كما انها تحبط خطط الاصلاح هذه حتى لو توفر لها المال .

ان مفتاح كما انهها تحبط خطط الاصلاح حتى لو توفر لها ذلك .

ان نجاح اي برنامج للاصلاح الاداري يقع في شموليته لجميع جوانبه من حيث استقطاب الكفاءات وتحديث الانظمة من جهة ، وازالة البطالة المقنعة من جهة اخرى ، مع احتواء اثارها الاجتماعية في برنامج اجتماعي مستقل ، وتوفير فرص التدريب على اوسع نطاق ممكن لموظفي القطاع العام بهدف رفع انتاجية القادرين والمؤهلين منهم . (توصية رقم ٧) .

## ٤- البطالة والفقر : -

ان الهدف من الاداء الاقتصادي لاي دولة هو رفع مستوى الشعب ، كما ان المقياس الحقيقي للنجاح في هذا الاداء هو مدى اثره في البعد الاجتماعي وعلى معدل دخل الفرد ، فوفقاً للارقام الواردة في الجداول المرفقة

بخطاب الموازنة فان الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة وبالاسعار الثابتة حقق نموا تراكميا متواضعا يقارب ١٣٪ على مدى ثمانية اعوام تمتد من ١٩٨٥ الى ١٩٩٣ ، الا ان دخل الفرد بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ ، والذي كان مستقرا بهذه الاسعار الثابتة في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، عاد فانخفض في الفترة اللاحقة اي بين ١٩٨٨ و ١٩٩٣ بنسبة اجمالية قدرها ٢٧٪ . أما بالنسبة لما قبل ١٩٩٥ وللفترة الممتدة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥ فقد كان الاردن، وفقا لمصادر البنك الدولي ، واحدا من اربعين دولة فقط حققت نموا ايجابيا في المعدل السنوي لدخل الفرد ، وكان ترتيبه الخامس والعشرين بين هذه الدول . وقد ادى هذا النمو الى زيادة تراكمية ملحوظة في معدل دخل الفرد خلال هذه الفترة فوصل الى ما يقدر باكثر من ضعفي ما كان عليه في بدايتها . وقد تم هذا الانجاز بالرغم من الحروب التي اجتاحت المنطقة خلال هذه الفترة وعلى الأخص حرب عام ١٩٦٧ وما رافقها وتبعها من نزوح كبير لابناء فلسطين الى الاردن وتوتر سياسي محلي وعربي .

ان الانخفاض في معدل دخل الفرد ، في اي دولة ، لا يتوزع بالتساوي بين جميع فئات المجتمع ، بل ينال بنسبة أكبر الفئات الاقل حظا ، فتكون نتيجته الحتمية زيادة في انتشار الفقر . ولذلك فاننا نعرب عن قلقنا حول دقة النتائج المقدره لعام ١٩٩٣ مقارنة بالنتائج المقدره لها عام ١٩٨٧ ، والتي تبين انخفاضا بنسبة الفقر المطلق اذ لا نرى كيف يمكن ان ينخفض معدل دخل الفرد بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٣ بنسبة ٢٧٪ . ويرافق ذلك انخفاضا في نسبة الفقر . ولذا فان اللجنة تعرب عن خشيتها ان الارقام الفعلية قد تتجاوز النسبة المقدره .ومع اننا نتفق مع ما ورد في خطاب الموازنة بان زيادة النمو الاقتصادي هو حجر الزاوية في معالجة البطالة وما ينتج عنها من انتشار للفقر ، الا ان ذلك يتطلب فترة طويلة ومستمره من النمو الاقتصادي بنسب مرتفعة ، تتجاوز نسبة الزيادة في السكان تجاوزا ملحوظا ، مما يقتضي خلال هذه الفتره توفير شبكة للامن الاجتماعي تضمن الاستقرار في المجتمع وتقي الوطن من الانعكاسات الامنية والسياسية لاي خلل في الاستقرار الاجتماعي. ( توصية رق ٨ ) .

ولا بد لنا في الوقت نفسه ان ننوه بجهود الحكومة في قطاع الصحة ، حيث يعد الاردن في طليعة الدول النامية في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين . وقد بين التقرير الاخير لعام ١٩٩٣ لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (يونيسف) حيث نسبة وفيات الأطفال ٣٢ بالالف بينما المعدل العالمي هو ٩٧ بالالف .

ويقع الاردن ايضا الدولة الثانية بين ١٧ دولة شرق اوسطية حيث تتجاوزر فيه الرعاية للاطفال دون الخامسة من العمر قدرته الاقتصادية . ويحتل الاردن المرتبة الاولى بين عشرة دول شرق اوسطية حيث نسبة سؤ التغذية للاطفال دون الخامسة تصيب ٦٪ منهم فقط ، بينما المعدل العالمي يصل الى ٣٦٪ ، كما ويبلغ عدد وفيات الامهات لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حيه ٤٨ في الاردن مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ٣١٠ .

٥- التعليم : -

ان اللجنة المالية تؤكد على مع ما ورد في تقريرها للعام المنصرم بان وضع برنامج



شامل وجذري للاصلاح التربوي والتعليمي يقع في اعلى سلم الاولويات . فان العالم يتجه نحو تحرير التجارة الدولية ورفع الحواجز بين الاسواق ، كي يصبح العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الجميع ، ويبقى فيها ويتقدم من يقدرون على التجديد والتطوير .

كما ان صغر السوق الاردنية يجعل من الصعب اقامة صناعات احلالية بأسعار منافسه ، ولذلك فان التوسع في هذه الصناعات سوف يبقى محدوداً ، مما يقتضي ان يتوجه الاردن إلى التوسع الكبير في الصناعات التصديرية التي تستطيع المنافسة في الاسواق العالمية ، وتلبي الطلب المحلي باسعار منافسة ايضا .

ولن يقدر على هذا التحدي سوى مجتمع قادر على توسيع القاعدة الانتاجية الى اقصى قدر ممكن ، ولقوة عمل ترقى قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والانضباط والاتقان وحسن استخدام التطبيقات العلمية في مناحي الانتاج المختلفة ، وتتمكن من التعامل مع احدث الاساليب التكنولوجية في الصناعة والزراعة .

ان الارتقاء بقوة العمل الى هذا المستوى تقتضي تغييراً وتطويراً شاملا لكل مؤسسات التعليم والتدريب ابتداءً من التعليم الابتدائي الى التعليم العالي . ومن عناصر هذا البرنامج الطموح نورد الاتي : -

- تطوير اداء المعلم الاردني ، وتحسين وضعه المادي والمعنوي واعادة تدريبه ضمن برنامج تشترك فيه وزارة التربية والجامعات وتستعين فيه بمؤسسات التعاون الثقافي في الدول المتقدمة .

- اعادة النظر ببرنامج التطوير التربوي المعتمد ومراحله الدراسية المختلفة وجدوى تقسيم التعليم الاكاديمي الى منهج علمي ومنهج ادبي .

- ان يكون الانتقال من كل مرحلة الى الاخرى بناء على اسس تقويميه مدرسية ذات سوية عاليه ، والنظر في امكانية قيام المدارس باصدار شهادة معتمدة ومعترف بها لمن انهى الدراسه الثانوية ، وبحيث تصبح كشهادة الدراسة الثانوية العامة ( التوجيهي ) احدى متطلبات القبول في الجامعات .

- تطوير المناهج وادخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة في التعليم وعودة الانشطة التربوية ورعاية المواهب ، وحذف الموضوعات الهامشية ، وتوجيه مزيد من الاهتمام الى العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات ، وادخال مواد حرفية ومهنية في جميع المناهج بدءا من مرحلة التعليم الاولى لتوعية الطلاب في سن مبكر على اهمية الانتاج فينمى عند الذين يتفوقون منهم في هذه المواد احترام العمل الحرفي والمهني ويتوجه من يظهر ميلا الى هذا المجال الى التحول تلقائيا للدراسة في المدارس الحرفية والمهنية .

- التوسع في التعليم المهني والفني ، وتطويره لتلبية سوق العمل وحاجات المجتمع .

-ترميم واصلاح وبناء المدارس الحديثة في التصميم والتجهيز .

- التركيز على الثقافة كركن اساسي للاصلاح في التعليم ، وتنمية روح المبادرة في الطلاب والتي بدونها لا يتحقق الاستخدام الافضل للمهارات الذهنية والملكات التي اكتسبها الفرد في مرحلة الدراسة والتحصيل .

- اعادة هيكل توزيع الموارد التي تخصصها الحكومة للتعليم بين المراحل المختلفة مع اعطاء الاولوية القصوى الى المرحلة الاولى

التي تتكون فيها قدرة الطالب على اكتساب المعرفه وترسخ قيمه الانسانية والاجتماعية ، اذ ان كل استثمار في مراحل تعليمية متقدمة لا يتأسس على مرحلة اولى سليمة لا ينتج عنه الا اضافة تشويه الى تشويه .

- اجراء اصلاح شامل في جامعاتنا الوطنية والتقدم بها الى المستويات العالمية العليا

- اعادة النظر باسلوب الدعم العام المقدم للجامعات من خلال قانون الضريبة الاضافية المخصصه لها ، وتوجيه الدعم لمستحقيه من الطلبة المحتاجين والمتفوقين ، على ان يتحمل بقية الطلاب الرسوم التي تحددها الجامعات والتي تغطي نفقاتها الجارية .

ان النتيجة الحتمية لرفع مستوى التعليم هي زيادة انتاجية القوى البشرية الاردنية واتساع افاق قدراتها على الانتاج مما يؤدي حتما الى زيادة الانتاج وتنويعه وبالتالي زيادة نسبة النمو الاقتصادي وتحقيق تحسن مستمر في مستوى معيشة الشعب .

ان اللجنة تقترح تكوين فريق وطني رفيع المستوى والخبرة والاختصاص وتكليفه باعداد برنامج الاصلاح الشامل المطلوب لتكون برامج التعليم هادفة لاعداد القوى البشرية القادرة على تنفيذ برامج التنمية النهضوية للمجتمع ، وان يستعين هذا الفريق بخبرات تربوية وتنموية دولية ذات سمعة عالية واختصاص . ( توصية رقم ٩ ) .

٦- المرأة : -

ترى اللجنة ضرورة التأكيد على تبني الدولة لبرنامج شامل للمرأة يتناول اولا تأمين حقوقها الدستورية في المساواة ، كما يتضمن برنامجا موازيا لتوعيتها بحقوقها وتجاوز ما نشأت عليه في مناخ من الحرمان من ممارسة هذه الحقوق وفي مقدمتها حقها في الاهتمام بصحتها وحقها في التعليم والعمل في مختلف مجالاته . ان هذا البرنامج ، فضلا عن كونه واجب دستوري كما انه يزيد في النمو الاقتصادي عندما يصبح المجتمع فنتج بنصفيه ، كما انه يؤدي كنتيجة ، فانه يرسخ الديموقراطية ويدعم قيام المجتمع المدني وتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المواطنين كما انه يزيد في النمو الاقتصادي عندما يصبح المجتمع منتج بنصفيه ، كما انه يؤدي كنتيجه ، لذلك كله الى انخفاض في الزيادة الكبيرة في السكان وتغيير الهرم السكاني ، فتزداد نسبة المنتجين من المواطنين من جهة وتقل نسبة غير المنتجين من جهة اخرى ، فتصب بذلك نسبة مضاعفة من النمو الاقتصادي الاجمالي في زيادة معدل دخل الفرد . ( توصية رقم ١٠ ) .

٧- سوق عمان المالي : -

ان النشاط الذي شهده سوق عمان المالي في العامين ١٩٩٢ و ٩٩٣ فاق كل التوقعات وهذا يقتضي اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تضمن حماية اموال المواطنين من مخاطر المضاربة ومحاولات اجتذاب مدخراتهم من مغامرين في السوق بهدف الربح غير المشروع . كما انه من الضروري حماية المبادره الظاهرة في التوسع في تأسيس الشركات الاستثمارية في القطاعات المختلفة وتشجيعها .

٨- قطاع الزراعة :-

يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية والانتاجية ، الذي يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في زيادة الصادرات الوطنية .



كما يعتبر وادي الاردن من اهم منشئات هذا القطاع ، اذ يزيد حجم الاستثمار فيه عما يقارب مليار دينار من القطاعين العام والخاص . كما ان ظروفه المناخية الطبيعية تعطيه ميزة خاصة في الموسم المبكر . وعلاوة على ذلك ، فانه يستهلك ربع استهلاك الاردن من المياه ، التي هي اكثر مواردنا الطبيعية شحا .

ان هذا القطاع لا يمكن ان يكون منتجا من الناحية الاقتصادية بالقدر الذي يتناسب مع امكاناته الا اذا جرت ازالة الاختلالات والاختناقات والتشوهات فيه وتغيرت وسائل الانتاج والتسويق . وفي هذا الاطار نورد فيما يلي بعض المقترحات : - ( توصية رقم ١١ ).

أ) اعتماد البحث العلمي والارشاد الزراعي في معالجة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي ، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية المتقدمه في جميع مراحل الانتاج .

ب) تحديد مواصفات الانتاج واصنافه وكمياته واسعاره وقيام الشركة الأردنية لتسويق المنتوجات الزراعية بالتعاقد المسبق مع الجهات المحلية والخارجية لشراءه ومع المزارعين لانتاجه .

ج) ايقاف التدهور الحاصل بخصوبة التربه واتخاذ الاجراءات التي تستعيد للتربة خصوبتها المفقوده من خلال تطبيق الدورة الزراعية والالتزام المستمر بها .

د) ضبط كفاية انتاج المياه وخزنها ووسائط نقلها ولوعيتها والالتزام بقواعد البيئة السليمة لجميع مصادر المياه وبخاصة سد الملك طلال واتخاذ الاجراءات الرادعه لكل محاولة انتهاك لها .

هـ) الغاء الاختناقات في النقل البري والجوي وكل الاختناقات الناتجة عن ممارسات القطاع العام .

و) أن تفرض الدولة التنسيق بين جميع الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة وخاصة وزارة الزراعة ومؤسسة التسويق الزراعي والشركة الاردنية لتسويق المنتوجات الزراعية ، واتحاد المزارعين ، وسلطة وادي الاردن ، بما يحقق الانتاج وفقا لمتطلبات التعاقد المسبق والتي تقتضي انتاج المحاصيل المتعاقد عليه في كمياتها ومواصفاتها وايصالها الى الاسواق المحلية والخارجية في مواعيدها .

ز) تشجيع قيام المزارع الكبيرة التي تستفيد من اقتصاديات الحجم واستخدام التكنولوجيا والمكننه الحديثة ، مما يزيد من كفاية وسائل الانتاج ، ويحد من استخدام العمالة الوافدة .

ولا بد لنا بهذه المناسبة من الاشارة الى ان جميع الحكومات السابقة اخفقت في تحقيق الاهداف التي أعلنت عنها لتطوير القطاع الزراعي ، ولا نجد ما يفسر ذلك سوى ان السياسات المتبعة تتغير بتغير الحكومات والمسؤولين ، مما يؤكد ضرورة ايلاء هذا القطاع رعاية وطنية ترسم سياسات وبرامج وطنية ، تحكم كل الحكومات المتعاقبة والمسؤولين فيها .

٩- دعم المواد التموينية : -

تعرب اللجنة عن تأييدها للنهج الذي اعتمدته وتعتمده وزارة التموين والذي يهدف الى توجيه الدعم الى مستحقيه . ووفقا لهذا النهج فقد تمت السيطرة على سلعتي السكر والرز ، حيث حققت البطاقة التموينية هدفها بدون خلق اي تشوهات . كما ان الوزارة بصدد معالجة مشكلة الاعلاف بحيث يتحقق الهدف من توجيه الدعم الى مستحقيه ، والغاء

التهريب والسوق السوداء .

**١٠- مؤسسة الضمان الاجتماعي : -**

ان اموال هذه المؤسسة هي وقف للمشتركين فيها ، وهي ليست اموالا حكومية. ولذلك فإن ادارتها يجب أن تهدف الى تنميتها بغض النظر عن أي اعتبار آخر . وقد دلت التجارب لدى العديد من الدول الصناعية التي تعاني الآن من عجز صناديق الضمان فيها عن مواجهة التزاماتها ان ذلك نشأ عن عدم التكافؤ بين أهداف هذه الصناديق وما ينتج عنها من التزامات مع الاليات المستخدمة لتنمية اصولها وارباحها .

ولذا ، فأن اللجنة المالية تنظر ببالغ الاهتمام الى ضرورة ايلاء هذا الوقف ما يستحقه من اهتمام لكي تدار امواله واستثماراته من خلال آليات مستقلة عن التدخل الحكومي وتتمتع بالكفاءة العالية التي تتناسب مع حجم المسؤوليات والالتزامات المستقبلية المترتبة على مؤسسة الضمان الاجتماعي تجاه المشتركين فيها ، بما في ذلك استثمار جزء من اموالها في مشاريع اسكانية للراغبين من المشتركين فيها .

**١١- الأمن الوطني : -**

ان من معالم قوة الاردن قواته المسلحة ، ورعاية القائد لها على الدوام ، واحاطتها بمشاعر الاعتزاز والتقدير ، وتوجيه عناية متميزه لها لتوفير ما هي جديرة به من دعم ، ومدها باسباب القوة تمكينا لها من القيام بواجبها المقدس للدفاع عن الوطن ، كما ان جميع الاهداف التي يتطلع الاردن للوصول اليها من خلال برامجه وموازناته لا يمكن تحقيقها الا بشيوع الأمن ودوام الاستقرار . وهكذا فان تطوير اجهزة الامن نوعا واعدادا وتأهيلا للقيام بواجباتها على اكمل وجه لحماية امن الدولة وتوفير امن المواطن والمحافظة على كرامته وصون حريته واجب وطني يستدعي كل دعم مادي ومعنوي ممكن ويستحق كل العناية والبذل والتقدير على الدوام .

**دولة الرئيس ،**

**حضرات الاعيان المحترمين ،**

وفي ضوء ما تقدم قررت اللجنة المالية التنسيب الى المجلس الكريم بالاتي : -

١) تقديم الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم والاشاده بجهوده الخيرة التي يواصل القيام بها وفي اصعب الظروف واقساها لتوفير جميع اسباب المنعه للأردن سواء السياسية منها او العسكرية او الاقتصادية ، مما جعل جلالته مصدرا ثابتا لثقة المواطن بمستقبله وامن وطنه . (توصية رقم ١١) .

٢) الاشاده بالعمل الدؤوب الذي يبذله سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم في جميع المحافل الدولية لترسيخ صورة الأردن المشرقة وتعزيز قدراته الاقتصادية والمالية . (توصية رقم١٢) .

٣) الموافقة على تقريرها والتوصيات الوارده فيه.

٤) الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ كما ورد من مجلس النواب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

| أمين عام مجلس الامة | اللجنة المالية |
|---|---|

صالح الزعبي

١٩٩٤/١ / ٢٥



اللجنة القانونية
لمجلس الأعيان

**حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤**

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
|---|---|---|
| المادة -١- يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤) ويعمل به اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٤ . | المادة -١- موافقة كما وردت من الحكومة. | المادة -١- موافقة كما وردت من مجلس النواب . |
| المادة -٢- تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٤ بما يلي :<br>أ - الايرادات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار .<br>ب- النفقات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار . | المادة -٢- موافقة كما وردت من الحكومة . | المادة -٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب . |
| المادة -٣- تسدد أقساط القروض الداخليةوالخارجية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) والتحسن في الايرادات ومن القروض الخارجيةوالداخليةوأقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار . | المادة -٣- موافقة كما وردت من الحكومة. | المادة -٣- موافقة كما وردت من مجلس النواب . |
| المادة -٤- أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات . | المادة - ٤ - الفقره أ : موافقة كما وردت من الحكومة . | المادة -٤- موافقة كما وردت من مجلس النواب |

اللجنة القانونية
مجلس الأعيان

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
|---|---|---|
| ب – تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (٦٦٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة . | الفقره–ب : موافقة كما وردت من الحكومة. ( مع شطب كلمة " والقروض " الواردة فيها. | موافقة كما وردت من مجلس النواب . |



اللجنة القانونية
مجلس الأعيان

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
|---|---|---|
| جـ – يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية . د – اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض . | الفقره –جـ : موافقة كما وردت من الحكومة. الفقره –د: موافقة كما وردت مع شطب عبارة :(زيادة الاقتراض الخارجي) والاستعاضة عنها بعبارة:(زيادة القروض الخارجية الميسرة). | |
| المادة –٥– أ : يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة . ب : يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية اذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد . | المادة –٥– : موافقة كما وردت من الحكومة. | المادة –٥– موافقة كما وردت من مجلس النواب . |

اللجنة القانونية
مجلس الأعيان

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
|---|---|---|
| جـ – اذا أنيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أو جهة رسمية أخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .<br><br>د: لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات . | | |



اللجنة القانونية
مجلس الأعيان

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
|---|---|---|
| هـ : لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة لها في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .<br>و : يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .<br>ز : تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا – رصدت المخصصات اللازمة لهذه التكلفة في هذا القانون . | | |

اللجنة القانونية
لمجلس الأعيان

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
| --- | --- | --- |
| المادة –٦– أ : يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (٤١ / ١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .<br>ب : يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة (٤١ / ١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة . | المادة –٦– موافقة كما وردت من الحكومة . | المادة –٦– موافقة كما وردت من مجلس النواب . |
| المادة –٧– لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون . | المادة –٧– موافقة كما وردت من الحكومة . | المادة –٧– موافقة كما وردت من مجلس النواب . |



اللجنة القانونية
لمجلس الأعيان

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
| --- | --- | --- |
| المادة –٨– أ : يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .<br>ب : لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة أخرى أو بالعكس .<br>كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب والاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .<br>جـ : لا يجوز نقل المخصصات الى المواد : (١١٣) ، (١٤٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية . | المادة –٨– (الفقرات أ و ب و جـ) : موافقة كما وردت من الحكومة .<br>(الفقرات أ و ب ، ج) | المادة –٨– موافقة كما وردت من مجلس النواب . |

اللجنة القانونية
مجلس الأعيان

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
|---|---|---|
| د : مع مراعاة احكام الفقرات : ( أ ، ب ، جـ ) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر أو من مادة الى مادة أخرى أو من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة ووزارة الدفاع . | د : موافقة كما وردت من الحكومة . | |
| هـ : لايجوز نقل المخصصات من مواد أو بنود سبق النقل اليها ، كما لا يجوز نقل المخصصات الى مواد أو بنود سبق النقل منها . | الفقره -هـ : شطب هذه الفقرة . | |
| المادة -٩- أ : لا يجوز التعيين على المادة ( ١٠٤ ) أجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية . | المادة -٩- موافقة كما وردت من الحكومة . | المادة -٩- : موافقة كما وردت من مجلس النواب . |



اللجنة القانونية
مجلس الأعيان

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
|---|---|---|
| ب : لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة . | | |
| جـ : تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات . | | |

اللجنة القانونية
مجلس الأعيان

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

| المادة كما وردت بالمشروع | المادة كما وردت من مجلس النواب | قرار اللجنة المالية |
|---|---|---|
| المادة -١٠- : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة ( ١٠٠ ) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الأنظمة الخاصة . | المادة -١٠- : موافقة كما وردت من الحكومة . | المادة -١٠- : موافقة كما وردت من مجلس النواب . |
| المادة -١١- : تعتبر موازنات المحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه . | المادة -١١- : موافقة كما وردت من الحكومة . | المادة -١١- : موافقة كما وردت من مجلس النواب . |
| المادة -١٢- : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ جزء احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الأخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى . | المادة -١٢- : موافقة كما وردت من الحكومة. | المادة -١٢- : موافقة كما وردت من مجلس النواب .<br><br>**مدير شؤون مجلس الأعيان / نذير عطيات** |



**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً للسيد مقرر اللجنة المالية ، واعتذر للمجلس الكريم لاضطراري للخروج عن جدول الاعمال ولاعطاء الكلمة للسيد رئيس الوزراء بالوكالة .

**رئيس الوزراء / بالوكاله :** سيدي الرئيس ، اصحاب الدولة ، الاخوان والأخوات الكرام لقد وردنا قبل قليل نبأ اغتيال الشهيد نائب عمران المعايطه الدبلوماسي الاردني في بيروت .

واذ انعي اليكم هذا النبأ اقول بان يد الغدر لن تنجح حيثما كانت وان الاردن بقيادة الحسين سيسير الى الامام دون اي تردد .

فرحمة الله على الشهيد وانضمامه الى مواكب الشهداء الأبرار .شكراً سيدي الرئيس.

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** ارجو ان نقرأ جميعاً الفاتحة على روح الشهيد الطاهره. ( وهنا وقف الجميع لقراءة الفاتحة على روح الشهيد ) .

قامت الامانة العامة بتسجيل اسماء الاعضاء المحترمين الذين يرغبون في التكلم ، ارجو من السيد الامين العام قراءة الاسماء المسجلة .

**السيد الامين العام :** الساده الاعيان الراغبين في التحدث مع حفظ الالقاب :

**١- سعادة العين نذير رشيد .**

**٢- معالي العين الدكتور عبد اللطيف عربيات.**

**٣- سماحة العين الدكتور عبد العزيز الخياط.**

**٤- سعادة العين السيده نائله الرشدان .**

**٥- معالي العين السيد ذوقان الهنداوي .**

**٦- معالي العين السيده ليلى شرف .**

**٧- سعادة العين السيد حماد المعايطه .**

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً ، هل هناك من اضافات او تعديلات على هذه القائمة ؟ شكراً .

يبدأ المجلس بتقرير اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة العامة . الكلمة للسيد نذير رشيد فليتفضل .



**السيد نذير رشيد :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**سيدي الرئيس ،**

اطلعت باهتمام كبير على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ . وتابعت بكل اهتمام ايضاً مراحل هذا المشروع ومنذ ان قدمته الحكومة الجليلة الى مجلس النواب الكريم . وتابعت كذلك المناقشات التي جرت

في اللجنة المالية لمجلس النواب الكريم وكذلك معظم كلمات السادة النواب المحترمون . ودرست بامعان شديد تقرير اللجنة المالية المقدم الى مجلسكم الكريم لمناقشته . وقد تبين لي مجموعة ملاحظات اضعها بين يديكم وباختصار شديد .

اولها : ان هناك جهداً فائقاً بذل لاعداد هذه الموازنة . واني اتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم باعدادها واخراجها على هذه الصورة المشرقه .

والثانيه : انها موازنة حقيقية موضوعية راعت الحاجات الأساسية للمحكمة ضمن الامكانيات المتاحة . اذا انه من المستحيل ان يتحقق كل ما نصبوا اليه في موازنة واحده مهما كان حجمها ومهما كانت الامكانيات المتاحه .

والثالثه : أن الحكومة الرشيدة قد باشرت في اتخاذ اجراءات وسياسات اقتصاديه وماليه ونقديه وتحقيق اصلاح ضريبي شامل فأنني انصح بعدم التسرع باصدار تشريعات ضريبية منفرده . كتشريع الضريبة على المبيعات مثلاً وان تصدر هذه التشريعات مع الاجراءات المالية والنقدية والاقتصادية كرزمة واحده .

والرابعه : فقد ادت الاجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة الى السيطرة على التضخم وضبطه والى زيادة جيدة في النمو والى تقليص عجز الموازنة والى امتصاص المديونية الخارجية من المحافظة على احتياطات جيده من العملات الاجنبية ، كما أن الميزان التجاري بدأ يعتدل ايضاً ويحقق ما كان متوقعاً منه . ولا سيما في تحسين الاستثمارات والخفاض نسبة البطاله بسبب حجم الاستثمارات المتزايد .

والخامسة : هو التوجه لاعداد موازنات مستقلة لكل محافظة وتطبيق اللامركزية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار .

وختاماً : اكرر الشكر مرة اخرى لكل من ساهم بإعدادها واخراجها واتوجه بالشكر والعرفان الى جلالة الحسين المفدى راعي المسيره لما بذله ويبذله من جهد موصول مستمر لرفعة هذا البلد واسقراره وتقدمه وكذلك الى سمو ولي عهده الامين واوصي مجلسكم الكريم بالموافقة عليها . شكراً سيدي .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً ، الكلمة للسيد عبد اللطيف عربيات .



**الدكتور عبد اللطيف عربيات :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين .

**دولة الرئيس السادة الزملاء . . .**

اود أولاً ان أشير الى الجهد الكبير الذي بذلته هذه الحكومة في اعداد مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ والذي جاء في توجهاته العامة



متسقاً ومنسجماً وهادفاً الى مواصلة تخفيض عبء المديونية الخارجية من خلال الجدولة والشراء والتسديد ، وكذلك الإستمرار في سياسة تقليص عجز الموازنة العامة والمحافظة على معدلات تضخم منخفضة والأستمرار في معالجة مشكلتي البطالة والفقر .

كما أثمن عالياً جهد اللجنة المالية في هذا المجلس الموقر ولها الشكر الجزيل على الجهد الذي بذلته في اعداد هذا التقرير الشامل والدقيق والذي جلى الكثير من الأمور وقدم التوصيات المفيدة والواضحة .

كما أود ان أشير الى دور المسيرة الديمقراطية الخيرة ومنذ انتخابات عام ١٩٨٩ في تحقيق أجواء الثقة والاستقرار السياسي والاقتصادي وأشاعة اجواء الحرية والشورى والديمقراطية وكبح جماح الفساد ورفع شعار المساءله . مما شجع عمليات الأستثمار الاقتصادي مما حقق للاردن معدلات نمواً اقتصادية مرتفعة واستقراراً أمنياً وسياسياً تجاوز به كل الأزمات الخطيرة التي واجهته طيلة هذه السنوات .

كما وان سياسة البنك المركزي التي اعتمدت على أساس تعزيز احتياطيات البنك من العملات الأجنبية مما ساهم في تحقيق سعر صرف الدينار والذي شجع هو الآخر توفير اجواء الأستثمار في هذا البلد ، ولكن لا بد من ان نشير هنا الى تراجع حجم احتياطات البنك لعام ١٩٩٣ من العملات الاجنبية من أجل تسديد اقساط الديون الخارجية او شراء لبعضها، فاود ان اذكر ان مثل هذه السياسة لا مخاطرها ولا نريد التوسع بها حتى لا نعيد التجربة المره عام ١٩٨٩ .

**دولة الرئيس ، السادة الزملاء . . .**

لا أود الخوض في التفاصيل الكثيرة في موضوعات هذه الموازنة لان تقرير اللجنة المالية اغنانا عن هذا الأمر ، ولكنني أود الاشارة وباختصار شديد الى بعض الملاحظات العامة والتي تهدف الى الاشارة باختصار الى مؤشرات أود التنبيه اليها كما اذكر بعض القضايا التي أراها مفصلية في جدوى خطط التنمية والخطه العامة للدولة والتي تكون هذه الموازنة جزءاً منها :

اولاً : خطط التنمية والموازنات المتعاقبة :

هل ربط مشروع قانون الموازنة والذي هو خطة قصيرة الأجل باهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتي هي خطة طويلة الأجل ؟ وهل هناك انسجام وتوافق بين الخطتين ؟ وهل تم تقويم نتائج تنفيذ الخطط السابقة والأستدلال بمؤشراتها في بناء هذه الخطة ؟ انني اشير هنا الى موضوعات البطالة وارتباطها بمدخلات ومخرجات التعليم في كافة مستوياته . . وكذلك الى الأمن الغذائي والأمن الشامل والمديونية وغيرها من القضايا الاساسية والمفصلية .

لقد اعتبرت الحكومات المتعاقبة بان نجاحها منوط بمقدرتها على الحصول على اكبر قدر من القروض الخارجية لتحويل مشاريع خطط التنمية الطموحة مما أدى الى تنامي المديونية الخارجية بينما اتسمت ادارة خطط التنمية بالترهل والضعف وعدم التقويم والمتابعة ناهيك عن الفساد والتسيب ، فكانت النتيجة مديونية مرتفعة تدفع الأجيال المتعاقبة ثمناً باهظاً لها .

انني اطالب بوضع الية واضحة ومحكمة لتقويم هذه الخطط والمديونيات المتراكمة وتكوين جهاز مساءلة في الدولة وفي السلطة ذات الإختصاص واعتبار المسؤوليات متصله ومستمره وشامله لكل الذين اتخذوا القرارات بحق الوطن والمواطن .

ثانياً : سياسة الاعتماد على الذات وتقليل التبعية الأقتصادية :

أشعر ان طموحات هذه الخطة جاءت متواضعة ودون المستوى المطلوب حيث يمكن الاشارة الى ذلك من خلال النقاط التالية : -

١. أشير الى أن أجمالي النفقات العامة قد زاد بنسبة ١١٪ وان أجمالي الأيرادات قد زاد بنسبة ٧ر٨٪ فاذا كان الرقم الأصغر وهو الايرادات ينمو بنسبة أقل من الرقم الأكبر وهو النفقات فهذا يعني العجز في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ وهذا يعني التراجع عن سياسة الأعتماد على الذات المنشودة . مع ان خطاب الموازنة أشار الى ان العجز الأجمالي لمشروع قانون الموازنة قد تحسن ليصبح صفراً .

٢. يلاحظ استمرار العجز في الميزان التجاري الاردني حيث بلغ ٢٠٥٤ مليون ديناراً عام ١٩٩٣ ليحافظ تقريباً على نفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٣ وهذه نتيجة غير مريحة حيث يلاحظ استمرار العجز المزمن في الميزان التجاري وبحجم كبير لم تبين خطط الموازنة الحلول المقترحة لمعالجة هذا العجز المزمن .

٣. يلاحظ زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأردني بنسبة ٤٢٪ وهي نسبة مذهلة في عام ١٩٩٣ مقارنة مع عام ١٩٩٢ حيث كان العجز حوالي ٤٨٨ مليون دينار ارتفع الى ٦٩٤ مليون دينار عام ١٩٩٣ فما هو التعليل !

٤. بالرغم من استمرار الحكومة في معالجة المديونية الخارجية الا أنه يلاحظ انها ما زالت مرتفعة فهي تفوق الناتج المحلي الأجمالي وان خدمة هذا الدين يصل الى ٣٤٪ تقريباً مما يعرف بعبء المديونية ، فلا بد من الاستمرار في معالجة المديونية ، كما نطالب بوضع قانون للدين الخرجي يقيد صلاحيات الحكومات في التوسع بالمديونية الخارجية حتى لا نقع في الاشكال مرة أخرى في المستقبل .

٥. لا بد من اعطاء اهتمام خاص للمديونية الداخلية والتي تنمو باستمرار لقد زادت هذه المديونية من ١٠٧٢ مليون دينار عام ١٩٩٢ الى ١١٠٢ مليون دينار عام ١٩٩٣ وهذا فيه عبء كبير على الميزانيات والاجيال القادمة .

ثالثاً :- بالرغم من دعمنا لسياسة الاعتماد على الذات المتمثلة بتقليص العجز في الموازنة الا اننا نطالب ان لا يتم ذلك على حساب الحاجات الأساسية للمواطنين . فلا بد من سياسة راشده واجراءات قويمة لتقليل العجز على ان لا يتم على حساب زيادة نسبة الفقر أو ارتفاع نسبة البطالة أو على حساب معاناة المواطنين ومن هم على شاكلتهم .

رابعاً :- مؤسسة الضمان الأجتماعي : -

انني مع ما أشارت اليه اللجنة المالية من أن أموال هذه المؤسسة وقف للمشتركين فيها وهي ليست اموالاً حكومية ، ولذلك يجب ان تهدف ادارتها الى تنميتها بغض النظر عن اي اعتبار آخر ، لا وبنفس الوقت فان الحكومة مسؤوله مسؤولية كاملة عن هذا المشروع الكبير والخطير ، ان اي خلل أو انهيار للضمان الأجتماعي سيؤدي الى أشكالات لا يعلم الا الله حجمها وأثارها وعلى أفراد المجتمع كافة . فالضمان الأجتماعي في الأردن ما زال في بداياته ولا يتوقع ان تظهر اشكالات له في المدى القصير حيث اعداد المشتركين فيه كبيرة في بداياته بينما اعداد المستفيده منه قليلة نسبياً ولكنني اخشى ان لا يتمكن الصندوق من تلبيه الالتزامات المطلوبة منه في الأمد البعيد حيث يقل عدد الملتحقين به ويزيد عن المستفيدين منه فتزيد نفقاته وتقل وارداته مع ملاحظة تراجع النمو السكاني الطبيعي الذي بدأ يشهده الاردن منذ عقد الثمانينات وبشكل اسرع من المتوقع فمثلاً متوسط حجم الأسرة انخفض من ٢ر٧ عام ١٩٨٧ إلى ٨ر٦ عام ١٩٩١ . فلا بد من سياسة استثمارية جادة ولا بد من ان تكون موازنة مؤسسة الضمان مع قانون الموازنة العامة ليتسنى لمجلس الأمة تحمل مسؤوليته كاملة في التشريع والرقابة التي حددها الدستور .

خامساً : - السياسة الضريبية والايرادات المحلية الاجمالية : -

يجب ان لا ينظر للضريبة بانها اداة جباية فقط فلا بد من ابراز دورها الاقتصادي والاجتماعي ، فيؤخذ بعين الاعتبار سياسات الاعفاء الضريبي والضريبة السالبة وطلب تعبئة الكشوف الذاتية لجميع فئات المجتمع .

ان فرض ضريبة على القطاعات الإنتاجية مثل ضريبة المبيعات سيجعل الصناعات المحلية مهددة من الصناعات الأجنبية وخاصة مع التوجهات الاقتصادية في المنطقة ولذا نطالب ان تكون عملية النظر بها بعناية فائقة كما يلزم دعم الناتج المحلي بطريقة اكثر فعالية .

سادساً : - الإصلاح الإداري والبطالة والفقر والتعليم ومخرجاته : -

اوافق اللجنة المالية باشارتها الى ان التنمية بمفهومها الحقيقي هي العملية الكلية للتغيير الشامل لجميع قطاعات المجتمع وهي بهذا المفهوم ابرز قضايا هذا العصر . . .

ونقصد بالتنمية أيضاً التنمية الشاملة لكل جوانب المجتمع الثقافية والأقتصادية والتربوية والأجتماعية . ومن هنا فانني اشير باختصار شديد الى النقاط التالية : -

١. لا بد من جهاز اداري متميز يمارس مهام جهاز ( ادارة الأزمات ) وبالفعل فنحن في ازمات ادارية وسياسية وتربوية واجتماعية واقتصادية ، فلا بد من بروز هذه الادارة بشكل جلي مع مقومات الفعل المباشر سائله ومسؤوله .

٢. ان موضوع معالجة البطالة بكل أشكالها المقنعة والظاهرة . . الهيكلية والفنية بحاجة الى قيادة أزمات تنظر بمدخلات التعليم ومخرجاته وبواقع الحاجات العقلية القائمة والمنتظرة وبواقع التوسع في التعليم من حيث الكم والنوع وبجدوى اقتصاديات التعليم العام والمتوسط والجامعي فيسأل مثلاً ما مدى الحاجة الفعلية الى ما يزيد على ستين كلية مجتمع فيها بعض التخصصات تمنع التشريعات الرسمية استخدام خريجيها ، كما يسأل عن عدد الجامعات الخاصة والتخصصات التي تعلمها حيث زاد عدد هذه الجامعات عن عدد المدارس الثانوية في زمن عشناه في هذا البلد وكذلك يسال عن كم ونوعية الخريجين منها علماً بان الهدف

التجاري منها هو الاول.

٣. ان نجاح وعطاء المهن الفاعلة في المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقدار تعريف هذه المهن ووضوح مواصفات الاعداد والتأهيل فيها ومعايير وموازين واخلاقيات ممارستها فلا بد من الاعتراف بهذه الشروط والمواصفات وفي مقدمة هذه المهن مهنة التعليم ووضع التشريعات التي تنظم وتضبط كل ذلك . وكلمة اخيره معمقة بذلك فان مجتمعنا الذي يعيش في هذا البلد بحاجه الى دراسة معمقه لتكوينه الأجتماعي وهل هو مجتمع قابل للأستمرار على المدى الطويل ومن انه قادر على خدمة نفسه بنفسه اذا خرجت العمالة الوافدة وهل هو مهدد بالتآكل الاجتماعي اذا لم تضبط تحمى مكوناته الأساسية وكلمة أخيرة لا بد من الاشارة اليها في هذا المقام وهي اننا في هذا البلد نواجه من موقعنا هذا وفي خندق الأمة المتقدم مسؤوليات جسام نحو امتنا وقومنا وشعبنا .

فنحن مع أمتنا ولها ونحن ابناء هذه الأمة الماجدة لن نذل ولن نهون ولن نتخلى عن ثوابتنا مهما كانت التحديات .

نحن نعلم ان هذه الأمة مهددةٌ بوجودها وليس فقط في حدودها ، فهذه الحدود لا تساوي شيئاً أمام تهديد الوجود .

فأمن هذا البلد وأمانه لهما الاولوية القصوى في مسيرتنا الخيرة ووحدة ابناء هذا البلد والثقة بوحدتهم ووطنيتهم ذات أهمية خاصة .

فأمانة المسؤولية تقتضي ان نقف صفاً واحداً لحماية اهداف امتنا وثوابتها الأساسية أمام العواصف والفيضانات المقبلة وان نحافظ على خندق الرباط من الاختراق مهما كان شكل هذا الأختراق وطبيعته وان تكون خططنا وموازناتنا في خدمة هذا الهدف الكبير.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** وعليكم السلام ، شكراً .

الكلمة الآن للسيد عبد العزيز الخياط.



**السيد عبد العزيز الخياط :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين

**دولة الرئيس الاكرم**

حضرات الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

اسمحوا لي ان اشارك اللجنة المالية في هذه المناسبة الكريمة على الجهود المضنية



والمساعي الخيرة التي قام بها جلالة الملك المعظم وسمو الامير الحسن ولي العهد المعظم ، بتجاوز الازمات التي واجهتنا ، والتحديات المريرة التي لقيناها والاثار السلبية الضخمةمن حرب الخليج ، وبفضل الله سبحانه وتعالى تحولت المشقة الى تيسير ، واتسع الامر الذي ضاق . مصداقا لقوله سبحانه ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ، وقد قال ابن عباس رضي الله عنه « لن يغلب عسر يسرين » ، والقاعدة الشرعية تقول « ان المشقة تجلب التيسير وان الأمر اذا ضاق اتسع » .

واتقدم بالشكر للحكومة على ما بذلته من جهد دءوب لاعداد هذه الموازنة الايجابية ، واشكر اللجنة المالية في مجلس الاعيان على ما بذلته من دراسة واعية لهذه الموازنة وتقديم تقريرها بشأنها مما وضح كثيرا من الامور المهمة واغنانا عن التعريف عليها .

ولست بصدد بيان ايجابية الموازنة او سلبياتها ، لكني مع الحكومة في انها لا تستطيع ان توفر كل مطالب الأمة من خلال هذه الموازنة اذ يتطلب ذلك موارد لا نملكها وتوجب عليها ان تفرض ضرائب جديدة ، وهذا ما لا يستطيع ان يتحمله الشعب ، فالعبء الضريبي في الاردن كبير جدا ومتنوع وقد بلغت الضرائب ( ٢٩ ) تسعة وعشرين نوعا كضريبة الدخل والارباح والاستهلاك وبيع العقارات والمسقفات والرخص والرسوم وغيرها ، وهي عبء ثقيل امام تدني الدخولات ، وانا ادعو الى تقليص النفقات في هذه الايام العجاف حتى نستطيع ان نتخلص من عجوزات الموازنة والمديونية باذن الله ، والقاعدة الشرعية تقول : يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ، ولا بد من العمل على ايجاد التوازن اي تساوى حجم النفقات مع حجم الايرادات من غير فائض او عجز وربط الانفاق بطبيعة الايرادات ، وتحقيق زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وتشجيع الاستثمار كما اوصت بذلك اللجنة المالية الموقرة .

الحكومة مشكورة حين تعمل على تحقيق ذلك ولكنني احب ان اذكر هذه الملحوظات العامة التي تتعلق بالسياسة ( الاجتماعية ) العامة مذكرا بالقاعدة الشرعية القائلة : بأن التصرف على الرعية منوط بالمصلحة .

اولا : الرقابة بشكل عام امر ضروري لا سيما ونحن نسمع الكثير عن تدهور الاخلاق وتفشي المنكرات ، وكثرة الجرائم ، وسوء الاستغلال ، والتلاعب بالاغذية ، والارباح الفاحشة من السلع الى آخر ذلك ، الرقابة مطلوبة اكثر ودرء المفاسد اولى من جلب المصالح ، والجمع بين درء المفسدة وجلب المصلحة اولى ، وانشاء ديوان الرقابة والتفتيش بجانب ديوان المحاسبة لا يكفي ، اذا لم نعمل على ايجاد الرقابة الذاتية ، بايجاد التقوى ، ونشر الوعي الديني والاسلامي بشكل خاص ، على اساس وضوح الرؤية والابتعاد في الوعي الديني عن الغلو والمبالغة والعنف والخرافة والسحر والشعوذة والاسرائيليات والخلط ، والارتفاع بمستوى الوعظ الى الفهم الصحيح لاحكام الاسلام ومعالجة المشكلات الحياتية على اساس من العقيدة السليمة والتعاليم الدينية .

وذلك يقتضيني ان انوه بجهود وزارتي الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية وجهود وزارة الاعلام والثقافة وجميع

الوزارات التي لها علاقة بهذا الشأن ، الا انه لا بد :

١- من تطوير مركز التاهيل في وزارة الاوقاف وايجاد حوارات ومناقشات مع الائمة والوعاظ وتعريفهم بواقع الحياة في داخل الاردن والعالم الخارجي واقتباس الاساليب الحية المجدية ، وتطوير اساليب الخطابة ، ومنع الاندفاعات الرعناء والتأثرات الخارجية ، والدعوة الى تعاليم الدين السمحة بالحسنى واللطف ، ادعو الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك .

٢- الاهتمام بالمراكز الثقافية الاسلامية وتفعيل نشاطها ، وتحسين ادائها وتوسيع رقعة نشاطها في ظلال الدعوة الحكيمة والتثقيف الحسن والتربية السليمة .

٣- ومع الجهود المشكورة لوزارة الثقافة بنشر المعرفة وانواع متعددة منها ، واقامة الندوات المختلفة الا انني ارى انها لا تولي الثقافة الاسلامية الاهتمام الكافي فلا تطبع كتبا في مجال المعرفة الإسلامية ، وقلما تنشر في مجلاتها الابحاث الاسلامية ، ولا تقيم المحاضرات والندوات بشأنها ، ان الثقافة عامة ولا تقتصر على لون دون لون ، ومن حق الكاتبين في الثقافة والعلوم الاسلامية ان ينالوا حظهم من وزارة الثقافة ، ولا يقال ان هذا من مهمة وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ، فتلك لها مهمتها والجميع يتعاون على اداء هذه المهمة الجليلة ولي امل كبير في معالي وزير الثقافة .

٤- كما ان لي املا كبيرا في وزارة الاعلام بالاهتمام بهذا الجانب الثقافي الاسلامي ولنشر الوعي الديني ، انا لا اقلل من جهودها لكنني اطلب المزيد وحسن الاختيار في انتقاء الموضوعات الاسلامية ، وان تحظى البرامج الدينية بمساحة اكثر في الاذاعة والتلفاز وامام ناظري دعوة الحسين في كل مناسبة الى الدفاع عن سمعة الاسلام الحنيف وحقيقته ومبادئه الانسانية السمحة في وجه كل ما مسها من غبار مما اراه غير مستوفى في الاذاعات المرئية والمسموعة .

ولذلك اقترح على المجلس الكريم بالتوصية الى الحكومة باعادة تشكيل مجلس التوجيه الوطني واحياء عمله .

٥- وحين اشكر الحكومة اخصها بالتقدير على اهتمامها في الموازنة بدعم أوقاف الضفة الغربية بمبالغ اكثر مما خصصته لوزارة الاوقاف في الاردن ، وتخصيص المبالغ للمركز الاسلامي في واشنطن والاكاديمية الاسلامية للعلوم ومجتمع الفقه الاسلامي بجدة ، والمركز الاسلامي للتدريب في دكا ، والمنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم والمدرسة العربية الاسلامية في بون ، ومركز الابحاث للتاريخ والفنون الاسلامية واللجنة الدولية للحفاظ على التراث الاسلامي وغيرها . لكنني اطمع في مزيد من الاهتمام بالقدس والمقدسات ونحن نرى الاهتمام البالغ من جلالة الملك الحسين وولي عهده الامير الحسن باوقاف الضفة الغربية والمقدسات والمحاكم الشرعية فيها وبالقدس وهو اهتمام حري بالتقدير لا سيما بتخصيص مبلغ ستة ملايين ومائة وخمسين الف دينار من الموازنة لها ، والتبرع السخي من جلالته لاعمار المسجد الاقصى ، لكن لا بد من الناحية الاعلامية



والتثقيفية أن يقام المزيد من الندوات والدروس الدينية والمحاضرات والبرامج التثقيفية والمؤتمرات والمعارض للتذكير بالقدس والمقدسات وواجبنا نحوها .

ثانيا : معالجة الفقر والبطالة :

اهتمت الحكومة بمعالجة الفقر والبطالة بتحريك الاقتصاد الوطني وزيادة العمالة واستثمار الاموال والصناعة وغيرها . ومن خلال الموازنة خصصت اربعة عشر مليون دينار لصندوق المعونة الوطنية .

انه لا يمكن تحديد الفقر ، والاسلام لم يعطي مفهوما مطلقا ولا مضمونا ثابتا للفقر ، فهو يختلف بحسب مستوى المعيشة ومعرفة مستوى ما ينفقه الفرد وما يلزمه من الحاجات الاساسية وقد اختلف الفقهاء في تحديد الفقير والمسكين هل الفقيرمن لا يملك شيئا ام المسكين او هو الذي تزيد حاجته على دخولاته ولهذا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ذاكرا الاثنين معاً بعطف واو المغايرة . « انما الصدقات للفقراء والمساكين » ، وحدد مفهوم الغني بمن لا تفصله هوة عميقة عن المستوى المعيشي ولا يعسر عليه اشباع حاجاته الضرورية او الكمالية بالقدر الذي يتناسب مع ثروة البلاد ودرجة رقيها .

وللفقر والبطالة اسباب كثيرة خارجية وداخلية كزيادة السكان وقلة الانتاج وانتشار استعمال الالات وتأثير الاوضاع الاقتصادية العالمية ، والحصار الاقتصادي وانتشار الافات الاجتماعية كالترف والاسراف والقمار والمرض والكسل والطيش وغيرها .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان المعونة الوطنية بشكلها الحالي تعلم الناس ذلة الاحسان وكسالة الانسان فلا بد من ان يؤخذ موضوع الزكاة ( وهي عبادة مالية ) ويعمل على توسيع جبايتها وتنظيمها ، واستثمار اموالها ، اننا لو جعلنا تحصيل الزكاة اجباريا ، كما هو في الاسلام واخذناها بمعدل ٥ر٢٪ من الاموال المخزونة في البنوك او من اموال الاغنياء لاستطعنا ان تكون حصيلتها سنويا ( ٧٥ ) مليون دينار على اقل تقدير وهي متجددة كل عام ، وان يتوسع في مفهوم المصارف الذين تصرف لهم الزكاة انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ، مثلا ( الغارمون ) اي الذين يخسرون اموالهم بسبب مشروع فيعطي الغارم مالا من الزكاة لاستعادة تجارته ولو بلغ مبلغ ثلاثين الفا من الدنانير او يزيد بدون مقابل ، يستعيد عمله ويفيد بلده واسرته ، عبادة من غير من ولا اذلال وان يعمل على استثمار اموالها لتشغيل ذوي البطالة الاختيارية . ولا يعالج الفقر بالمعونة وزيادة الرواتب فقط كما لا تعالج البطالة بالتشغيل الوظيفي فحسب، بل لا بّد من ايجاد الاعمال والاستثمار وتذليل سبلها بالقوانين والتشريعات ، ومنع الاستغلال والاحتكار والاهتمام بالصحة العامة ومنع الفساد وزيادة الاستهلاك والترف وتبديد الاموال ، واقترح على المجلس الكريم ان يوصي بأن تشكل الحكومة لجنة تضم ممثلين عن صندوق الزكاة والضمان الاجتماعي

والمعونة الوطنية ودائرة ضريبة الدخل وبعض القطاع الخاص مهمتها تفعيل نشاطات هذه الدوائر والتنسيق فيما بينهما والقيام بدور اكثر فاعلية في معالجة موضوع الفقر والبطالة من غير تعويد الناس الكسل وذل الاحسان وبتفهم طبيعة المشكلات عند التطبيق العملي لتحقيق العدالة وتقليص البطالة وتخفيف غائلة الفقر .

واخيراً سيدي الرئيس اوصي بالموافقة على الموازنة .

اشكركم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** وعليكم السلام . شكراً سيدي ، الكلمة الآن للسيدة نائله الرشدان .



**السيده نائله الرشدان :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**دولة الرئيس**

**حضرات الأعيان المحترمين**

لقد حضرت جانبا من اجتماعات اللجنة المالية وشاركت في بعض مناقشاتها واذا أؤيد معظم توصياتها الا أنني أرغب في ابداء رأيي حول بعض النقاط :

**١) التعليم :** ففي موضوع البرامج الدراسية وتقوية الناحيةى المهنية والحرفية منها ، فإني أؤكد على أهمية التوصية فيما يتعلق في ادخال هذه المواد الحرفية والمهنية في جميع المناهج بدءاً من مرحلة التعليم الأولى ، وذلك تعويداً للناشئة نحو التخصص المهني ، واذا ما أردنا تطوير تعليمنا في هذا المجال فأن ذلك يتطلب انشاء معاهد ذات مستوى عالٍ للتدريب على الحرف التي يتطلبها السوق وبكفاءة كمعهد البوليتكنيك ، بل ربما انشاء العديد من هذه المعاهد لتستوعب الأعداد الكبيره من الحرفيين المتقدمين وبعكس ذلك فإن طلابنا اذا ما حددت عليهم امكانيات الدراسات التكنولوجية العلمية فأنهم قد يتوجهون الى الجامعات في الخارج مما سيؤدي الى خروج جزء كبير من الدخل القومي الى خارج البلاد حتى العمال العاديين يجب العمل على الا يمارسوا المهن ألا بعد تدريبهم في مراكز التدريب المهني وحصولهم على شهادة تثبت ذلك من خلال الضريبة الاضافية المخصصه لها فانني لا أؤيد رفع الدعم عن الجامعات لأن الجامعات الاردنية اثبتت كفاءتها وكفاءة خريجيها ومن الخطر تعريضها لزعزعة غير مأمونة العواقب ، وان توصية اللجنة بتوجيه الدعم لمستحقيه من الطلبة المحتاجين والمتفوقين فان ذلك هو ما يحصل الآن حيث ان غالبية الطلاب حاليا ينطبق عليهم بالتاكيد رفع قيمة الأقساط التعليمية التي تتقاضاها الجامعة مما سيؤثر سلبيا على جمهور كبير من ملتحقي الجامعات الذين قد تقطع بهم سبل الوصول



للعلم الأكاديمي الجامعي .

**٢) الادارة اللامركزية :**

برأيي ان هذا الموضوع دقيق ومهم ويحتاج لكثير من العناية ومن الأفضل التمثل بتطبيقها الى حين ايفاء هذا الموضوع حقه من دراسة عميقه ما أمكن وذلك من خلال الخطوات التالية :

- وضع تصور لما ستكون عليه الادارة اللامركزية .
- وضع تشريعات مناسبة .
- تعديل التشريعات الحالية التي تتعارض مع هذا التصور .
- تدريب الكوادر التي ستقوم بالعمل في المحافظات كي تستطيع تنفيذ هذا التصور ووضع خطة لما ستؤول اليه الكوادر الموجودة في المركز .

وحتى تتم هذه الخطوات ويدرس ترابطها مع الوزارات المعنيه بشكل دقيق فلعله من الأفضل التريث بالتنفيذ وما ذلك الا رغبة في ان رغبة في انجاح التجربة من خلال حسن الاستعداد لها .

**٣) أما بالنسبة لموازنات المؤسسات العامة** فانني ارى ضرورة ان تكون موازنة الدولة شاملة لموازنات المؤسسات العامة والا يكتفي بان تتضمن الموازنة العامة فقط مقدار الدعم المقدم من الدولة الى كل من هذه المؤسسات ، فهي بالنهاية مؤسسات رسمية لا بد من خضوعها للرقابة البرلمانية .

**٤) الجهاز القضائي :**

نظرا لما يتمتع به هذا الجهاز من أهمية فإنني ارى ان يتم دعم الجهاز القضائي بالكفاءات العلمية والمتميزه ، وتحسين اوضاع العاملين فيه .

**٥) الزراعة :**

ان مشكلة الزراعة في البلاد خاصة في وادي الاردن مشكلة كبيره جدا وعويصه ، ومعالجتها تحتاج لكثير من الجهد والدراسة ، وانني اعتقد ان الحل الأمثل يكون بدعم وتنشيط وتفعيل دور اتحاد المزارعين في وادي الأردن والذي أقيم لغرض مساعدة المزارعين في تأمين الآليات التي يحتاجونها ، وبالتالي فقد أوجدت فكرة اتحاد المزارعين لتقوم مقام الملكيات الزراعية الكبيرة في تأمين اقتصاد يستفيد من الحجم ، وحماية المزارعين من احتكار تجار المستلزمات الزراعيه واحتكار الوسطاء .

وأما الاختناقات الزراعية وكذلك التدهور في نوعية التربة يمكن معالجتها بشكل فعال من خلال النمط الزراعي الذي يجب فرضه على المزارعين حتى لا تؤدي الزراعة غير المقيدة الى اختناقات في التسويق او حصول مشاكل في التربة ، ولا يمكن انجاح النمط الزراعي الا بشراء الناتج وتسويقه ، والمزارع الذي يقبل ان يزرع ما تطلبه منه يتوقع منك ان تضمن له المحصول .

واني اذا أدعو الى دعم اتحاد المزارعين ارى ان دعمه ليس بالضخامة المالية التي يتخيلها البعض لأن الرأسمال اللازم هو لشراء نتاج عروة واحدةمن الانتاج ثم يباع وتستعمل المبالغ للعروات الأخرى من خلال اتحاد

المزارعين واذا أمنا دعمه ماليا وسياسيا فاننا نستطيع تطبيق اغلب السياسات الزراعية المفيده مثل تطبيق الأساليب العلمية ، وتقديم الاحتياجات الزراعية بكلفة معقولة وتسهيل التسويق وتجميع الفوائد من معظم المؤسسات المتخصصه والتي هي في الميدان في خدمة الزراعه بشكل متفرق قليل الفاعليه .

٦) المرأة :

انني أُثني على ما جاء في تقرير اللجنة المالية والتوصية المتعلقة بالمرأة حيث جاء فيها ضرورة التأكيد على تبني الدولة لبرنامج شامل يتناول :

أولاً : تأمين حقوقها الدستورية في المساواة .

وثانياً : برنامج موازيا لتوعيتها بحقوقها .

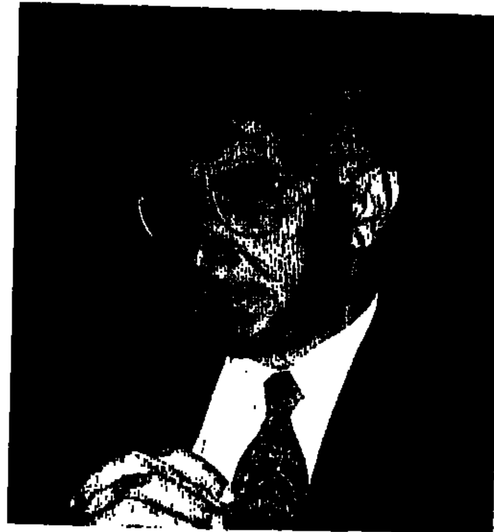
وأضيف ايضاً توعية المجتمع بحقوق المرأة .

وحيث ان الحكومة أقرت الاستراتيجية والتي جاءت نتيجة دراسات وابحاث وندوات امتدت لفترة زمنية كافية ، فإنني امل ان تعمل الحكومة بشكل حثيث لتنفيذ هذه المقرارت التي صادقت عليها ، وان يتم ذلك بالقريب العاجل خلال هذا العام ، ولعل من المفيد التذكير أنه تم وضع مشاريع لقانوني العمل والأحوال الشخصية ، وآمل ان ترى هذه التشريعات طريقها الى النور قريبا .

وأضيف ان هنالك مجموعة لا بأس بها من التشريعات التي تحتاج الى تعديل لتأمين الحقوق الدستورية للمرأة تحقيقا للديمقراطية كقانون التقاعد المدني والعسكري والضمان الاجتماعي وقوانين النقابات ونظام التأمين الصحي والذي تم تعديله جزئيا لا يزال ايضا بحاجة الى تعديل وقانون الأحوال المدنية . وامل ان تحظى معالجاتها باهتمام المسؤولين وهم ما فتئوا يبدون حرصهم على ذلك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :**

شكراً سيدتي ، الكلمة الآن للسيد ذوقان الهنداوي .



**السيد ذوقان الهنداوي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**دولة الرئيس**

**حضرات الزملاء الكرام**

اذا كانت احدى تعريفات الموازنة الأكثر قبولاً هي ان الموازنة ترجمة رقمية لسياسات الدولة المتعددة ، وبما أن الرقم على الرغم من امكان اختلاف وجهات النظر حوله اتفاقاً بما ان الرقم محدودة امكانياته ومحصورة منابعه ومصادره، وبما أن سياسات الدولة في الميادين الانمائية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات واضحة ومحدده وبينها خطاب معالي وزير المالية الذي قدم به الموازنة بشمولية وتحديد



ووضوح وشكل يتطابق مع ثوابت هذا البلد وتطلعاته فاننا نجد انفسنا نتفق بشكل عام ، ورغم بعض الملاحظات هنا وهناك ، مع ما ورد في مشروع قانون الموازنة ونوافق عليه لأننا نتفق ونوافق على جميع التوجهات والمنطلقات والمرتكزات والاهداف التي سعت ارقام الموازنة لتحقيقها .

ولكنني ، ورغم ذلك فانني اجد نفسي مضطراً للتركيز على قضية رئيسية تقلقنا جميعنا وتعرضت لها الحكومة في خطاب الموازنة وهي قضية « الفقر والبطالة » ، داعياً الحكومة الى البدء بمعالجتها معالجة فورية وجذرية بحيث لا تصبح هذه القضية قنبلة موقوتة يمكن ان تنفجر في اي وقت لا لتهدد أمننا الاجتماعي فحسب بل لتقوض امننا السياسي وتهدد ثباته واستقراره ان النسب التي ذكرها بيان معالي وزير المالية للبطالة والفقر بما يساوي ١٣٪ و ١٦٪ بالتوالي ليبين حجم هذه المشكلة من جهة ، ويشير الى ان هذه النسب اذا لم تعالج بعقلية جريئة ابداعية فانها ستبقى مصدر قلق وخطر بعد ان قيل يكاد الفقر ان يكون كفراً .

انني اوافق على الوسائل التي رسمتها الحكومة في بيانها وفي مشروع قانون الموازنة لحل هاتين المشكلتين في نهاية اعوام الخطة الاجتماعية والاقتصادية للسنين الخمسة القادمة ولكن السؤال الكبير الذي يثور : الى ان تتحقق تلك الأهداف في نهاية مدة الخطة ماذا يجب ان نفعل لمعالجة هذه المشكلة الكبيرة الخطيرة انني اقترح على الحكومة بان تتبنى خطة للضمان الاجتماعي عيشاً لكل عاطل عن العمل بسبب عجزه او فقره الى ان تتوفر الظروف والأعمال التي اشار اليها بيان الحكومة في نهاية ، اعوام الخطة الاجتماعية يضمن والاقتصادية وهذا اذا قدر لهذه الظروف والاعمال ان تتحقق لان المعوقات كثيره كما نعلم ان مؤسسة الضمان الاجتماعي كما نعلم ليست مؤسسة للضمان الاجتماعي بل هي مؤسسة ادخار للعاملين الذين لا ينتسبون الى وظائف الدولة المصنفة .

ووزارة العمل يجب أن تتطور الى وزارة تشغيل بكل ما في هذه الكلمة من معنى وصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة التدريب المهني يجب ان تتطور مفاهيمها واهدافها لتشكل ضماناً اجتماعياً حقيقيا بالاضافة الى الاهداف المرسومة لهذه الصناديق ان موازنات وزارة العمل وصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة التدريب المهني تبلغ عشرات الملايين فالمشكلة لا تكمن اذن في توفير المال الكافي للضمان الاجتماعي الحقيقي بل تكمن في مفهوم اسلوب تحقيق هذا الضمان انني ارى ان يعاد النظر في هذه المؤسسات جميعها مروراً بوزارة العمل ومروراً بصناديق المعونة والتشغيل وانتهاءً بمؤسسة التدريب المهني بحيث تدمج جميعها في مؤسسة واحده وزارة او غير وزارة يكون عملها التشغيل والانماء والتدريب وتوفير الضمان الاجتماعي لشريحة الفقراء والعاطلين عن العمل الى ان تتوفر لهم فرص للعمل ومصادر للدخول.

انني ادعوى الحكومة الى عدم الانتظار لتفعيل الاقتراحات التي أوضحتها في بيانها لمعالجة الفقر والبطالة لأننا اذا اغمضنا عيوننا

عن هاتين المشكلتين فاننا قد لا نفتحها الا على وضع قد لا يسر ولا يرضي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :**
شكراً سيدي ، اخيراً وليس آخراً الكلمة للسيدة ليلى شرف .



**السيده ليلى شرف :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس ،

نسعد كمواطنين عندما نجد الموازنة العامة تقترب من القضاء على العجز ، ونطمئن عندما نشهد كيف استطعنا ، كشعب وكحكومات متعاقبة ، ان نواجه الازمة الحادة التي وقعنا فيها قبل حوالي خمس سنوات ، وكادت توصلنا الى حد الانهيار الاقتصادي والنقدي ، وتفاقمت مع حرب الخليج ومضاعفاتها . ومع ان عملية الانقاذ قد سببت ، ولا تزال الضيق والالام والتضحيات الكبيرة لمعظم فئات شعبنا ، فقد استطعنا باذن الله ان نضع انفسنا على المسار الصحيح سواء في سياساتنا النقدية او في التوجه نحو مرحلة جديدة من التنمية والازدهار عسى ان تبدأ ثمارها بالعطاء القريب ، لكي ترفع المعاناة عن مجتمعنا وتعدنا لمواجهة العالم الجديد ومعطياته بادواته واسلحته .

لكن الانجاز على الصعيد المالي والاقتصادي البحت لا يكفي بل انه قد لا يصمد اذا لم يدعمه انجاز في مجالات العناصر الاساسية المساندة للعملية التنموية الشاملة والتي تترك اثارها بالتالي على الارقام والموازنات . وساتعرض هنا لبعض منها فقط :

**سيدي الرئيس :**

لقد واجه الاردن منذ نشاة تاريخه الحديث تحديات كبرى في عمليات التنمية تصدى لها بنجاح يكاد يقارب المعجزات برغم شح الموارد ومضاعفات الحروب وضغوط التفاعلات السياسية . ولكنه اليوم يواجه تحديا اعظم لعله التحدي المصيري الاكبر ونحن نقف على ابواب عملية تسوية لصراعنا مع اسرائيل ، كما نواجه عالما جديدا في تركيبته وادوات التنافس والتفوق فيه ، وهذان امران يشكلان تحديا مصيريا خطيرا لا نعرف ابعاده بعد لبلد كبلدنا صغير في حجمه وفقير في ثرواته الطبيعية ، ولكن وبرعاية الله غني بثرواته الانسانية . لذلك كان علينا كما ذكر تقرير اللجنة المالية ان نضع في طليعة اولوياتنا تنمية القوى البشرية دعامة لنمونا الاقتصادي والمالي ولمسيرة التنمية ودعامة ايضا لمجتمعنا الحضاري والانساني وسبل بقائه في عالم التنافس والتسابق المفتوح الذي نواجه .

لقد اشارت دراسات خطة التنمية الى ان من بين العوامل التي ساهمت باحداث الاختلالات الهيكلية كان وأقتبس « تدني مستوى الانتاج والانتاجية وتدني مستوى الكفاءة الادارية والمالية للمؤسسات العامة » انتهى الاقتباس وهذا مؤشر خطير على محدودية تدريب القوى البشرية وعدم قدرتها على الارتفاع الى مستوى التحدي الذي تفرضه عمليات التنمية .

لقد اعتمدت دول اسيا الشرقية التي حققت القفزة الاقتصادية او ما سمي بالاعجوبة الاسيويه الشرقية في العقدين الاخيرين على اسس محددة لاختراقها الحواجز والعقبات والانطلاق في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وكان في طليعة هذه الاسس العناية الفائقة بالقوى البشرية واهم عناصرها التعليم الذي رصدت له اعلى نسب في موازناتها واعادت هيكلته واساليبه وتوجهاته . ونحن اليوم نقف على ابواب قفزة اقتصادية يجب ان نحققها اذا اردنا التنافس في هذا العالم الجديد ونأمل ان تتأتى لنا ظروفها مع نهاية برنامج التصحيح ، ولكن مخرجات نظامنا التعليمي على جميع المستويات وفي جميع المراحل لا تبشر بان القوى البشرية في بلدنا سوف تكون قادرة على التعامل مع التحدي الكبير الذي سيواجهنا نحن لا نزال نركز على تلقين المعرفة تلقيناً في عصر توسع المعرفة وتعقدها وتسارعها وتغيرها يوما بعد يوم . علينا ان نغير مقاربتنا لاساليب التعليم وغاياته ليس فقط بما اخذنا نطالب به من ادخال التكنولوجيا الى التعليم كما ورد في تقرير اللجنة المالية ، بل في جعل التعليم يركز على القدرة على استخراج المعرفة وجمعها ومعالجتها ومعرفة مصادرها وملاحقتها وفي تطوير العقلية العلمية في البحث والتحليل والدراسة واصدار الاحكام ونتائجها ، وفي تطوير العقل المحلل الناقد الذي يستطيع الاختيار والمفاضلة بعلمية وتجرد ودقة وتنمية القدرة على حل المشاكل والقدرة على المبادرة والابداع وهذا كله لا يفعله نظامنا التعليمي الحالي ابدا . اضف الى ذلك ان طلبتنا لا يتقنون حتى آلية تلقي المعرفة ونقلها وهي اللغات ، سواء لغتهم الام او اية لغة اجنبية غنية بمصادر العلوم ، وهذا نقص اساسي ومرعب في تعليمنا .

لقد درجنا على قياس درجة عنايتنا بالتعليم بالارقام والاحصاءات وقد ان لنا ان نقيمه بالقدرة على تأدية الغايات المطلوبة منه بالاضافة الى رسالته الاخلاقية والروحية ، والا فقدنا قدرتنا التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح واضعنا فرصتنا في تنمية شاملة فاعلة ناجعه قابلة للحياة .

البعد الاخر لتنمية القوى البشرية هو المرأة والافساح في المجال امامها لتلعب دورها الكامل في عملية التنمية الشاملة وذلك كما ذكر تقرير اللجنة المالية في اعطائها حقها الدستوري في الفرص المتكافئة ، وفي الاخذ بعين الاعتبار في التشريعات كما في الممارسات دورها المزدوج في المجتمع والوطن من جهة ، ودورها المركزي في الاسرة من جهة اخرى ، فالطائر لا يمكن ان يحلق بجناح واحد واليد الواحدة لا تصفق وحدها ، وهكذا المجتمعات ؛ ان موجة الاحالات على التقاعد التي قامت بها الحكومة بين صفوف النساء واخص بالذكر وزارة التنمية الاجتماعية والى حد ما وزارة الصحة وغيرها لا تبشر بالخير وتؤشر على التمييز السلبي الذي تشعر به

نساؤنا العاملات في جهاز الدولة العريض .

البعد الثالث في قواعد بناء القوى البشرية من اجل خدمة عملية التنمية الشاملة هو البعد السكاني وتظيمه . فمشكلة السكان في العالم كله لم تعد مسألة يمكن ان تترك بلا عناية . والعناية بهذه القضية الحيوية تقتضي السعي لما اصبح يعرف بمعادلة السكان والموارد ، لكي تستطيع التنمية ومخرجاتها ان تصل الى جميع السكان وبمستويات مقبولة في نوعية الحياة الكريمة للانسان . فالبعد السكاني اذا تفاقم ستكون كله اثاره المدمرة على عمليات التنمية اقتصاديا واجتماعيا مهما بلغت حيويتها وديناميكيتها واشتد نشاطها .

سيدي الرئيس ، الاخوة الزملاء :

ان البيئة السليمة هي من اهم الدعائم المساندة لاية عملية تنموية اقتصادية واجتماعية. ان التنمية المستمرة أو ما يسمى بالتنمية القابلة للاستمرار او التنمية المستديمه لا يمكن ان تكون الا اذا اخذنا البعد البيئي كأساس للتنميه او ازعم سيدي الرئيس اننا لم ناخذ البعد البيئي في خططنا التنموية بالجدية اللازمة بعد ، بالرغم من وضعنا لاستراتيجية بيئية كاملة وبالرغم من رفع شعار البيئة في كل مناسبة . هذا امر اذا كان ضروريا بالنسبة لجميع بلدان العالم فانه بالنسبة لنا حيوي وخطير . فنحن بلاد البيئة الهشة والموارد الطبيعية المحدودة والمياه الشحيحة .. نحن بحاجة الى سياسة لاستعمال الاراضي وخطط للمحافظة على الاراضي الزراعية الخصبة التي تضيع تحت اساسات مشاريع الاسكان والمصانع . نحن بحاجة الى العناية الجدية بالتحريش لحماية التربة من الانجراف ولايقاف مخاطر زحف الصحراء ولتغيير طبيعة الجو الجافة شيئا فشيئا . ان جهودنا في هذا المجال وان كانت قد تكثفت في السنوات الاخيرة الا انها لا تزال غير كافية ، خاصة في المراحل اللاحقة لعملية الزراعة ، في مرحلة حماية الغابات من العبث والاعتداء ، والعناية بالاشجار حتى يشتد عودها .

ونحن بحاجة الى كل الاهتمام بموضوع التلوث : تلوث المياه الثمينة وتلوث الهواء وتلوث التربة . نحن لا نزال في بداية الطريق في التصنيع ومع ذلك فقد اخذنا نشعر باثار التلوث في نهر الزرقاء في سد الملك طلال وفي الهواء ، ولا اعتقد ان احدا منا لم يلاحظ تفاقم مشكلة عوادم السيارات مثلا التي تنفث الغازات السامة وخاصة الرصاص الموجود في الوقود في شوارعنا واحيائنا او التلوث الذي تسببه عملية تحميل الفوسفات في مياه العقبة وهوائها ونحن بحاجة الى النظر الجدي في تلوث التربة الزراعية ومخاطر المبيدات وسوء استعمالها والتي نشكو منها منذ سنوات . ان المثل القائل : درهم وقاية خير من قنطار علاج لا يصح في مجال اكثر من صحته في مجال البيئة وخاصة في مشكلة التلوث لان القضاء عليها سينعكس في الانفاق الهائل الذي قد لا تستطيع موازنتنا تحمله ، وفي الاثار على صحة كالمواطنين جميعا وفي الانفاق المترتب على ذلك ، وفي مستوى السياحة ونوعيتها ، وفي التأثير في النبات والحيوان مصادر حياة المجتمع . لقد سبقتنا الى المعاناة من التلوث وعملية القضاء عليه دول اكثر منا تصنيعا واغنى منا مواردا وكادت تعجز عن انقاذ نفسها بسبب صعوبة المشكلة وكلفتها الباهظة . فهل نتعلم درسا من تجاربها ، ونعالج مشكلة التلوث وهي



ما زالت في بدايتها ، قبل ان تتفاقم .

اما المياه فاننا حتى الآن لم نرتفع في معالجة مشكلتها الى مستوى التحدي الذي تفرضه ، فبالاضافة الى التلوث هنالك العناية بمصادر المياه وتغذيتها . لا يزال بناء السدود الترابية قاصرا عن الحاجة الملحة ، وهذه السدود غير مكلفة ماليا وتحتاج الى حشد الجهود . وشبكات المياه في المدن الكبيرة تسرب كميات تكاد تساوي الكميات التي تصل الى المستهلك، ونحن نضخ من مصادر مياهنا اكثر من قدرتها على العطاء ونعرضها لخطر الجفاف . نحن بحاجة الى سياسة مائية اشمل واعم واكثر تكاملا وابعد تخطيطا من توفير نقطة المياه اليومية ومن العمل تحت ضغط الساعة الحالية ، بل نحن بحاجة الى سياسة بيئية تاخذ بعناصر الاستراتيجية الاردنية للبيئة بكاملها وتسرع في دراسة واقرار التشريعات الموجودة حاليا وتضع ما يتوجب من تشريعات جديدة للعقاب والثواب ، للتشجيع وللردع . نحن بحاجة الى سياسة تؤكد على البحث العلمي في مجالات البيئة المختلفة ، وفي هذا المجال لا بد من ذكر الجهود المثمرة التي تقوم بها الجمعية العملية الملكية في مجال استخدام الطاقة العملية المستمرة وغير الملوثة ، الطاقة الشمسية والهوائية . مثل هذه الدراسات والابحاث والتجارب يجب تمويلها وتشجيعها وتطويرها لانها تطرح بدائل للطاقة غير مكلفة ، متجددة ونظيفة ، ولأن ذلك سينعكس ايجابيا في كلفة صناعتنا وزراعتنا وفي ارقام موازناتنا . كل هذا لن يكون في مجال البيئة الا اذا وجدت الارادة السياسية ، وهذا قرار ممكن وعاجل نطالب به بشده .

دولة الرئيس :

تحدث تقرير اللجنة المالية عن اهمية الاصلاح الاداري ، وتحدثت الحكومة عنه في اكثر من مناسبة ، وتحدثت عنه حكومات سابقة وقيل فيه كل ما يجب ان يقال وطرحت الحلول ناجحه والنظريات المجربة ولا مجال للقول فيه اكثر مما قيل . ومع ذلك فان الاداء الاداري لا يزال يرواح مكانه في معظم المجالات ولا تزال الاختناقات والعقبات تعطل الانسياب الطبيعي لمعاملات الناس والمؤسسات، لذلك علينا ان نتحرك بسرعة في التطبيق العلمي المتكامل لبرامج الاصلاح الاداري مدعوما بتنمية القوى البشرية وبرامج التدريب المستعجلة منها وطويلة الامد والا فان الضحية الاولى ستكون خططنا التنموية وبرامج تصحيحنا الاقتصادي ونوعية حياة مجتمعنا .

بقي جانب أخير اريد ان اشير اليه وهو انه في اية عملية تنموية اقتصادية اجتماعية ناجحة وفي البلاد الديمقراطية لا بد من استنفار المجتمع المدني لخدمة هذه العملية والمشاركة فيها . والمنظمات غير الحكومية في المجتمعات المتطورة تحمل عبئا كبيرا عن كاهل الدولة في العديد من المجالات . ونحن في الاردن خطونا في هذا المجال خطوات واسعة ولكننا بحاجة الى التناغم والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات ، نحن في الاردن بحاجة الى اعتراف اكبر من الحكومة بدور هذه المنظمات والمؤسسات والجمعيات في سد الفراغ الذي لا يمكن ان تسده الجهات الرسمية وان تصل الى فئات ومناطق ومجالات لا تستطيع الاجهزة ولا بد من الملاحظه هنا ان هنالك مؤسسات دوليه بانحه لا توجه دعمها المادي والتقني الا

الى المنظمات غير الحكومية وحدها ، ويمكن ان تستفيد مؤسساتنا الاهلية من ذلك في استقطاب الاموال والتقنيات والاساليب الحديثة لخدمة عملية التنمية وحمل العبء عن الحكومة وعن الموازنة .

سيدي الرئيس :

واخيرا وليس اخراً أود ان اؤيد تقرير اللجنة المالية وان اتوجه اليها بالشكر الجزيل على دراستها المفصلة للموازنة ارقاما وفلسفة ومنطلقات وسياسات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :

شكراً سيدتي ، السيد المقرر هل لديكم اي تعقيب ؟

السيد المقرر : ليس لدي سوى أن اشكر الذين ابدوا ملاحظاتهم وشكراً سيدي .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :
وفي هذا يكون المجلس الكريم قد فرغ من مناقشة تقرير اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة العامة، الكلمة الآن للسيد وزير المالية .

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

اصحاب الدولة والسماحة والمعالي والسعاده الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

انه ليسعدني ويشرفني ان اتقدم من مجلسكم الكريم واللجنة المالية ممثلة بمقررها واعضائها بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وكل التقدير علىالجهود الخيرة التي بذلت في مناقشةمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ . وأود ان اقدر هنا تقرير اللجنة الكريمة الذي اتصف بعمق التحليل ، وبعد النظر وشمولية الرؤية وروح المسؤولية والانتماء، والمعرفة الكاملة بالتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والقومية والوطنية وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي الوطني ، اخذة بعين الاعتبار مختلف الابعاد وجميع القضايا التي تهم الوطن والمواطن .

ولا يفوتني في هذا المجال الا ان اتقدم بكل الشكر والتقدير والعرفان الى حضرات السادة اعضاء المجلس الكريم على ما ابدوه من ملاحظات وتوصيات قيمة ، ستكون وتقرير اللجنة المالية الكريمة موضع اهتمام الحكومة وعنايتها في رسم سياساتها المختلفة ، وتوجيهها لحوة الاهداف الوطنية التي نسعى معا لتحقيقها ، ليبقى الاردن دوما حصنا منيعا بقيادته الرائده الحكيمة وشعبه الوفي الصبور .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان الاتفاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية اساسي لتعزيز قدرتنا على سلامة توجهات السياسات الاقتصادية الاردنية في المرحلة الراهنة لمعالجة الاختلالات الهيكلية ، وتعزيز الاعتماد على الذات ، وتدعيم الصيغ التكاملية التي تحفظ الهوية والمصالح العربية ، في ضوء الانفتاح العالمي والمشاركة الفاعلة في صنع الخريطة الاقتصادية الاقليمية ، وتنمية



قدرتنا على اجتذاب رؤوس الاموال الخارجية لمواجهة الاستثمارات الكبيرة المطلوبة للمشاريع المشتركة . كل ذلك بشكل اجماعا وطنيا وقوميا على ان الاقتصاد يسير في الاتجاه الصحيح لارساء القواعد السليمة التي تضمن نجاح عملية التصحيح الاقتصادي ، وتحقيق النمو الصحي المتوازن الذي يسهم بشكل فاعل في معالجة جميع الاختلالات ويخفف من حدة البطالة والفقر في المجتمع الاردني . ويتضح ذلك جلياً من النتائج التي تم تحقيقها خلال السنوات القليلة الماضية والمتمثلة بما يلي:-

١- معاودة زخم النمو في الاقتصاد الوطني بنسب جيدة اذ بلغت نسبة النمو الحقيقي ما يزيد على ١١٪ عام ١٩٩٢ وبحدود ٦٪ عام ١٩٩٣ .

٢- النجاح في تخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٢٥٪ عام ١٩٨٩ الى ٤ر٦٪ عام ١٩٩٣ .

٣- بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية بشكل ساهم في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني .

٤- المحافظة على استقرار مستوى الاسعار وضبطها لتبقى الزيادة بحدود ٥ر٤٪ فقط سنوياً .

٥- تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ليصل الى ما نسبته ٤ر١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٣ .

٦- تخفيض حجم المديونية الخارجية لتصل نسبته الى حوالي ١١٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٣ مقابل حوالي ١٨٢ ٪ لعام ١٩٩١ بالاضافة الى تخفيف عبئها بشكل كبير .

٧- ضبط الاستهلاك الكلي وتخفيضه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع المحافظة على نسبة الاستثمار وزيادتها بشكل تدريجي .

٨- تخفيض معدلات البطالة والفقر خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ .

٩- استمرار تبني سياسات التصحيح النقدي وتحرير اسعار الفائدة وتطوير الادوات النقدية الصالحة للتداول واحداث عمليات السوق المفتوحة .

١٠- الاستمرار في اجراء التصحيح الهيكلي لكل من قطاعي الطاقة والمياه بهدف تخفيض الكلفة وترشيد الاستهلاك والحد من الفاقد والضياع ورفع مستوى الاداء في هذين القطاعين ومعالجة اوضاعهما الادارية والمالية .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

توافق الحكومة اللجنة المالية لمجلسكم الكريم فيما ذهبت اليه في تقريرها ، خاصة في مجال ضرورة تعزيز الاعتماد على الذات وضبط الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات المحلية وزيادة الادخار وتشجيع الاستثمار وتحرير القيود على التجارة الخارجية ، والتوسع في منح الحوافز لتوسيع قاعدة الصناعات التصديرية السلعية والخدمية ، والاصلاح الضريبي الشامل والاستمرار في تخفيض حجم المديونية الخارجية والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

لقد جاءت اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متطابقة ومنسجمة مع اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي ، نتيجة للتقدير الموضوعي لقدرة الاردن على تلبية حاجاته المحلية والخارجية في اطار متوازن في ظل الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية ، وقد تمكن الاردن بفضل تبنيه برامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٨٩ ، من تعبئة الدعم الواسع من المجتمع الدولي مما مكنه من تحقيق اهدافه المرسومة ، على الرغم من الاثار السلبية لازمة الخليج وتداعياتها .

وقد جاءت برامج التصحيح الاقتصادي والخطة الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق الاهداف الوطنية الرئيسية من خلال تبني حزمة من السياسات والاجراءات لمختلف القطاعات على النحو التالي : ــ

اولا : السياسات المالية :

تركز السياسات المالية على تخفيض عجز الموازنة بشكل تدريجي ليصل الى ٣ر٥٪ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٩٤ ، والى حوالي ٥ر٢٪ عام ١٩٩٨ ، ولتحقيق ذلك رسمت الحكومة خطتها في هذا المجال على النحو التالي :

١- الاستمرار في تخفيض نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٢٩٪ لعام ١٩٩٤ الى حوالي ٢٦٪ عام ١٩٩٨ ، مع التأكيد على تخفيض النفقات غير المنتجة وتحسين الاداء ورفع كفاءته .

٢- الاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات بحيث تتمكن الايرادات المحلية من تغطية كامل النفقات الجارية والرأسمالية .

٣- ترشيد الدعم الحكومي للمواد التموينية وتوجيهه الى مستحقيه ، من خلال معالجة التشوهات في الدعم المتمثلة بالتهريب ، وخلق سوق سوداء وكذلك معالجة اختلالات الدعم في كل من الاعلاف والحليب والقمح .

٤- التأكيد على تحديث التشريعات المالية لاحداث اصلاح ضريبي شامل ، لتحسين كفاءة نظام الضرائب وتحسين وسائل الجباية وتوحيد الضرائب المتعددة وتحقيق العدالة الاجتماعية . وفي هذا المجال عمدت الحكومة الى اتخاذ الاجراءات التالية :

أ) مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية والمالية بهدف تبسيط الاجراءات وتوحيد الضرائب وتحقيق الانسجام بينها والتخفيف من الاعباء التي يتحملها المواطن وستشمل هذه المراجعة كلا من قانون ضريبة الدخل ، قانون الجمارك ، قانون المناطق الحره ، كل ذلك بما يخدم زيادة الانتاج المحلي وتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي ، والمحافظه على موارد كافية لتمويل الاستثمار الحكومي . وستعمل الحكومة على تقديم هذه التعديلات كحزمة متكاملة الى مجلسكم الكريم في اقرب وقت ممكن .

ب) قامت الحكومة بدراسة مستفيضة لضريبة الاستهلاك التي تبلغ نسبتها ما بين ( ١٠٪ ) و ( ٦٠٪ ) والتي تطبق على عدد كبير من السلع



والخدمات ومن ضمنها سلع أساسية منذ عام ١٩٨٩ وقد بلغت هذه السلع ١٠٦ سلع في ضوء ذلك قررت الحكومة استبدال هذه الضريبة بضريبة أكثر عدالة وأوسع قاعدة وايسر تطبيقا هي الضريبة العامة على المبيعات وذلك كجزء من السياسات التصحيحيه ضمن برنامج اصلاح شامل يتضمن حزمة من التشريعات المالية والنقدية . وقد تم وضع مشروع قانون لهذه الضريبة مراعيا ما يلي : -

١- الغاء قانون الضريبة على الاستهلاك ليصبح هذا القانون بديلا عنه ، قانون المبيعات يصبح بديلاً عن قانون الاستهلاك .

٢- تخفيض نسبة الضريبة ليصبح حدها الاعلى ( ٢٠٪ ) فقط بدل ٦٠٪ يعني ١٠ - ٢٠٪ بدل من ١٠ - ٦٠٪ .

٣- منع الازدواج الضريبي على السلع المستخدمة في الانتاج من خلال رد الضريبة على تلك السلع او حسمها من ضريبة المبيعات .

٤- اعفاء جميع اصحاب الاعمال الذين يقل حجم مبيعاتهم عن حد التسجيل البالغ (٢٠٠) الف دينار من التكليف الضريبي ونقصد بحد التسجيل هو من يتجاوز مبيعاته فوق ( ٢٠٠ ) الف دينار اي يخضع من ما دون اجمالي مبيعاته فوق ( ٢٠٠ ) الف دينار اي لم يخضع اصحاب المصانع والحرف والمتاجر الصغيره الى هذه الضريبة .

٥- تشجيع الصناعات المحلية وزيادة الانتاج من خلال حسم الضريبة المستوفاة على مدخلات الانتاج عند استيفاء الضريبة على المنتج النهائي وكذلك تشجيع الصادرات الوطنية باعفائها كليا من ضريبة المبيعات .

٦- تطبيق الرقابة الدفترية على المصانع المحلية بدلا من الرقابة المباشرة المتمثلة بوجود موظفي الجمارك في المصانع كما هو معمول به حاليا . وهو كما قلت ( ٢٠٠ ) الف .

٧- تحصيل هذه الضريبة في المرحلة الاولى من المستورد مباشرة ومن المنتج المحلي اذا ما بلغ حجم مبيعاته حد التسجيل .

٨- اعفاء جميع المواد الغذائية والمنتوجات الصيدلانية والمعدات والماكينات المخصصة للانتاج ، والكتب والمجلات والصحف والاسمدة ولوازم الاشعة والمبيدات الحشرية والمطهرات من هذه الضريبة بالاضافة الى اعفاء الخدمات المالية والتعليمية والطبية والنقل العام وبالتالي فان هذه الضريبة تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية من حيث ان الذي يستهلك اكثر هو الذي يدفع هذه الضريبة .

٩- المحافظة على حماية الصناعة الوطنية بنسب تتراوح ما بين ( ٣٠٪ - ٥٠٪ ) دعما للانتاج المحلي والاستثمار الوطني .

هذا وسيتم رفع مشروع هذا القانون الى مجلس الامة الكريم بعد اقراره من مجلس الوزراء الموقر .

٥- الاستمرار في اتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لتخفيف حجم المديونية الخارجية واعبائها بكل الوسائل المتاحة سواء من خلال شراء الديون او تحويلها الى منح او الغاء بعضها او اعادة الجدولة بما سينعكس ايجابيا على توجيه الموارد المتاحة لحو التنمية المحلية وزيادة الانتاج وذلك نظرا لارتفاع حجم هذه المديونية

الناجم في الاصل عن ظروف خارجة عن ارادة هذا الوطن وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل اعبائها .

وقد عدت صباح هذا اليوم الساعة الثانية ، واود ان اشير هنا بان اجتماعاتنا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان فيه اشارات واضحة ولاول مره بأن هنالك توجه حقيقي للنظر الى المديونيه المرتفعه للملكة بنظره خاصه وقد طالب دولة الرئيس في اجتماعاته بالتوجه الحقيقي الى تخفيض هذه المديونية ، وكانت هنالك اشارات واجابات تفيد بان هنالك نيه صادقه في هذا التوجه ولم يسبق للدول المانحه باعطاء خصم او تخفيض للمديونية الا لدولتين ، مصر للظروف المعلومه لديكم وبولندا وطبعاً بعض الدول الاقل نمواً ونأمل ان يكون الاردن له وضع مميز خاص وان تنفيذ هذه الوعود في المستقبل القريب ان شاء الله .

٦- مراجعة وتقييم اداء بعض المؤسسات العامة والنشاطات الحكومية الاخرى بهدف توحيد ودمج المتشابه منها والغاء غير الضروري والذي استنفذ اغراضه التي أسس من اجلها ،مما سينعكس على تعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة المتاحة وتخفيض كلفة الخدمات .

٧- مراجعة الدعم المباشر الذي تقدمة الحكومة الى عدد من المؤسسات والهيئات العامة بحيث يتم وضع معايير لهذا الدعم وفق الاولويات مع التأكيد على تحسين اوضاع هذه المؤسسات من خلال اعادة النظر في سياساتها المختلفة بحيث تتمكن هذه المؤسسات من الاعتماد على ايراداتها الذاتية مع توجيه الدعم المقدم لها الى جهات اخرى تستحق الدعم .

٨- اعادة النظر في التشريعات المختلفة التي نصت موادها على تخصيص بعض الايرادات العامة خارج الموازنة العامة لدعم مؤسسات او هيئات مستقلة ، ليتم دراسة ادخال جميع هذه الايرادات الى خزينة الدولة ، ومن ثم النظر في تخصيص الدعم الضروري لهذه المؤسسات والهيئات ضمن قانون الموازنة العامةوفق معايير مدروسة مما يحقق وحدة وشمولية الموازنة انسجاما مع توجهات مجلسكم الكريم .

ثانيا: السياسات النقدية :

ان اهم ما تهدف اليه السياسة النقدية هو المحافظة على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي وتفعيل دور السوق النقديه وذلك من خلال تبني الحكومة للسياسات والاجراءات التالية :

١- الاستمرار في تبني سياسة مرنة لسعر صرف الدينار بربطه بسلة من العملات الاجنبية تعكس علاقة الاردن الاقتصادية مع العالم الخارجي الامر الذي ادى الى استقرار نسبي في سعر صرف الدينار الاردني .

٢- الاستمرار في تحرير نظام الصرف من خلال زيادة المبالغ المسموح للمقيمين باخراجها من الدنانير الاردنية والعملات الاجنبية والسماح للبنوك المرخصه بادارة محافظه بالعملات الاجنبيه ولتحقيق ذلك تم وضع مشروع قانون لالغاء قانون مراقبة العملة السابق وتعديلاته بحيث يتم تحريرالحوالات الجارية بالكامل وكذلك الحوالات الرأسمالية لغير المقيمين مع العمل على تحرير الحوالات الرأسمالية للمقيمين بشكل تدريجي .

٣- العمل على زيادة بناء احتياطيات المملكة



من العملات الاجنبية لتكون كافية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من الخارج وبما يضمن المساهمة في استقرار سعر صرف الدينار.

٤- التوسع في استخدام ادوات مراقبة النقد غير المباشرة ( عمليات السوق المفتوحة ) كشهادات الابداع وغيرها للنتائج الايجابية المترتبة عن استخدامها في ادارة الائتمان المناسب للتنمية الاقتصادية والحد من الاثار التضخمية .

٥- تطوير قانون سوق عمان المالي وتوسيع عملياته لتشمل المعاملات الدولية .

٦- العمل على تحرير اسعار الفائدة التجارية مع الابقاء على المعاملة التفضيلية للاقراض المتخصص بهدف دعم الادخار المحلي وجذب تدفقات الاموال من الخارج وتوفير التمويل للاستثمار .

٧- تحسين وسائل الرقابة على البنوك وتفعيلها مع تحسين مستوى النظام المحاسبي وادائه لدى الجهاز المصرفي مع الاستمرار في تحسين رؤوس أموال البنوك وفق المعايير الدولية .

٨- الاستمرار في ضبط الائتمان المقدم للقطاع العام بهدف توجيه هذا الائتمان الى الاستثمار في المشاريع الانتاجية من قبل القطاع الخاص كلما كان ذلك ممكناً لزيادة الانتاج والتصدير مع العمل على انشاء مؤسسة لتأمين الودائع .

ثالثا : السياسات الاقتصادية والاستثمارية :

اود ان ابين لمجلسكم الكريم بان الحكومة ستعمل جاهدة على تحقيق النمو المستهدف في برنامج التصحيح الاقتصادي وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بمعدل ( ٦٪ ) سنويا بالاسعار الثابتة خلال سنوات البرنامج وذلك من خلال ما يلي :

١- دعم الاستثمار بشتى الوسائل بما في ذلك تعديل التشريعات المالية والضريبية وقانون تشجيع الاستثمار وقانون تنظيم الاستثمار العربي والاجنبي مع تهيئة البيئة الحاضنة والجاذبة للاستثمار بالحد من كثرة القيود والروتين وايجاد نافذة موحدة للاستثمار من خلال تقليص عدد الجهات التي يضطر المستثمر لمراجعتها للحصول على التراخيص المطلوبة وذلك بهدف رفع نسبة الاستثمار لتكون بحدود ٢٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنويا على اقل تقدير ولتحقيق قفزة نوعية في الصادرات الوطنية .

٢- تنمية الادخار المحلي ليصل الى حوالي (١١٪) من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٩٨ بتبني السياسات المالية والنقدية المذكورة سابقا .

٣- العمل على تشجيع استثمار القطاع الخاص ليأخذ دورا رياديا واساسيا في التنمية مع التركيز على الانتاج الموجه للتصدير لتلافي صغر حجم السوق الاردنية وايجاد صناعة قادرة على المنافسة من حيث الجودة والاسعار وتخفيض الفجوة بين المستوردات والصادرات.

٤- استمرار الحكومة في تنفيذ البنية التحتيةالداعمة لتوسيع قاعدة الانتاج وتطويرها خاصة في مجال الطرق والاتصالات والكهرباء والمياه .

٥- الاستمرار في تبني السياسات والاجراءات التي تؤدي الى تخفيض العجز في الحساب

الجاري بشكل تدريجي ليصل الى ٢ر٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٤ والى حالة التوازن عام ١٩٩٧ .

٦- المحافظة على استقرار مستوى الاسعار لتكون الزيادة بحدود ( ٥ر٤٪ ) سنويا خلال سنوات البرنامج .

٧- ايجاد المؤسسات القادرة والفاعلة على خدمة المنتج والمصدر والمستثمر على حد سواء . وانشاء مؤسسة لضمان الصادرات .

٨- لارشاد المستثمرين ومنع تكرار الاستثمار في المشاريع المتماثلة لا بد من توفير قاعدة معلوماتية كاملة في مختلف المجالات لمساعدة متخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والغاء الازدواجية او تعدد مصادر المعلومات وتحقيق الانسجام بينها . وفي هذا المجال فقد تم تأسيس مركز المعلومات الوطني التابع للمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا ، بهدف بناء نظام متكامل للمعلومات وادارتها على المستوى الوطني بربط المراكز المجتمعة والمنشئة للمعلومات في القطاعين العام والخاص ضمن شبكة وطنية يمكن من خلالها الحصول على احدث واشمل المعلومات والمعارف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، وتطوير هذه المعلومات ومعالجتها بما يضمن انسيابها الى المستفيدين، الامر الذي سيؤدي الى رفع الكفاية والفعالية الادارية والتنظيمية ودعم الانشطة العلمية والانتاجية بمختلف انواعها .

٩- العمل على منع الاحتكار وحماية المستهلك والتوجه نحو عدم التدخل في الاسعار كلما كان التنافس ممكنا وكافيا .

١٠- تفعيل وتطبيق قانون المواصفات والمقاييس الاردني ( الذي بين ايدي اللجنة المالية لمجلس النواب ) وذلك لضمان الجودة وتحسين النوعية بهدف ايجاد صناعة قادرة على المنافسة الحرة مع تأمين المواد للاستهلاك المحلي بمواصفات جيدة تحافظ على صحة المواطن وبيئته .

رابعا: السياسات التعليمية :

تؤيد الحكومة توجه اللجنة المالية والمجلس الكريم نحو ضرورة اعادة النظر في سياسات التعليم الاساسي والثانوي والعالي وفي مختلف المجالات . وفي هذا المجال عمدت الحكومة الى تبني برنامج شامل لتطوير قطاع التربية والتعليم يتضمن بناء المدارس الجديدة بالمواصفات التربوية الحديثة واعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية وتطويرها مع التركيز على النواحي التطبيقية وتأصيل القيم الاجتماعية والوطنية ، كما يتضمن تكثيف فرص التأهيل للمعلمين والمشرفين ومديري المدارس كل في مجال اختصاصه واعادة النظر في دور كليات المجتمع القائمة واعطاء مزيد من الدعم لمؤسسات التعليم والتدريب المهني ونشرها في مختلف مناطق المملكة ، وذلك ايمانا من الحكومة بان الاستثمار في الانسان من خلال تعليمه وتدريبه وتأهيله هو افضل السبل لتحقيق النمو الصحي والمستمر .

وتؤكد الحكومة لمجلسكم الكريم بانها ستقوم بمراجعة شاملة لمدخلات العملية التعليمية بكافة عناصرها بما في ذلك برنامج تطوير قطاع التربية والتعليم لتقف على مواطن الضعف لمعالجتها وتقييمها بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتأتي



مخرجات العملية التعليمية منسجمة مع القدرات الذاتية وملبية لمتطلبات واحتياجات الاقتصاد الوطني . وفي هذا المجال فقد تم اعطاء المدرسة اهمية خاصة باعتبارها وحدة اساسية في التطوير التربوي والاجتماعي لا سيما في المرحلة الابتدائية ، لتحسين انظمتها وفعاليتها وتزويدها بالهيئات التدريسية والادارية والاشرافية المدربة ، والعمل على مشاركة المجتمع المحلي في شؤون العملية التربوية وزيادة انفتاح المدرسة على هذا المجتمع .

كما تحرص الحكومة على الاهتمام بنوعية التعليم العالي من حيث جودته وملائمته لحاجات المجتمع ، وتدعيما لذلك فقد قامت وزارة التعليم العالي بتخفيض اعداد المقبولين في التخصصات الاكاديمية في كليات المجتمع الحكومية وزيادة اعداد المقبولين في التخصصات الفنية والمهنية .

وبخصوص الجامعات فما زالت جامعاتنا العامة تتمتع بسمعة اكاديمية طيبة وما زال خريجوها يجدون فرص عمل مناسبة ، كما بدأت الوزارة في تطبيق معايير الاعتماد الخاص على الجامعات الاهلية للتأكد من قدرتها على تزويد الخريجين بمهارات وكفايات تؤهلهم لمتابعة حياتهم العملية بشكل افضل .

وعلى الرغم من صعوبة ضبط مخرجات التعليم العالي لحاجات سوق العمل بسبب عدم استقرار هذه الحاجات الا ان الحكومة عازمة على اجراء دراسات معمقة لهذا الموضوع اخذة بالاعتبار النسب العالمية في كل مجال من مجالات المعرفة .

كما انه لا بد من مراجعة شاملة للجامعات وكليات المجتمع لتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة كلها من خلال اعادة النظر في سياسات القبول ونوعية التعليم وعدد الطلاب الذين يؤهلون للدراسات العليا ، واعادة النظر في الرسوم الجامعية لتوجيه الدعم الى الطلاب الفقراء المبدعين وتحميل الطبقات القادرة الكلفة الحقيقية .

خامسا : السياسات الاجتماعية :

تولي الحكومة أهمية خاصة لدعم السياسات الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين من خلال اعتماد منهج التوازن بين الموارد والسكان في مختلف مناطق المملكة، بالاضافة الى التوسع في الخدمات التعليمية وتطويرها والخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية والشباب والتأهيل المهني ، مع التركيز على التنمية المتوازنة وتوزيع مكاسبها بشكل عادل . وفي هذا المجال تسعى الحكومة الى تحقيق ما يلي :

١- معالجة ظاهرة الفقر والحد من اثارها من خلال دعم صندوق المعونة الوطنية بشكل يضمن الوصول الى الفئات المستهدفة بالتنسيق مع القطاعات الاجتماعية الاهلية كالجمعيات الخيرية وهيئات العمل التطوعي وصناديق الزكاة .

٢- الاستمرار في دعم المواد التموينية الاساسية مع توجيه الدعم للفئات المستحقة .

٣- العمل على تخفيض معدل البطالة ليصل الى ما دون ١٠٪ مع نهاية سنوات الخطة من خلال تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي قادرة على ايجاد فرص عمل جديدة، بالاضافة الى التركيز على رصد المخصصات

للمشاريع المكثفة للعمالة وزيادة التجريب والتأهيل وتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل

٤- اعادة النظر في نظام استعمالات الاراضي للغايات السكنية بما يمنع من انتشار الاسكان العشوائي ومساعدة ذوي الدخل المحدود على ايجاد السكن المناسب من خلال دراسة تخصيص اراضي الخزينة المتوفرة حول المدن الرئيسية لهذه الغاية وتوفير التمويل الميسر لذلك.

اما بالنسبة لاستفسار اللجنة المالية الكريمة حول عدم الانسجام بين انخفاض دخل الفرد خلال الفترة من عام ١٩٨٧ - ١٩٩٣ والذي قدرته اللجنة بنسبة ٢٧٪ ، وانخفاض نسبة الفقر الواردة في خطاب الموازنة فأرجو ان ابين ما يلي : -

ان ما اوردته في خطاب الموازنة هو انخفاض نسبة الفقر خلال عام ١٩٩٢ عما كانت عليه خلال عام ١٩٩١ نظرا لارتفاع النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٢ بنسبة تجاوزت ١١٪ ، اضافة الى تحسين اوضاع الموظفين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ، ولم تتم المقارنة بين نسبة الفقر ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٨٧ .

سادسا : السياسات الزراعية :

تولي الحكومة قطاع الزراعة والقطاعات الاساسية المرتبطة به كل اهتمام سواء ما هو متعلق منها بالمصادر المائية وحسن استخدامها وانشاء السدود والحصاد المائي او من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع وتعزيز الارشاد الزراعي في مختلف مناطق المملكة .

وتقوم الحكومة بصورة مستمرة بمراجعة السياسات والاجراءات المتبعة بما يحقق الاهداف المتوخاه في هذا المجال وخاصة في معالجة الاختلالات والاختناقات والتشوهات فيه وتغير وسائل الانتاج والتسويق وهي بصدد مراجعة المؤسسات العاملة في هذا القطاع بهدف توحيد السياسات المتعلقة بالانتاج والتسويق وتوفير مصادر التمويل والحد من الازدواجية وسوء الاستغلال في الموارد .

تؤيد الحكومة توصيات اللجنة المالية والمجلس الكريم فيما يتعلق بتبني سياسات وبرامج وطنية في القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به .

سابعا : المؤسسات المستقلة والقطاعات الاخرى :

تؤيد الحكومة ما ذهبت اليه اللجنةالمالية من ضرورة اجراء تصحيح هيكلي في مؤسسات الخدمات بهدف رفع الكفاية الكلية لها من خلال حسن الادارة والصيانة والتشغيل بحيث يكون هنالك تكافؤ بين اسعار الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات وكلفة انتاجها على ان يتم توفير الخدمات لذوي الدخل المحدود بما يتناسب مع قدراتهم المالية .

وفي هذا المجال ، أرجو ان اوضح للمجلس الكريم السياسات الحالية والتوجهات المستقبلية لكل من قطاعي الطاقة والمياه .

١- قطاع الطاقة :

تسعى الحكومة لتوفير الطاقة الكهربائية وتعميم استخدامها لتغطي كامل ارجاء هذا الوطن العزيز ، ولتلبية الطلب المتزايد عليها



نتيجة النمو السكاني والانتاجي . وقد عمدت الحكومة الى المباشرة بتوسيع المحطة الحرارية في العقبة حيث تم طرح العطاء اللازم لذلك والمقدرة كلفته بحوالي ( ٣٥٠ ) مليون دولار بالاضافة الى شراء التوربينات الغازية لزيادة القدرة الانتاجية . كما تم قطع شوط كبير في مجال مشاريع الربط الكهربائي مع مصر وسوريا والعراق وتركيا حيث تم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك قبل ايام .

وكما تعلمون فان تسعير الطاقة الكهربائية يتم وفق شرائح تصاعدية تتناسب مع القدرات المالية لكافة المواطنين .

وفي هذا المجال فان وزارة الطاقة والثروة المعدنية ستقوم بتوقيع اتفاقية مع شركة استشارية عالمية لدراسة اعادة هيكلة قطاع الطاقة في الاردن من خلال تقييم مالي واداري وفني لاوضاع مؤسسات هذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع ترشيد الانفاق والتسعير على اساس الكلفة الاقتصادية لمنتجات الطاقة .

وفي هذا المجال ايضاً نتيجة اتصالات مع البنك الدولي هنالك وعد من البنك الدولي بان يكون من الممولين لهذا المشروع . توسيع مشروع الخط الحراري في العقبة الذي تصل كلفته الى ( ٣٥٠ ) مليون .

هنالك وعد بأن يكون البنك الدولي من المشاركين ، وهنالك فريق ربما سافر اليوم لبحث هذا التفصيل ، ومشاركة البنك الدولي يشجع الممولين لاستكمال تمويل هذا المشروع الوطني الكبير .

٢- قطاع المياه والري :

اما فيما يتعلق بقطاع المياه والري فان الحكومة عازمة على معالجة كافة الاختلالات في هذا القطاع سواء من حيث اصلاح الشبكات المائية والحد من الضياع والفاقد والبحث عن مصادر جديدة للمياه وانشاء السدود المائية والترابية بهدف تعظيم الاستفادة من موارد المياه المتاحة اضافة الى السعي الى زيادة استحقاقاتنا من مصادر المياه الاقليمية بكافة الوسائل الممكنة .

وبالاضافة الى ما تقدم فان وزارة المياه والري تقوم باتخاذ الاجراءات الادارية والفنية للتقليل من الكلفة التشغيلية وحسن استخدام الموارد المالية وتفعيل دور الجهاز القائم لتحسين وسائل الجباية .

وترى الحكومة انه لا من بد معالجة الاختلالات السعرية وتشوهاتها الاقتصادية في مياه الري في الاغوار بشكل تدريجي للوصول الى معادلة تحقق العدالة من جهة وحسن كفاية الاداء من جهة اخرى .

وكما هو معروف فان تسعير المياه يتم وفق شرائح تصاعدية تأخذ بعين الاعتبار قدرة المكلفين المالية بحيث تحمل الفئات العليا جزءا من الدعم المقدم للفئات الفقيرة بالاضافة الى الحد من الاستهلاك للمحافظة على الثروة المائية المحدودة .

ثامنا : الاصلاح الاداري :

تؤمن الحكومة ان التطوير الاداري هو ركن اساسي لعملية التنمية في اطارها الواسع ، حيث يقع على عاتق الادارة العامة للدولة قيادة

للمشاريع المكثفة للعمالة وزيادة التجريب والتأهيل وتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل

٤- اعادة النظر في نظام استعمالات الاراضي للغايات السكنية بما يمنع من انتشار الاسكان العشوائي ومساعدة ذوي الدخل المحدود على ايجاد السكن المناسب من خلال دراسة تخصيص اراضي الخزينة المتوفرة حول المدن الرئيسية لهذه الغاية وتوفير التمويل الميسر لذلك.

اما بالنسبة لاستفسار اللجنة المالية الكريمة حول عدم الانسجام بين انخفاض دخل الفرد خلال الفترة من عام ١٩٨٧ - ١٩٩٣ والذي قدرته اللجنة بنسبة ٢٧٪ ، وانخفاض نسبة الفقر الواردة في خطاب الموازنة فأرجو ان ابين ما يلي : -

ان ما اوردته في خطاب الموازنة هو انخفاض نسبة الفقر خلال عام ١٩٩٢ عما كانت عليه خلال عام ١٩٩١ نظرا لارتفاع النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٢ بنسبة تجاوزت ١١٪ ، اضافة الى تحسين اوضاع الموظفين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ، ولم تتم المقارنة بين نسبة الفقر ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٨٧ .

سادسا : السياسات الزراعية :

تولي الحكومة قطاع الزراعة والقطاعات الاساسية المرتبطة به كل اهتمام سواء ما هو متعلق منها بالمصادر المائية وحسن استخدامها وانشاء السدود والحصاد المائي او من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع وتعزيز الارشاد الزراعي في مختلف مناطق المملكة .

وتقوم الحكومة بصورة مستمرة بمراجعة السياسات والاجراءات المتبعة بما يحقق الاهداف المتوخاه في هذا المجال وخاصة في معالجة الاختلالات والاختناقات والتشوهات فيه وتغير وسائل الانتاج والتسويق وهي بصدد مراجعة المؤسسات العاملة في هذا القطاع بهدف توحيد السياسات المتعلقة بالانتاج والتسويق وتوفير مصادر التمويل والحد من الازدواجية وسوء الاستغلال في الموارد .

تؤيد الحكومة توصيات اللجنة المالية والمجلس الكريم فيما يتعلق بتبني سياسات وبرامج وطنية في القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به .

سابعا : المؤسسات المستقلة والقطاعات الاخرى :

تؤيد الحكومة ما ذهبت اليه اللجنةالمالية من ضرورة اجراء تصحيح هيكلي في مؤسسات الخدمات بهدف رفع الكفاية الكلية لها من خلال حسن الادارة والصيانة والتشغيل بحيث يكون هنالك تكافؤ بين اسعار الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات وكلفة انتاجها على ان يتم توفير الخدمات لذوي الدخل المحدود بما يتناسب مع قدراتهم المالية .

وفي هذا المجال ، أرجو ان اوضح للمجلس الكريم السياسات الحالية والتوجهات المستقبلية لكل من قطاعي الطاقة والمياه .

١- قطاع الطاقة :

تسعى الحكومة لتوفير الطاقة الكهربائية وتعميم استخدامها لتغطي كامل ارجاء هذا الوطن العزيز ، ولتلبية الطلب المتزايد عليها



نتيجة النمو السكاني والانتاجي . وقد عمدت الحكومة الى المباشرة بتوسيع المحطة الحرارية في العقبة حيث تم طرح العطاء اللازم لذلك والمقدرة كلفته بحوالي ( ٣٥٠ ) مليون دولار بالاضافة الى شراء التوربينات الغازية لزيادة القدرة الانتاجية . كما تم قطع شوط كبير في مجال مشاريع الربط الكهربائي مع مصر وسوريا والعراق وتركيا حيث تم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك قبل ايام .

وكما تعلمون فان تسعير الطاقة الكهربائية يتم وفق شرائح تصاعدية تتناسب مع القدرات المالية لكافة المواطنين .

وفي هذا المجال فان وزارة الطاقة والثروة المعدنية ستقوم بتوقيع اتفاقية مع شركة استشارية عالمية لدراسة اعادة هيكلة قطاع الطاقة في الاردن من خلال تقييم مالي واداري وفني لاوضاع مؤسسات هذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع ترشيد الانفاق والتسعير على اساس الكلفة الاقتصادية لمنتجات الطاقة .

وفي هذا المجال ايضاً نتيجة اتصالات مع البنك الدولي هنالك وعد من البنك الدولي بان يكون من الممولين لهذا المشروع . توسيع مشروع الخط الحراري في العقبة الذي تصل كلفته الى ( ٣٥٠ ) مليون .

هنالك وعد بأن يكون البنك الدولي من المشاركين ، وهنالك فريق ربما سافر اليوم لبحث هذا التفصيل ، ومشاركة البنك الدولي يشجع الممولين لاستكمال تمويل هذا المشروع الوطني الكبير .

٢- قطاع المياه والري :

اما فيما يتعلق بقطاع المياه والري فان الحكومة عازمة على معالجة كافة الاختلالات في هذا القطاع سواء من حيث اصلاح الشبكات المائية والحد من الضياع والفاقد والبحث عن مصادر جديدة للمياه وانشاء السدود المائية والترابية بهدف تعظيم الاستفادة من موارد المياه المتاحة اضافة الى السعي الى زيادة استحقاقاتنا من مصادر المياه الاقليمية بكافة الوسائل الممكنة .

وبالاضافة الى ما تقدم فان وزارة المياه والري تقوم باتخاذ الاجراءات الادارية والفنية للتقليل من الكلفة التشغيلية وحسن استخدام الموارد المائية وتفعيل دور الجهاز القائم لتحسين وسائل الجباية .

وترى الحكومة انه لا من بد معالجة الاختلالات السعرية وتشوهاتها الاقتصادية في مياه الري في الاغوار بشكل تدريجي للوصول الى معادلة تحقق العدالة من جهة وحسن كفاية الاداء من جهة اخرى .

وكما هو معروف فان تسعير المياه يتم وفق شرائح تصاعدية تأخذ بعين الاعتبار قدرة المكلفين المالية بحيث تحمل الفئات العليا جزءا من الدعم المقدم للفئات الفقيرة بالاضافة الى الحد من الاستهلاك للمحافظة على الثروة المائية المحدودة .

ثامنا : الاصلاح الاداري :

تؤمن الحكومة ان التطوير الاداري هو ركن اساسي لعملية التنمية في اطارها الواسع ، حيث يقع على عاتق الادارة العامة للدولة قيادة

عملية التنمية من خلال تحديد الاهداف ووضع التشريعات ورسم السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق الاهداف بالاضافة الى الاشراف على ادائها وتقويمها .

وقد باشرت الحكومة باتخاذ العديد من الاجراءات في مجال اللامركزية الادارية وتفويض الصلاحيات بهدف تبسيط الاجراءات وتفعيل دور الادارات المختلفة في اتخاذ القرارات وتحديد الاولويات وتحمل المسؤوليات خدمة للمواطنين .

وقد تم اعداد موازنة عام ١٩٩٤ وفقا للمحافظات بحيث يصبح معروفا لكل محافظة مسؤولين عن متابعة تنفيذ موازنة تلك المحافظة .

كما شكلت الحكومة مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة لاعادة النظر في نظام الخدمة المدنية وانظمة العلاوات المختلفة وقانون التقاعد المدني والعسكري ووضع انظمة للحوافز بهدف تحسين سوية الاداء في الاجهزة الحكومية واجتذاب الكفاءات المطلوبة والقادرة على التغيير نحو الأفضل اضافة الى رصد المخصصات اللازمة للتدريب والبعثات لزيادة كفاية القطاع الاداري العام .

**تاسعا : الامن الوطني :**

تدرك الحكومة ان الامن الوطني هو الركن الاساسي للامن القومي الشامل الذي يتضمن حماية مكاسب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويساهم في تحقيق الاستقرار على مختلف المستويات ولتحقيق ذلك تولي الحكومة جل اهتمامها لقواتنا المسلحة الباسلة والاجهزة الامنية الساهرة على امن الوطن والمواطن حيث وفرت لها المخصصات الكافية للقيام بواجباتها على اكمل وجه كما عمدت الحكومة الى دعم صناديق الاسكان لهذه الاجهزة بايجاد التمويل المناسب والميسر لها .

**دولة الرئيس**

**حضرات الاعيان المحترمين**

لا يسعني في نهاية حديثي الا ان اكرر شكري وتقديري لمجلسكم الكريم واللجنة المالية على ما بذلتموه من جهد في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ وعلى الملاحظات والتوصيات القيمة التي ابديتموها والتي كان لها اكبر الاثر في اثراء المعرفة وايضاح الحقائق ولرسم الخطط وتقويمها بما يحقق المصلحة الوطنية بقيادة جلالة الملك الحسين المفدى حفظه الله ورعاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :**
شكراً سيدي الوزير ، السيد رئيس الوزراء بالوكالة .





**السيد رئيس الوزراء / بالوكالة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمده ، وأصلي على نبيه الكريم ، وأساله التيسير والهدى ، والرحمة والغفران ؛ وبعد

**دولة الرئيس**

**اصحاب الدولة**

**الاخوات والاخوة الاعيان المحترمون .**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .**

لقد كلفني دولة رئيس الوزراء ، أن اسلم عليكم اطيب السلام ، وان انقل اليكم ، مع احترام وتقدير وعرفان الاخوة الوزراء ، تقديره واحترامه وعرفانه ، على كل ما ساهمتم به من اغناء للحوار حول الموازنة العامة ، واثراء للمناقشة في ما تضمنته من اساليب ووسائل واهداف .

وارجو ان تقبلوا اجمل الشكر على ما تضمنه قرار اللجنة المالية الغراء من دقة وشمول ، وعلى الافكار والاراء النيرة والنافعة التي تكرم بها الاعيان المحترمون ، مما سنجعله شواهد ومنارات تساعدنا على تجاوز اي مصاعب او عقبات عبر هذا العام المشحون بالتوقعات ، وربما بالمتغيرات الكبيرة ، التي سيشهدها العالم ، خصوصا في منطقتنا التي لا زالت تعاني من نتائج الاحداث الجسيمه التي اجتاحتها خلال السنوات الثلاث الماضية .

وقد استحقت هذه الموازنة كل ذلك الاهتمام والجهد الذي بذل لها ، منذ خمسة اشهر ، وعبر كل المراحل التي مرت بها مناقشات الأمناء العامون مع مدراء الدوائر مناقشات الوزراء مع الامناء العامين ثم مع مدير الموازنة ثم مع معالي وزير المالية ثم مع المحافظين والمجالس الادارية ثم مجلس الوزراء ثم مجلس النواب ثم مع الاعيان المحترمين ، وكنوز الخبرة والتجربة والمعرفة التي لديكم والتي قدمتموها لهذه الآلية الوطنية المهمة .

هكذا ايها السيدات والسادة ، تتفاعل اهم عملية ديمقراطية في الدولة الاردنية ، عملية بناء خطة الدولة لعام كامل ، عملية قانون الموازنة .

لذلك يسرني ان اعفي نفسي ( طبعاً مع موافقة دولة الرئيس ) من تكرار ذكر الارقام والنسب والمتغيرات لاعفيكم ( طبعاً بعد موافقتكم ) من الترديد الممل لذكرها ، بعد كل ما مرت به من فحص وتدقيق وحساب .

الا انني ارجوكم ان تسمحوا لي بهذه الفرصة الطيبة لاعبر لكم عن حقائق ، ربما كان ضروريا تاكيدها ، ومن خلال هذا المنبر ليعرفها المواطنون جميعاً .

اولا : ان الحكومة موحدة الرأي والفكر والاهداف السياسية والاقتصادية في كل ميدان .

ثانيا : انها مصممة على المضي بكل اصرار على محاربة التضخم ، والفقر ، والبطالة ، بجميع الوسائل المتاحة .

ثالثا : انها ستواصل بكل نشاط تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي .

رابعا : انها ستكمل هذا العام برنامج الاصلاح الاداري بكل عناصره ، التنظيمية ، والهيكلية ، والاعمارية ، ورفع مستوى العاملين في اجهزة الدولة العسكرية والامنية والمدنية في جميع المجالات ، بما في ذلك مستوى المعيشة والرواتب .

خامسا : انها ستحارب بكل جهد ممكن عقلية وتصرفات الهدر المألوف في جميع الميادين ، من استخدام السيارات والآليات وما شابه الى كل فلس يمكن توفيره وانقاذه من الهدر ، لكي تحوله الى وفر نافع .

سادسا : تنفيذ برنامج التطوير الاداري على اساس مبدأ اللامركزية الادارية وديمقراطية الحكم المحلي .

سابعا : الامن الوطني ، أمن المواطن ، امن الوطن الداخلي والخارجي ، هو اول ، واهم ، واعظم واجب من واجبات الحكومة . وهي تعتبر مسؤوليتها في المحافظة عليه مسؤولية مقدسة ، لن تحيد عنها ، لن تتهاون فيها ، لن تهملها ، وستضرب بيد من حديد ، دون أي اعتبار لأي شأن مهما كان ، كل من تخول له نفسه العبث فيه ، او التطاول عليه .

لا بد لي ايها السيدات والسادة ، من أن اوضح موقفا مهما من مواقف هذه الحكومة ، فيما يتعلق بموضوع المواد الغذائية والدوائية ، وأمن المواطن والوطن في هذا الميدان المهم من حياتنا الوطنية .

عليّ في البداية ان ارجوكم ان تتأكدوا بأن الحكومة منذ الايام الاولى من توليها المسؤوليه ، وحتى هذا اليوم ،وهي تعمل على حماية امن المواطن الغذائي والدوائي . وتنشط وتشدد باستمرار الرقابة الدقيقة على النظام الغذائي والدوائي القائم ، وتسعى الى تحسينه وتطويره وتحديثه ، ليضاهي ارقى ما وصلت اليه الدول المتقدمة في هذا المجال ، وليكون السند والعون للخدمات الطبيه الاردنية بصفته نظاماً وقائيا ، بعد ان وصلت تلك الخدمات الى مستويات راقيه محاذيه لطلائع عالميه ، سواء في الخدمات الطبية الملكية او في خدمات وزارة الصحة الطبية . مما يشرف العاملين فيها ، ومما يسر القائد الباني والشعب الطيب الامين .

ان الاجراءات التي تقوم بها وزارة الصحة ، والخطط التي تبنيها للمستقبل في رفع مستوى الاداء ، ونشر الضمانات الوقائيه في الغذاء والدواء على اوسع نطاق ، ستجعل التطور الوقائي والعلاجي على مستوى يضمن صحة افضل للوطن كله ومهما كان الحال الذي سنصل اليه ومهما كان المستوى الذي سنحققه ، فسيضمن لكل مواطن كما هو الحال الان : الثقة الكاملة بأنه سيجد الرعاية الصحية العلاجية ، كائنا من كان ، وحيثما كان ، مهما كان مستوى العلاج الذي يحتاج، وفي اي وقت يحتاجه ، دون اعتبار لمقدرته المالية او مكانته الاجتماعية . فنحن ايها السيدات والسادة ، كما تعلمون جيدا احباء الوطن ، واحباء الحسين ، سواء لا فرق بيننا . وأشهد امامكم ايها الاخوة منذ شاركت في



اول وزارة مع دولة السيد احمد اللوزي قبل عشرين سنه ، وحتى اليوم ،لم اسمع ان طلباً للعلاج قد رفض في الوطن او في الخارج في اوروبا وغيرها ، وعلى نفقة الدولة الاردنية ، او على نفقة القائد ابو المكارم حفظه الله واعز جنده .

دولة الرئيس

اصحاب الدولة

الاخوات والاخوة الاعيان المحترمون

ليس قولي هذا من باب الخطابة ، فهو معروف ومجرب ، وليس من باب الخطابة القول بأن في اي مجتمع من مجتمعات هذا العالم نجد غالبية عظمى من الشرفاء الكرام المحبين للوطن والمواطنين ، وقلة صغيرة جداً ممن يشذون عن المسيرة الوطنية الصادقة الامينه ، علموا ام لم يعلموا ، لمصلحة شخصية . ولذلك تصاغ القوانين لمنع تلك القلة من التجاوز ، او الخطأ ، او ارتكاب الجريمة ، لذلك ستتحرك الحكومة في كل مجال من مجالات حياتنا الوطنية / لمنع تلك القلة الصغيرة من التجاوز على ما اتفقنا عليه جميعاً من حياة وطنيه نظيفه من الفساد او الاهمال على حد سواء ، خصوصاً للدفاع عن منجزات الوطن الباهرة في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية.

بل علينا ان نسعى باستمرار ودون انقطاع وبكل الإصرار الذي نقدر عليه كل مواطن منا لرفع المستوى العام الى الاعلى الى الأعلى ، حتى لا نتأخر عن الركب الحضاري الانساني ولنستطيع مواجهة التنافس الشديد ، والتحديات الكبيرة التي تنتظرنا على طريق المتغيرات العالمية المتوقعة .

وفي هذا المجال ، سيقف الاردنيون الاحرار خلف قائدهم الهاشمي المعظم ، صفاً منيعاً واحدا ، مستقيما لا عوج فيه ، مؤمنين بالله ، مخلصين للوطن ، اوفياء لرسالة الثورة العربية الكبرى مسلحين بالتزامهم بمبادىء الديمقراطيه الساميه التي اعلنها الحسين الفارس الديمقراطي في خطاب العرش السامي .

- ووصفها الحرية تحت ظل القانون .
- تعدد السلطات الدستوريه وفصلها عن بعضها .
- مسؤوليه الحكومة امام الشعب .
- استقلال القضاء الذي لا سلطان عليه الا للقانون .
- التعدديه السياسيه والحزبيه .
- حقوق الانسان .
- كينونة الحكم المحلي المنتخب .

ومهما كانت المواجهة سنفوز جميعاً كل مواطن منا بها لاننا الاسياد في وطن سيد مستقل لن يهون .

بقي لي ان اتشرف برفع تحية الولاء والاجلال والتعظيم الى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين الامير الحسن بن طلال المعظم ، وان اشكركم على تعاونكم الكريم في خدمة الملك والوطن والمواطنين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس :

شكراً سيدي الرئيس . الان ننتقل الى التصويت ، ويبدأ المجلس الكريم بالتصويت على توصيات اللجنة الماليه وارجو من الساده الاعضاء المحترمين ان يبقوا ايديهم مرفوعة حتى تنتهي الامانة العامة من عدها .

نبدأ بالتوصيه الاولى للجنة المالية .

من يوافق على هذه التوصيه ؟

**السيد الامين العام :** (٢٥) من (٢٥) .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** نتيجة الاقتراع على التوصيه الاولى اجماع الاعضاء الحاضرين وعليه قرر المجلس الموافقة على التوصيه الاولى . التوصيه الثانيه ، الموافقون ؟

**السيد الامين العام :** (٢٥) من (٢٥) .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** نتيجة الاقتراع اجماع الاعضاء الحاضرين ، قرر المجلس الموافقة على التوصيه الثانيه .

الآن التوصيه الثالثه ، وهي الموافقة على تقرير اللجنة المالية والتوصيات الوارده فيه .

الموافقون ؟

**السيد الامين العام :** اجماع ، (٢٥) من (٢٥) .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** نتيجة الاقتراع اجماع الاعضاء الحاضرين وعليه قرر المجلس الموافقة على تقرير اللجنة المالية والتوصيات الوارده فيه .

الآن يجري الاقتراع على مشروع قانون الموازنة كما ورد من مجلس النواب .

السيد احمد الطراونه .

**السيد احمد الطراونه :** يا سيدي هذا القانون وزع علينا وهو قانون تقليدي يأتي في اول كل موازنة وفي كل سنه ، وقد اطلعنا عليه، وبما للمجلس من صلاحيه في اعفاء المقرر من قراءة القانون فانني اقترح ان يوافق المجلس على اعفاء المقرر من قراءة القانون وان نصوت عليه اذا لم يكن هنالك لاي واحد من اعضاء المجلس اي ملاحظة على القانون . وشكراً .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هناك اقتراح لاعفاء المقرر من قراءة مواد مشروع القانون .

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

**الجميع :** موافقون .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً ، اذن اطرح مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب مع الثلاث تعديلات التي ادخلت عليه، من مجلس النواب على التصويت.

نتكلم عن مشروع قانون الموازنة وليس عن الموازنة نفسها .

من يوافق على مشروع القانون ؟

**السيد الامين العام :** (٢٥) من (٢٥) .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً ، قرر المجلس الموافقة على مشروع قانون الموازنة .



## قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٤
## قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

**المادة ١ :** يسمى هذا القانون ( قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ ) ويعمل به اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٤ .

**المادة ٢ :** تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثنى عشر شهرا المنتهية بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي: –
أ – الايرادات ( ١٤٨٧١٠٠٠٠٠ ) دينار .
ب – النفقات ( ١٤٨١٠٠٠٠٠٠ ) دينار .

**المادة ٣ :** تسدد اقساط القروض الداخليةوالخارجية والمقدرة بمبلغ ( ٣٠٠١٤٤٠٠٠ ) دينار من وفر الموازنة العامة المقدر بمبلغ ( ٦١٠٠٠٠٠٠ ) ومن الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الخارجيةوالداخلية واقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ ( ٢٩٠٤٤٠٠٠ ) دينار .

**المادة ٤ :** أ – يخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .
ب – تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ ( ٦٦٠٠٠٠٠٠ ) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .
جـ – يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنيةويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .
د – اذا لم تحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض .

**المادة ٥ :** أ – يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .
ب – يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .
جـ – اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .
د – لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ - **لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية/ الموازنة العامة بناء على تنسب مدير عام دائرة الموازنة العامة .**

و - يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

ز - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦ : أ - يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل ( ٤١ / ١ ) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامةووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب - يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل ( ٤١ / ١ ) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

المادة ٧ : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨ : أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة ( ١٠٠ ) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .
كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

جـ - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد ( ١١٣ ) ، ( ١١٤ ) ، ( ١١٥ ) ، ( ١١٦ ) الواردة
في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية .

د - مع مراعاة احكام الفقرات ( أ ، ب ، جـ ) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج آخر او من مادة الى مادة او من بند الى بند اخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة ووزارة الدفاع .

المادة ٩ : أ - لا يجوز التعيين على المادة ( ١٠٤ ) اجور العمال في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية .

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب
المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على



تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

جـ - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠ : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة ( ١٠٠ ) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المادة ١١ : تعتبر موازنات المحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

**أمين عام مجلس الأمة**
**صالح الزعبي**

**رئيس مجلس الأعيان بالوكالة**
**زيد الرفاعي**

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** الآن ننتقل الى الاقتراع على الموازنة العامة فصلاً فصلاً . السيد المقرر تفضل .

**السيد المقرر :** شكراً سيدي الرئيس ، لدي الارقام فصلاً فصلاً كما عدلها مجلس النواب في مشروع قانون الموازنة . ولذلك وبعد الاستئذان من دولتكم سوف اذكر عنوان كل فصل واتلو الرقم المعدل كما ورد من مجلس النواب :

١) الديوان الملكي الهاشمي (١٠٦٩٨٠٠٠) عشرة ملايين وستمائة وثمان وتسعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** الفصل الاول ، موافقون ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٢) الفصل الثاني : مجلس الامه (١٦١١,٠٠٠) مليون وستمائة واحدى عشرة الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** الفصل الثاني ، هل يوافق المجلس الكريم عليه .

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** مجلس الوزراء وديوان الرئاسه (٨٩٢,٠٠٠) ثمانمائه واثنان وتسعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٤) ديوان المحاسبة (١٧٣٣,٠٠٠) مليون وسبعمائة وثلاث وثلاثون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٥) ديوان الخدمة المدنية (٤٧٠,٠٠٠) اربعمائه وسبعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٦) ديوان الرقابه والتفتيش الاداري ( ٤٧٩,٠٠٠ ) اربعمائه وتسعة وسبعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ١١) وزارة الدفاع ( ٢٧٢٠٠٠,٠٠٠ ) مئتين واثنان وسبعون مليون دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس على ذلك ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ١٢) المركز الجغرافي الملكي الاردني ( ٩١٠,٠٠٠ ) تسعمائة وعشرة الاف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون عليه ؟



**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٢١) وزارة الداخلية ( ٤٢٤٣,٠٠٠ ) اربعة ملايين ومئتين وثلاث واربعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم .

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٢٢) وزارة الداخلية / دائـرة الاحـوال المدنـيـة والجوازات (٣٣٩٣,٠٠٠) ثلاث ملايين وثلاثمائة وثلاثةوتسعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٢٣) وزارة الداخلية / الامن العام ( ٧٩٠٧٥,٠٠٠ ) تسعة وسبعون مليون وخمسة وسبعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٢٤) وزارة الداخلية / الدفاع المدني ( ٧٩٤٠,٠٠٠ ) سبعة ملايين وتسعمائة واربعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٢٥) وزارة العدل (٨٥٤٤,٠٠٠) ثمانية ملايين وخمسمائة واربعة واربعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** دائرة قاضي القضاة (١٧٢٢,٠٠٠) مليون وسبعمائة واثنان وعشرون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٢٧) المعهد القضائي (١٩٧٠٠٠) مائة وسبعة وتسعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٣١) وزارة الخارجية (١٥٧٤٣,٠٠٠) خمسة عشر مليون وسبعمائة وثلاث واربعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٣٢) وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية ( ٤٢٩٠٠٠ ) اربعمائة وتسع وعشرون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ( ٤١ ) وزارة المالية (٤٧٧٫٦٦٧٫٠٠٠) اربعمائة وسبعة وسبعون مليون وستمائة وسبعة وستون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون عليها ؟

**الجميع :** موافقون :

**السيد المقرر :** (٤٢) وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة ( ٣١٩٫٠٠٠ ) ثلاثمائة وتسعة عشر الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٤٣) وزارة المالية / دائرة الجمارك ( ٤٧٧٫٠٠٠ ) اربعة ملايين وسبعمائة وخمسة وسبعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٤٤) وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل ( ٣٦٧٨٫٠٠٠ ) ثلاثة ملايين وستمائة وثمانية وسبعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٤٥) وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة ( ٣٩٨٥٫٠٠٠ ) ثلاثة ملايين وتسعمائة وخمسة وثمانون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٤٦) وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة ( ٩١٢٫٠٠٠ ) تسعمائة واثني عشر الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٥٠) وزارة الصناعة والتجارة ( ١٤٢٤٫٠٠٠ ) مليون واربعمائة واربعة وعشرون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٥١) وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع الاستثمار (٢٧٩٫٠٠٠) مئتان وتسع وسبعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٥٢) وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط ( ١٢٨٨٤٠٠٠٠ ) مائة وثمانية وعشرون مليون وثمانمائة واربعون الف دينار .



**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٥٣) وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة ( ١٥٣٦٫٠٠٠ ) مليون وخمسمائة وستة وثلاثون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٥٤) وزارة السياحة والآثار / السياحه ( ١٥١٢٫٠٠٠ ) مليون وخمسمائة واثني عشر الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٥٥) وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ( ٢٩٤٦٫٠٠٠ ) مليونين وتسعمائة وستة واربعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٥٦) وزارة الطاقة والثروة المعدنية ( ٨١٩٫٠٠٠ ) ثمانمائة وتسعة عشر الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٥٧) وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية (١١٢٣٣٫٠٠٠) مائة واثني عشر مليون وثلاث وثلاثون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون على ذلك ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٥٨) : وزارة الاشغال العامة والاسكان / ( ٤٤٩٦٢٫٠٠٠ ) اربعة واربعون مليون وتسعمائة واثنين وستون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٥٩) وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات المركزيه ، (١١٫٠٠٠٠) مائة وعشرة الاف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٦١) وزارة الزراعة (١١٧٨٨٫٠٠٠) احدى عشر مليون وسبعمائة وثمانية وثمانون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

السيد المقرر : (٦٢) وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي ( ٣٥٨,٠٠٠ ) ثلاثمائة وثماني وخمسون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٦٣) وزارة المياه والري (١٦٤,٠٠٠) مائة واربعة وستون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافقون ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٦٤) وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن ( ٣٦٥٣,٠٠٠ ) ستة وثلاثون مليون وخمسمائة وثلاثون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٦٥) وزارة التموين (٦٢٤٤,٠٠٠) ستة ملايين ومئتين واربعة واربعون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٧١) وزارة التربية والتعليم ( ١٥٥٥٥٣,٠٠٠ ) مائة وخمسة وخمسون مليون وخمسمائة وثلاث وخمسون الف دينار.

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٧٢) وزارة التعليم العالي ( ٨٩٧٠,٠٠٠ ) ثمانية ملايين وتسعمائة وسبعون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٧٣) وزارة الصحة ٧٩٥١٥٠,٠٠٠ تسعة وسبعين مليون وخمسمائة وخمسة عشر الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٧٤) وزارة التنمية الاجتماعية ( ٥٨١٩,٠٠٠ ) خمسة ملايين وثمانمائة وتسعة عشره الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٧٥) وزارة العمل (٩٨٩,٠٠٠) تسعمائة وتسعة وثمانون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .



السيد المقرر : (٨١) وزارة الاعلام (٤٧٢,٠٠٠) اربعمائة واثنين وسبعين الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٨٢) وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ( ١٤,٨٤,٠٠٠ ) اربعة عشر مليون وتسعمائة واربعة وثمانون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٨٣) وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية ( ٦٤٢,٠٠٠ ) ستمائة واثنان واربعون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٨٤) وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر ( ٤٨٧,٠٠٠ ) اربعمائة وسبعة وثمانون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هلي توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٨٥) وزارة الشباب ( ٥٨٣٦,٠٠٠ ) خمسة ملايين وثمانمائة وست وثلاثون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : (٨٦) وزارة الثقافة (١٥٦٠,٠٠٠) مليون وخمسمائة وستين الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٨٧) وزارة السياحة والأثار / دائرة الاثار العامة ( ١٥١٥,٠٠٠ ) مليون وخمسمائة وخمسة عشر الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٩١) وزارة النقل (٢٧٢,٠٠٠) مئتان واثنان وسبعون الف دينار.

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : (٩٢) وزارة النقل / سلطة الطيران المدني ( ٨٨٤٩,٠٠٠ ) ثمانية ملايين وثمانمائة وتسعة واربعون الف دينار .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

**السيد المقرر :** ٩٣) وزارة النقل / دائرة الارصاد الجويه ( ١١٤٧،٠٠٠ ) مليون ومائة وسبعة واربعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٩٥) وزارة البريد والاتصالات ( ٧٦٠٥،٠٠٠ ) سبعة مليون وستمائة وخمسة الاف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٩٦) وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ( ٣٦٦٢٥٠٠٠ ) ستة وثلاثون مليون وستمائة وخمسة وعشرون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** المجموع ( ١٤٨١٠٠٠ ) مليار واربعمائة واحدى وثمانون مليون دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً سيدي ، واخيراً يجري الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة بكامله ، عفوكم نقطة نظام ، تفضل اخي ابو محمد .

**السيد سالم مساعده :** شكراً دولة الرئيس ، اريد ان الفت النظر الى ضرورة التصويت على اجمالي الايرادات المقرره ايضاً فصلاً فصلاً لان النص الدستوري ورد بان يجرى التصويت على الموازنة فصلاً فصلاً وهذا يشمل فصول الموازنة في النفقات وفصول الموازنة في الايرادات .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** بالطبع الامر عائد للمجلس ، جرت العاده ان يصوت المجلس على الفصول الوارده في باب النفقات فقط على اساس ان الايرادات بمجموعها داخله في مشروع القانون الذي اقره المجلس .

اذا يرغب المجلس ان يصوت الايرادات فصلاً فصلاً فالامر لكم . تفضل .

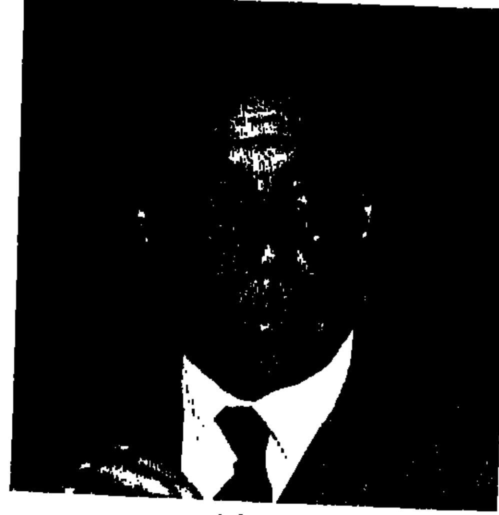
**السيد سالم مساعده :** الماده (١١٢) من الدستور تنص الفقره الاولى باتجاوزها ، والفقرة الثانية :

يقترع على الموازنة العامة فصلاً فصلاً وفصول وارد ان في جدول الموازنة في فصول الايرادات وهي الضرائب والمنح واقساط القروض والمنح الفنية فيجب ان يصوت على الضرائب بالافراد وليس بالمجموع .

ثم على المنح واقساط القروض ولامجال للتفسير بغير ذلك بان النص على الفصول تعني الفصول كما وردت في مشروع الموازنة ، وشكراً

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً ، السيد احمد الطراونه حول هذا الموضوع .





**السيد احمد الطراونه :**

انا اوافق معالي العين سالم مساعده ولا مانع بان نصوت على فصل الواردات فصلاً فصلاً ايضاً . لان الحقيقة أنه كان الفصل هنا مقصود فيه الواردات والنفقات . فلا مانع من التصويت على فصول الواردات .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** لا مانع ابداً ، اذن ننتقل الى التصويت على فصول الموازنة المتعلقة بالايرادات . السيد المقرر تفضل .

**السيد المقرر :** (١) الضرائب على الدخل والارباح ( ١٣٣٠،٠٠٠٠٠ ) مائة وثلاثة وثلاثون مليون دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** ٢) الضرائب الجمركية (٤٤٠،٠٠٠٠٠٠) اربعمائة واربعون مليون دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٣) الضرائب الاضافية (٩٨،٠٠٠٠٠٠) ثمانية وتسعين مليون دينار .

**النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٤) الضرائب الاخرى (١٩،٠٠٠٠٠٠) تسعة عشرة مليون دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٥) الرخص (٦٨٧،٠٠،٠٠٠) ثمانية وستون مليون وسبعمائة الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** الرسوم (١١٩٨،٠٠،٠٠٠) مائة وتسعة عشر مليون وثمانمائة الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** (٧) البرق والبريد

والهاتف ( ١٥٣,٠٠٠٠٠٠ ) مائة وثلاث وخمسون مليون دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** العوائد والارباح (٥٠,٠٠٠٠٠٠) خمسين مليون دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** الفوائد المسترده (٢١,٠٠٠٠٠٠) احدى وعشرون مليون دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل توافقون عليها ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** الايرادات المختلفة (١٧٣,٢٢٨,٠٠٠) مائة وثلاثة وسبعين مليون ومئتين وثمانية وعشرون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** المنح الماليـة (١٥٠,٠٠٠٠٠٠) مائة وهمسون مليون دينار.

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** ارجو من أخي المقرر تفصيل المنح الخارجية فصلاً فصلاً لو تسمح .

**السيد المقرر :** المنح المالية وارده الحقيقة كبند واحد .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** في تفاصيلها منح مجموعة السوق الاوروبية ومنح ملتزم ومنح منتظره .

**السيد المقرب :** الحقيقة وفقاً للمفهوم الدستوري هو هذا الفصل دولة الرئيس ، فصلاً واحداً

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم عليها كمنح فصلاً واحداً ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** اقساط القروض المسترده (٥٥,٠٠٠٠٠٠) خمسة وخمسون مليون دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

**السيد المقرر :** منح فنية لتمويل مشاريع انمائيه ( ٦٣٧٢٠٠٠ ) ثلاث وستون مليون واثنان وسبعون الف دينار .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم ؟

**الجميع :** موافقون .

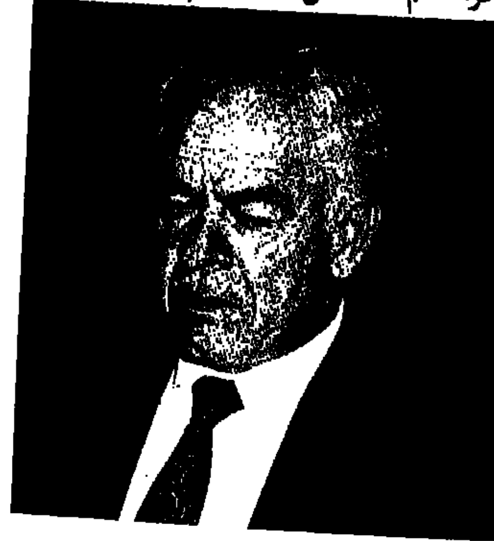
**السيد المقرر :** مجموع الايرادات (١,٤٨٧,١٠٠٠٠٠) مليار واربمائة وسبعة وثمانون مليون ومئة الف دينار .



**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

**الجميع :** موافقون .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً لكم ، تفضل سيد سالم مساعده .



**السيد سالم مساعده :**

استكمالاً للموضوع الذي اثرته في الاول ، الصحيح كان يجب ان يرد في الايرادات انقاص لها من احد البنود واقترح ان يكون بالمنح المالية لتتساوي الايرادات مع النفقات ، وليخرج القرار منسجماً مع النص القانوني المقترح بمشروع القانون بان الايرادات تغطي كامل النفقات دون زياده .

ولذلك اقترح تنزيل مبلغ (٦١٠٠٠٠٠) ستة ملايين ومئة الف دينار من مجموع المنح المالية دون تحديد من اي فصل الا اذا كان لمعالي وزير المالية مقترح بغير ذلك وشكراً .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً سيدي ، معالي وزير المالية .

**معالي وزير المالية :** شكراً دولة الرئيس، الحقيقة المبلغ الذي خفض من قبل مجلس النواب الكريم ( ستة ملايين ومئة الف ) هو يصبح وفر ويغطي باب التمويل الثاني الذي لم يدخل في الموازنة ، الموازنة الباب الثاني معالي ابو محمد في ( ٣٠٠,٠٠٠٠٠٠) ثلاثمائة مليون فيدخل ستة ملايين طفطيه للقروض والمساعدات في الباب الثاني باب التمويل اقصد الذي هو ثلاثمائة مليون .

فهذا الوفر الاضافي ينضم لتمويل الموازنة الباب الثاني ( التمويل ) .

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً ، السيد المقرر .

**السيد المقرر :** سيدي الرئيس لدينا موازنة ثانية الحقيقة وهي ب ٦٦ مليون دينار ويجري انفاقها على مشاريع رأسمالية من منح ومساعدات وقروض ميسره قد تتوفق الحكومة في الحصول عليها وقد جرت الموافقة عليها وهي الباب الثاني من الموازنة .

ولذلك هذا الوفر بدل تخفيضه من الواردات ممكن هذا الخفض ان يكون تعزيزاً لما قاله معالي وزير المالية ان يكون جزءاً من الميزانيةالطارئة التي هي الباب الثاني وهي (٦٦) مليون دينار.

**دولة النائب الاول لرئيس المجلس :** شكراً ، اي ملاحظات اخرى حول هذا الموضوع ؟ اذن ننتقل الى الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامه بكامله كما ورد من مجلس النواب ، هل يوافق المجلس ؟

**السيد الامين العام :** (٢٦) من (٢٦) .

دولة النائب الاول لرئيس المجلس : بالاجماع ، شكراً ، وعليه قرر مجلس الاعيان الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ كما ورد من مجلس النواب .

وكل موازنه والاردن الغالي بقيادة جلالة الملك المفدى بخير .

« وهذا هو نص مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام المراسيم الدستوريه » .



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس الاعيان
الرقم : م ٥ / ٢٦ / ٣٣٠
التاريخ : ١٨ / ٨ / ١٤١٤ .
الموافق : ٣٠ / ١ / ١٩٩٤ .

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة الى كتابكم رقم ١٣ م / ٩٤ / ١١٠٨٨ تاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٩٣ ، قررمجلس الأعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٩٤ ، الموافقة على (مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة من تاريخ ١١ / ١ / ١٩٩٤ - ١٥ / ١ / ١٩٩٤ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ، مع اجراء بعض التعديلات عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

رئيس مجلس الأعيان بالوكالة
زيد الرفاعي

## قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٤
## قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة ١ : يسمى هذا القانون ( قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ ) ويعمل به اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٤ .

المادة ٢ : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثنى عشر شهرا المنتهية بتاريخ ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ بما يلي: -

أ – الايرادات ( ١٤٨٧١٠٠٠٠٠ ) دينار .

ب – النفقات ( ١٤٨١٠٠٠٠٠٠ ) دينار .

المادة ٣ : تسدد اقساط القروض الداخليةوالخارجية والمقدرة بمبلغ ( ٣٠٠١٤٤٠٠٠ ) دينار من وفر الموازنة العامة المقدر بمبلغ ( ٦١٠٠٠٠٠٠ ) ومن الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الخارجيةوالداخلية واقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ ( ٢٩٠٤٤٠٠٠ ) دينار .

المادة ٤ : أ – يخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب – تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ ( ٦٦٠٠٠٠٠٠ ) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

جـ – يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنيةويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

د – اذا لم تحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض .

المادة ٥ : أ – يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب – يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

جـ – اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د – لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .



هـ – لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية/ الموازنة العامة بناء على تنسب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و – يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

ز – تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦ : أ – يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل ( ٤١ / ١ ) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامةووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب – يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل ( ٤١ / ١ ) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

المادة ٧ : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨ : أ – يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب – لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة ( ١٠٠ ) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .
كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

جـ – لا يجوز نقل المخصصات الى المواد ( ١١٣ ) ، ( ١١٤ ) ، ( ١١٥ ) ، ( ١١٦ ) الواردة
في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية .

د – مع مراعاة احكام الفقرات ( أ ، ب ، جـ ) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج آخر او من مادة الى مادة او من بند الى بند اخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة ووزارة الدفاع .

المادة ٩ : أ – لا يجوز التعيين على المادة ( ١٠٤ ) اجور العمال في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية .

ب – لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب
المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على

تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

جـ - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠ : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة ( ١٠٠ ) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المادة ١١ : تعتبر موازنات المحافظات وجداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

| أمين عام مجلس الأمة | رئيس مجلس الأعيان بالوكالة |
|---|---|
| صالح الزعبي | زيد الرفاعي |



" ١ "

جدول رقم ( ١ )

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ (بالألف دينار)

**الموازنة الجارية**

| الإيرادات | تفصيلي | إجمالي | المجموع |
|---|---|---|---|
| ١- الإيرادات المحلية | | ١٢٧٥٧٢٨ | |
| ٢- المنــح | | ١٥٠٠٠٠ | |
| أ - منحة مجموعة السوق الأوروبية المشتركة المدورة | ٢٠٠٠٠ | | |
| ب - منح ملتزم بها | ٢٦٠٠٠ | | |
| ج- منح منتظرة | ١٠٤٠٠٠ | | |
| مجموع الإيرادات الجارية | | | ١٤٢٥٧٢٨ |
| المجموع | | | ١٤٢٥٧٢٨ |

| النفقات | تفصيلي | إجمالي | المجموع |
|---|---|---|---|
| ١ النفقات الجارية | | | |
| أ- الوزارات والدوائر الحكومية | | ٤٣٠٨٢٩ | |
| . الوزارات والدوائر الحكومية العامة | ٣٥١٦٧٩ | | |
| . الأمن العام | ٦٦٥٠٠ | | |
| . الدفاع المدني | ٦٦٥٠ | | |
| ب . وزارة الدفاع | | ٢٧٢٠٠٠ | |
| . القوات المسلحة | ٢٤٧٠٠٠ | | |
| . الخدمات الطبية | ٢٥٠٠٠ | | |
| ج . النفقات الأخرى | | ٤١٩٤٩٦ | |
| ١- دعم المواد التموينية | ٣٠٠٠٠ | | |
| ٢- اغاثة الدارسين | ٢٠٠٠ | | |
| ٣- النفقات الطارئة وأخرى | ٣٠٠٠ | | |
| ٤- فوائد القروض الداخلية | ٣٩٥٠٠ | | |
| ٥- فوائد قروض اسكان أبو نصير | ٢٦٦ | | |
| ٦ - فوائد القروض الخارجية | ١٢٥٠٠٠ | | |
| ٧- التقاعد والتعويضات | ١٤٦٧٠٠ | | |
| ٨- الضمان الأجتماعي | ٥٣٥٧ | | |
| ٩- النفقات العامة | ١٥٧١٠ | | |
| ١٠- دعم المؤسسات | ٣٧٨٨٠ | | |
| ١١- دعم أوقاف الضفة الغربية | ٦١٥٠ | | |
| ١٢-البعثات العلمية | ٨٧٦٣ | | |
| ١٣- المساهمات | ٢١٧٠ | | |
| مجموع النفقات الجارية | | ١١٢٢٣٢٥ | |
| وفر الموازنة الجارية | | ٣٠٣٤٠٣ | |
| المجموع | | | ١٤٢٥٧٢٨ |

**الموازنة الرأسمالية**

| الإيرادات | تفصيلي | إجمالي | المجموع |
|---|---|---|---|
| - وفر الموازنة الجارية | | ٣٠٣٤٠٣ | |
| ٣- الإيرادات الرأسمالية | | | |
| أ- أقساط القروض المستردة | ٥٥٠٠٠ | | |
| ب- منح فنية لتمويل مشاريع انمائية | ٦٣٧٢ | | |
| مجموع الايرادات الرأسمالية | | | ٦١٣٧٢ |
| عجز الموازنة الرأسمالية | | ٢٩٧٣٠٣ | |
| مجموع الايرادات | | | ١٤٨٧١٠٠ |
| اجمال الموازنة العامة | | | ١٤٨٧١٠٠ |

| النفقات | تفصيلي | إجمالي | المجموع |
|---|---|---|---|
| ٢- النفقات الرأسمالية | | | |
| أ- المشاريع الانمائية الممولة من الايرادات | | ٢٤٩٤٢٠ | |
| ١- مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية | ٢١٠١٨٦ | | |
| ٢- المساهمة في مشاريع المؤسسات | ٣٥٧٣٤ | | |
| ٣- الإستملاكات | ٣٥٠٠ | | |
| ب- المشاريع الإنمائية الممولة من القروض والمنح الفنية | | ١٠٩٢٥٥ | |
| مجموع النفقات الرأسمالية | | | ٣٥٨٦٧٥ |
| مجموع النفقات | | | ١٤٨١٠٠٠ |
| وفر الموازنة العامة | | | ٦١٠٠ |
| اجمال الموازنة العامة | | | ١٤٨٧١٠٠ |

**موازنة التمويل**

| المصادر | تفصيلي | إجمالي | المجموع |
|---|---|---|---|
| أ- وفر الموازنة العامة | | ٦١٠٠ | |
| ب- القروض الخارجية | | ١٩٤٩٣٥ | |
| ١- قروض لتمويل مشاريع انمائية | ١٠٢٨٨٣ | | |
| ٢- قروض مؤسسات دولية | ٩٢٠٥٢ | | |
| ج- القروض الداخلية | | ٢٣٩٠٠ | |
| د- أقساط القروض المعاد جدولتها | | ٧٥٢٠٩ | |
| | | | ٣٠٠١٤٤ |
| المجمــوع | | | ٣٠٠١٤٤ |

| الاستخدامات | تفصيلي | إجمالي | المجموع |
|---|---|---|---|
| - تسديد أقساط القروض | | ٣٠٠١٤٤ | |
| ١- تسديد أقساط القروض الخارجية | ٢٦٤٦٧٠ | | |
| ٢- تسديد أقساط القروض الداخلية | ٣٥٤٧٤ | | |
| | | | ٣٠٠١٤٤ |
| المجمــوع | | | ٣٠٠١٤٤ |

**الموازنة الرأسمالية**

**الباب الثاني**

| التمويل | تفصيلي | المجموع |
|---|---|---|
| - منح ومساعدات | ٦٦٠٠٠ | |
| المجموع | | ٦٦٠٠٠ |

| النفقات | تفصيلي | المجموع |
|---|---|---|
| - المشاريع والنفقات الرأسمالية | ٦٦٠٠٠ | |
| المجموع | | ٦٦٠٠٠ |

" ٢ "

جدول رقم ( ٢ )
أجمالي الايرادات المقدرة للسنه الماليه ١٩٩٤

(بالألف دينار)

| رقمه | الفصل عنوانه | الايرادات المقدرة ١٩٩٤ | ايضاحات |
|---|---|---|---|
| | الايــرادات المحليــة | | |
| ١ | الضرائب على الدخل والارباح | ١٣٣٠٠٠ | |
| ٢ | الضـرائب الجمـركيه | ٤٤٠٠٠٠ | |
| ٣ | الضرائب الاضـافية | ٩٨٠٠٠ | |
| ٤ | الضـرائب الاخـرى | ١٩٠٠٠ | |
| ٥ | الـرخص | ٦٨٧٠٠ | |
| ٦ | الرســوم | ١١٩٨٠٠ | |
| ٧ | البرق والبريـد والهاتف | ١٥٣٠٠٠ | |
| ٨ | العوائد والارباح | ٥٠٠٠٠ | |
| ٩ | الفـوائد المستردة | ٢١٠٠٠ | |
| ١٠ | الايـرادات المختلفه | ١٧٣٢٢٨ | |
| | مجمـوع الايـرادات المحليه | ١٢٧٥٧٢٨ | |
| ١١ | المنــح الماليــة | ١٥٠٠٠٠ | |
| ١٢ | أقسـاط القـروض المستـرده | ٥٥٠٠٠ | |
| ١٣ | منح فنيـة لتمـويل مشاريع إنمائية | ٦٣٧٢ | |
| | مجمـــوع الايـــرادات | ١٤٨٧١٠٠ | |



" رسم ٢ "

جدول رقم (٣)
اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٤

(بالألف دينار)

| الخدمات | الفصل رقمه | الفصل عنوانه | النفقات الجارية | النفقات الرأسمالية الخزينة | النفقات الرأسمالية القروض | مجموع الفصل | مجموع الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاداره العامه | ١ | الديوان الملكي الهاشمي | ١٠١٩٨ | | | ١٠١٩٨ | |
| | ٢ | مجلس الامه | ١٩١١ | | | ١٩١١ | |
| | ٣ | مجلس الوزراء وديوان الرئاسه | ٨٩٢ | | | ٨٩٢ | |
| | ٤ | ديوان المحاسبه | ١٧٣٣ | | | ١٧٣٣ | |
| | ٥ | ديوان الخدمه المدنيه | ٤٧٠ | | | ٤٧٠ | |
| | ٦ | ديوان الرقابه والتفتيش الاداري | ٤٠٣ | ٧١ | | ٤٧٩ | ١٥٨٨٣ |
| الدفاع الامن والنظام الداخلي | ١١ | وزارة الدفاع | ٢٧٢٠٠١ | | | ٢٧٢٠٠٠ | |
| | ١٢ | المركز الجغرافي الملكي الأردني | ٨٣٠ | ٨٠ | | ٩١٠ | |
| | ٢١ | وزارة الداخليه | ٢٠٧١ | ٢١٧٢ | | ٤٢٤٣ | |
| | ٢٢ | وزارة الداخليه /دائرة الاحوال المدنيه والجوازات | ٢٩٢٥ | ٤٦٨ | | ٣٣٩٣ | |
| | ٢٣ | وزارة الداخليه /الامن العام | ٦٩٥٠٠ | ١٥٧٥ | | ٧١٠٧٥ | |
| | ٢٤ | وزارة الداخليه /الدفاع المدني | ٦٦٥٠ | ١٢٩٠ | | ٧٩٤٠ | |
| | ٢٥ | وزارة العدل | ٥١٢٤ | ٣٤٢٠ | | ٨٥٤٤ | |
| | ٢٦ | دائرة قاضي القضاة | ١٧٠٢ | ٢٠ | | ١٧٢٢ | |
| | ٢٧ | المعهد القضائي | ١٦١ | ٣١ | | ١٩٧ | ٢٧٨٠٢٤ |
| الشؤون الدولية | ٣١ | وزارة الخارجيه | ١٣٣٤٨ | ٢٣٩٥ | | ١٥٧٤٣ | |
| | ٣٢ | وزارة الخارجيه/دائرة الشؤون الفلسطينيه | ٤٢٩ | | | ٤٢٩ | ١١١٧٢ |
| الادارة المالية | ٤١ | وزارة الماليه | ٤١٦٩٤٣ | ١٠٧٢٤ | | ٤٢٧٦٦٧ | |
| | ٤٢ | وزارة الماليه / دائرة الموازنه العامه | ٣١٩ | | | ٣١٩ | |
| | ٤٣ | وزارة الماليه / دائرة الجمارك | ٤٧٧٥ | | | ٤٧٧٥ | |
| | ٤٤ | وزارة الماليه / دائرة ضريبة الدخل | ٣٥٠٨ | ١٧٠ | | ٣٦٧٨ | |
| | ٤٥ | وزارة الماليه / دائرة الاراضي والمساحه | ٣٥٨٥ | ١٠٠ | | ٣٦٨٥ | |
| | ٤٦ | وزارة الماليه / دائرة اللوازم العامه | ٨٧٧ | ١٠ | | ٨٨٧ | ٤٩١٣٣٩ |
| خدمات التنمية الاقتصادية | ٥٠ | وزارة الصناعه والتجاره | ١٢٩٤ | ١٣٠ | | ١٤٢٤ | |
| | ٥١ | وزارة الصناعه والتجاره / دائرة تشجيع الاستثمار | ١٤٤ | ١٣٥ | | ٢٧٩ | |
| | ٥٢ | وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط | ٨٣٥ | ٣٣١٥٠ | ٩٤٨٥٥ | ١٢٨٨٤٠ | |
| | ٥٣ | وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامه | ٨٧١ | ١٦٥ | | ١٠٣٦ | |
| | ٥٤ | وزارة السياحه والاثار / السياحه | ٨٥٧ | ١٥٥ | | ١٠١٢ | |
| | ٥٥ | وزارة الشؤون البلديه والقرويه والبيئه | ٢٢٥٣ | ١٩٣ | | ٢٤٤٦ | |
| | ٥٦ | وزارة الطاقه والثروه المعدنيه | ٥١٩ | ٣٠٠ | | ٨١٩ | |
| | ٥٧ | وزارة الطاقه والثروه المعدنيه / سلطة المصادر الطبيعيه | ١٨٧٣ | ٩٣٦٠ | | ١١٢٣٣ | |
| | ٥٨ | وزارة الاشغال العامـه والاسكان | ٤٠٧٧ | ٧٨٨٥ | | ١١٩٦٢ | |
| | ٥٩ | وزارة الاشغال العامه والاسكان / دائرة العطاءات المركزيه | ١١٠ | | | ١١٠ | |
| | ٦١ | وزارة الزراعـه | ٧٣٨٢ | ٤٤٠٦ | | ١١٧٨٨ | |
| | ٦٢ | وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي | ٣٥٨ | | | ٣٥٨ | |
| | ٦٣ | وزارة المياه والري | ١٦٤ | | | ١٦٤ | |
| | ٦٤ | وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن | ٤٧٣٠ | ١٧٤٠٠ | ١١١٠٠ | ٣٦٥٣٠ | |
| | ٦٥ | وزارة التموين | ١٤٢٤ | ٤٨٢٠ | | ٦٢٤٤ | ٢٤٨٧٤٥ |
| الخدمات الاجتماعية | ٧١ | وزارة التربيه والتعليم | ١٤٦٩٧٨ | ٨٥٧٥ | | ١٥٥٥٥٣ | |
| | ٧٢ | وزارة التعليم العالي | ٧٥٤٥ | ١٤٢٥ | | ٨٩٧٠ | |
| | ٧٣ | وزارة الصحـه | ٦٣٥١٥ | ١٦٠٠٠ | | ٧٩٥١٥ | |
| | ٧٤ | وزارة التنميه الاجتماعيه | ٣٧٠٤ | ٢١١٥ | | ٥٨١٩ | |
| | ٧٥ | وزارة العمل | ٩٣٦ | ٥٣ | | ٩٨٩ | ٢٥٠٨١٦ |
| الخدمات الثقافية والاعلامية | ٨١ | وزارة الاعـلام | ٤٧٧ | | | ٤٧٢ | |
| | ٨٢ | وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعه والتلفزيون | ١١٩٣٤ | ٣٠٥٠ | | ١٤٩٨٤ | |
| | ٨٣ | وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنيه | ٥٧٢ | ٧٠ | | ٦٤٢ | |
| | ٨٤ | وزارة الاعـلام / دائرة المطبوعات والنشر | ٤٠٨ | ٧٩ | | ٤٨٧ | |
| | ٨٥ | وزارة الشبـاب | ٣١٦٥ | ٢٧٧١ | | ٥٨٣٦ | |
| | ٨٦ | وزارة الثقافـه | ١٣٥٨ | ٢٠٢ | | ١٥٦٠ | |
| | ٨٧ | وزارة السياحه والآثار /دائرة الآثار العامه | ٧٧٥ | ٧٤٠ | | ١٥١٥ | |
| | ٩١ | وزارة النقـل | ٢٢٢ | ٥٤ | | ٢٧٦ | |
| | ٩٢ | وزارة النقل/سلطة الطيران المدني | ٦١٤٩ | ٢٧٠٠ | | ٨٨٤٩ | |
| | ٩٣ | وزارة النقل/دائرة الارصاد الجويه | ٩٠٢ | ١٤٥ | | ١١٤٧ | |
| | ٩٥ | وزارة البريد والاتصالات | ٧٠٥٠ | ٥٥٥ | | ٧٦٠٥ | |
| | ٩٦ | وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية | ١٩٣٠٠ | ١٧٣٢٥ | | ٣٦٦٢٥ | ٧٤٩٩٤ |
| | | المجمـــوع | ١١١٢٢٢٥ | ٢٤٤٤٢٠ | ١٠٩٢٥٥ | ١١٨١٠٠٠ | ١٤٨١٠٠٠ |

" ٤ "

جدول رقم ( ٤ )

## خلاصة الموازنة العامة للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٤

(بالمليون دينار)

| الإيـــرادات | فعلي ١٩٩٢ | المقدر ١٩٩٣ | إعادة تقدير ١٩٩٣ | المقدر ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|---|
| ١- الإيرادات المحلية | ١١٦٨,٩ | ١١٤٥,٠ | ١١٧٦,٣ | ١٢٧٥,٧ |
| ١- الضرائب على الدخل والأرباح | ١٠٩,٥ | ١٢٠,٠ | ١٢٠,٠ | ١٣٣,٠ |
| ٢- الضرائب الجمركية | ٤٢٤,٨ | ٣٧٩,٠ | ٤١٨,٠ | ٤٤٠,٠ |
| ٣- الضرائب الاضافية | ٨٧,٨ | ٩٠,٠ | ٩٢,٥ | ٩٨,٠ |
| ٤- الضرائب الأخرى (بيع العقار) | ١٧,٢ | ١٦,٠ | ١٩,٠ | ١٩,٠ |
| ٥- الرخص | ٧٠,٥ | ٧٠,٢ | ٦٦,٢ | ٦٨,٧ |
| ٦- الرسوم | ١٠٤,٩ | ١٠٠,٠ | ١٠٩,٥ | ١١٩,٨ |
| ٧- البرق والبريد والهاتف | ١٢٠,٢ | ١٢٢,٠ | ١٢٨,٠ | ١٥٣,٠ |
| ٨- العوائد والأرباح | ٤٩,٤ | ٥٧,٠ | ٤٧,٠ | ٥٠,٠ |
| ٩- فوائد القروض المستردة | ١٧,٨ | ٢٠,٠ | ٢٠,٠ | ٢١,٠ |
| ١٠- الإيرادات المختلفة | ١٦٦,٨ | ١٧٠,٨ | ١٥٦,١ | ١٧٣,٢ |
| ٢- المنـــح | ١٣١,٨ | ١٥٠,٠ | ١٣٩,٠ | ١٥٠,٠ |
| أ - منحة مجموعة السوق الاوروبية المشتركة | ٦٣,٢ | ٢١,٨ | ٢١,٨ | ٢٠,٠ |
| ب - منح ملتزم بها | ٦٣,٠ | ٣٦,٦ | ٢٥,٢ | ٢٦,٠ |
| ج- منح منتظرة | ٥,٦ | ٩١,٦ | ٩٢,٠ | ١٠٤,٠ |
| مجموع الإيرادات الجارية | ١٣٠٠,٧ | ١٢٩٥,٠ | ١٣١٥,٣ | ١٤٢٥,٧ |
| ٣- الإيرادات الرأسمالية | ٥٨,٠ | ٥٥,٠ | ٥٣,٠ | ٦١,٤ |
| وفر الموازنة الجارية | ٣٧١,١ | ٢٣٧,٥ | ٢٦٦,٠ | ٣٠٣,٤ |
| أ- أقساط القروض المستردة | ٥٢,٤ | ٥٠,٠ | ٥٠,٠ | ٥٥,٠ |
| ب- منح فنية لتمويل مشاريع انمائية | ٥,٦ | ٥,٠ | ٣,٠ | ٦,٤ |
| عجز الموازنة الرأسمالية | ١٩٠,٢ | ٢٨٥,٥ | ٢٣٩,٧ | ٢٩٢,٣ |
| مجموع الإيـرادات | ١٣٥٨,٧ | ١٣٥٠,٠ | ١٣٦٨,٣ | ١٤٨٧,١ |
| العجـــز | | ٤٨,٠ | | |
| المجموع | ١٣٥٨,٧ | ١٣٩٨,٠ | ١٣٦٨,٣ | ١٤٨٧,١ |

| النفقـــات | فعلي ١٩٩٢ | المقدر ١٩٩٣ | اعادة تقدير ١٩٩٣ | المقدر ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|---|
| ١- النفقات الجارية | ٩٢٩,٦ | ١٠٥٧,٥ | ١٠٤٩,٣ | ١١٢٢,٣ |
| أ- الوزارات والدوائر الحكومية | ٣٠٨,٤ | ٣٦٥,٧ | ٣٦٢,٣ | ٤٣٠,٨ |
| - الوزارات والدوائر المدنية | ٢٥٦,٣ | ٣٠٢,١ | ٢٩٨,٧ | ٣٥٤,٦ |
| - الأمن العام | ٤٧,٥ | ٥٨,١ | ٥٨,١ | ٦٩,٥ |
| - الدفاع المدني | ٤,٦ | ٥,٥ | ٥,٥ | ٦,٧ |
| ب- وزارة الدفـاع | ٢٢٠,٧ | ٢٣٦,٠ | ٢٣٦,٠ | ٢٧٢,٠ |
| - القوات المسلحة | ٢٢٠,٧ | ٢٣٦,٠ | ٢٣٦,٠ | ٢٤٧,٠ |
| - الخدمات الطبية | | | | ٢٥,٠ |
| ج- النفقات الأخرى | ٤٠٠,٥ | ٤٥٥,٨ | ٤٥١,٠ | ٤١٩,٥ |
| ١- دعم المواد التموينية | ٤٩,٣ | ٣٦,٠ | ٣٦,٠ | ٣٠,٠ |
| ٢- اغاثة النازحين | ٢,٠ | ٢,٠ | ٢,٠ | ٢,٠ |
| ٣- النفقات الطارئة وأخرى | ١,٥ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٣,٠ |
| ٤- فوائد القروض الداخلية | ٣٢,١ | ٣٤,٠ | ٣٠,٥ | ٣٦,٥ |
| ٥- فوائد قروض اسكان أو تصير | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٣ | ٠,٣ |
| ٦ - فوائد القروض الخارجية | ١٢٣,٤ | ١٢٥,٠ | ١٢٥,٠ | ١٢٥,٠ |
| ٧- التقاعد والتعويضات | ٩٤,٦ | ١٣٥,٥ | ١٣٥,٥ | ١٤٦,٧ |
| ٨- الضمان الأجتماعي | ٤,٤ | ٤,٥ | ٤,٤ | ٥,٣ |
| ٩- النفقات العامة | ٦١,٩ | ٦٥,٧ | ٦٥,٧ | ١٥,٧ |
| ١٠- دعم المؤسسات | ٢٠,٧ | ٣٢,٣ | ٣٢,٣ | ٣٧,٩ |
| ١١- دعم أوقاف الضفة الغربية | ٣,٦ | ٤,٤ | ٤,٤ | ٦,١ |
| ١٢- البعثات العلمية | ٦,٧ | ٨,٧ | ٧,٩ | ٨,٨ |
| ١٣- المساهمـات | ٠,٠ | ٢,٤ | ٢,٠ | ٢,٢ |
| ٢- النفقات الرأسمالية | ٢٤٨,٢ | ٣٤٠,٥ | ٢٩٢,٧ | ٣٥٨,٧ |
| أ- المشاريع الانمائية الممولة من الايرادات | ١٩٣,٥ | ٢٤٩,١ | ٢٢٣,١ | ٢٤٩,٤ |
| ١- مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية | ١٥٢,٨ | ٢١٤,٨ | ١٨٨,٨ | ٢١٠,٢ |
| ٢- المساهمة في مشاريع المؤسسات | ٣٧,٢ | ٣٠,١ | ٣٠,١ | ٣٥,٧ |
| ٣- الإستملاكات | ٣,٥ | ٤,٢ | ٤,٢ | ٣,٥ |
| ب- المشاريع الإنمائية الممولة من القروض والمنح الفنية | ٥٤,٧ | ٩١,٤ | ٦٩,٦ | ١٠٩,٣ |
| مجموع النفقـــات | ١١٧٧,٨ | ١٣٩٨,٠ | ١٣٤٢,٠ | ١٤٨١,٠ |
| الوفـر | ١٨٠,٩ | | ٢٦,٣ | ٦,١ |
| المجموع | ١٣٥٨,٧ | ١٣٩٨,٠ | ١٣٦٨,٣ | ١٤٨٧,١ |



" ٥ "

جدول رقم ( ٥ )

## موازنـة التمويـل

( بالألف دينار )

| رقمها | المـادة: عنوانها | فعلي أولي ١٩٩٢ | مقدر ١٩٩٣ | اعادة تقدير ١٩٩٣ | مقدر ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| | أولا : مصادر التمويل | | | | |
| أ | القروض الخارجية | | | | |
| ١ | قروض لتمويل مشاريع إنمائية | ٤٩١٥١ | ٨٦٣٢٣ | ٦٦٦٨٧ | ١٠٢٨٨٣ |
| ٢ | قروض مؤسسات دولية | ٢٦١٤٢٠ | ١٨٤٧٦٦ | ٤٣٠٠٠ | ٩٢٠٥٢ |
| ٣ | قروض مشتريات حبوب | ١٧٨٥٠ | ١٨٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ... |
| | مجموع القروض الخارجية | ٣٢٨٤٢١ | ٢٨٩٠٨٩ | ١٢٧٦٨٧ | ١٩٤٩٣٥ |
| ب | القروض الداخلية | ... | ٣٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | ٢٣٩٠٠ |
| ج | تخفيض الأرصدة النقدية لوزارة المالية | ... | ٤٠٠٠٠ | ... | ... |
| د | وفـر الموازنة | ١٨٠٩٤٥ | ... | ٢٦٣٩٣ | ٦١٠٠ |
| هـ | أقساط القروض المعاد جدولتها | ... | ... | ١١٥٠٨٩ | ٧٥٢٠٩ |
| | [illegible] | ٥٠٩٣٦٦ | ٣٥٩٠٨٩ | ٢٨١١٦٩ | ٣٠٠١٤٤ |
| | الموازنة الرأسمالية / الباب الثاني | | | | |
| | - منح ومساعدات | ... | ... | ... | ٦٦٠٠٠ |

| رقمها | المـادة: عنوانها | فعلي أولي ١٩٩٢ | مقدر ١٩٩٣ | اعادة تقدير ١٩٩٣ | مقدر ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ثانيا : الإستخدامات | | | | |
| أ | تسديد عجز الموازنة | ... | ٤٧٩٢٣ | ... | ... |
| ب | تسديد أقساط القروض | ١١٩٨٢٤ | ٢٦٢٤٩٧ | ٢٣٣٥٠٠ | ٢٦٤٦٧٠ |
| ١ | تسديد أقساط القروض الخارجية | ٥١١٧٦ | ٤٧٦٦٩ | ٤٧٦٦٩ | ٣٥٤٧٤ |
| ٢ | تسديد أقساط القروض الداخلية | | | | |
| | مجموع الإ[illegible] | ١٧١٠٠٠ | ٣٥٩٠٨٩ | ٢٨١١٦٩ | ٣٠٠١٤٤ |
| | الوفـر بعد التمويل | ٣٣٨٣٦٦ | ... | ... | ... |
| | الموازنة الرأسمالية / الباب الثاني | | | | |
| | - المشاريع والنفقات الرأسمالية | ... | ... | ... | ٦٦٠٠٠ |

" ٦ "

جدول رقم ( ٦ )
مقارنة الايرادات

(بالألف دينار)

| رقمه | الفصل عنوانه | فعلي ١٩٩٢ | مقدر ١٩٩٣ | اعادة تقدير ١٩٩٣ | مقدر ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| | الايرادات المحلية | | | | |
| ١ | الضرائب على الدخل والارباح | ١٠٩٥٠٥ | ١٢٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠ | ١٤٣٠٠٠ |
| ٢ | الضرائب الجمركية | ٤٢٤٧٧٢ | ٣٧٩٠٠٠ | ٤١٨٠٠٠ | ٤٤٠٠٠٠ |
| ٣ | الضرائب الاضافية | ٨٧٨١٧ | ٩٠٠٠٠ | ٩٢٥٠٠ | ٩٨٠٠٠ |
| ٤ | الضرائب الاخرى | ١٧١٩٨ | ١٦٠٠٠ | ١٩٠٠٠ | ١٩٠٠٠ |
| ٥ | الرخص | ٧٠٥٠٠ | ٧٠٢٠٠ | ٦٦٢٠٠ | ٦٨٧٠٠ |
| ٦ | الرسوم | ١٠٤٨٧٣ | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٩٥٠٠ | ١١٩٨٠٠ |
| ٧ | البرق والبريد والهاتف | ١٢٠٧٧٧ | ١٢٢٠٠٠ | ١٢٨٠٠٠ | ١٥٣٠٠٠ |
| ٨ | العوائد والارباح | ٤٩٣٧٩ | ٥٧٠٠٠ | ٤٧٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |
| ٩ | الفوائد المستردة | ١٧٧٨٥ | ٢٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٢١٠٠٠ |
| ١٠ | الايرادات المختلفه | ١٦٦٨١٨ | ١٧٠٨٠٠ | ١٥٦١٠٠ | ١٧٣٢٢٨ |
| | مجموع الأيرادات المحلية | ١١٦٨٩٢٤ | ١١٤٥٠٠٠ | ١١٧٦٣٠٠ | ١٢٧٥٧٢٨ |
| | | | | | |
| ١١ | المنح المالية | ١٣١٨٣٨ | ١٥٠٠٠٠ | ١٣٩٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ |
| ١٢ | أقساط القروض المسترده | ٥٢٣٨٧ | ٥٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | ٥٥٠٠٠ |
| ١٣ | منح فنية لتمويل مشاريع إنمائية | ٥٥٧٨ | ٥٠٧٧ | ٣٠٠٠ | ٦٣٧٢ |
| | مجموع الايرادات | ١٣٥٨٧٢٧ | ١٣٥٠٠٧٧ | ١٣٦٨٣٠٠ | ١٤٨٧١٠٠ |



" ٧ "

جدول رقم ( ٧ )
مقارنة النفقات الجارية

(بالألف دينار)

| رقمه | الفصل عنوانه | فعلي ١٩٩٢ | مقدر ١٩٩٣ | اعادة تقدير ١٩٩٣ | مقدر ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الديوان الملكي الهاشمي | ٧٤٧٩ | ٨٨٤٧ | ٨٨٠٨ | ١٠٩٦٨ |
| ٢ | مجلس الأمة | ١٢٩٨ | ١٥٩٧ | ١٤٧٥ | ١٩٦١ |
| ٣ | مجلس الوزراء وديوان الرئاسه | ٧٩١ | ٧٩٣ | ٧٨٨ | ٨٩٢ |
| ٤ | ديوان المحاسبه | ١٠٣٨ | ١١٨١ | ١١٨١ | ١٥٣٣ |
| ٥ | ديوان الخدمه المدنيه | ٣٥٤ | ٤١٣ | ٤٠٧ | ٤٧٠ |
| ٦ | ديوان الرقابه والتفتيش الاداري | | ٢٦٨ | ١١٨ | ٤٠٣ |
| ١١ | وزارة الدفاع | ٢٢٠٧٠٠ | ٢٢٩٠٠٠ | ٢٢٩٠٠٠ | ٢٧٢٠٠٠ |
| ١٢ | المركز الجغرافي الملكي الاردني | ٦١٩ | ٧٩٣ | ٧٤٤ | ٨٣٠ |
| ٢١ | وزارة الداخليه | ١٥٩٥ | ١٧٨٤ | ١٧٧١ | ٢٠٧١ |
| ٢٢ | وزارة الداخليه /دائرة الاحوال المدنيه والجوازات | ١٩٩٤ | ٢٣١٤ | ٢٢٨٧ | ٢٩٧٥ |
| ٢٣ | وزارة الداخليه /الامن العام | ٤٧٥٠٠ | ٥٨٠٥٠ | ٥٨٠٥٠ | ١٩٥٠٠ |
| ٢٤ | وزارة الداخليه /الدفاع المدني | ٤٥٨٠ | ٥٥٠٠ | ٥٥٠٠ | ٩٦٥٠ |
| ٢٥ | وزارة العدل | ٣٧١٨ | ٤٣٢٤ | ٤٣١٨ | ٥١٢٤ |
| ٢٦ | دائرة قاضي القضاة | ١١١٠ | ١٤٠٥ | ١٤٠٣ | ١٧٠٢ |
| ٢٧ | المعهد القضائي | ١١٧ | ١٣٤ | ١٣٣ | ١٦١ |
| ٣١ | وزارة الخارجيه | ٩٤٢٠ | ١١٣٨٥ | ١١٠٠٠ | ١٣٣٤٨ |
| ٣٢ | وزارة الخارجيه/دائرة الشؤون الفلسطينيه | ٢٩٤ | ٣٨٠ | ٣٧٥ | ٤٢٩ |
| ٤١ | وزارة الماليه | ٣٩٨١١٠ | ٤٥٢٥١٥ | ٤٤٨٧٨٩ | ٤١٩٩٤٣ |
| ٤٢ | وزارة الماليه / دائرة الموازنه العامه | ١٧٧ | ٢٣٥ | ٢١٤ | ٣١٩ |
| ٤٣ | وزارة الماليه / دائرة الجمارك | ٣٢٦٠ | ٣٧٨٨ | ٣٧٥١ | ٤٧٧٥ |
| ٤٤ | وزارة الماليه / دائرة ضريبة الدخل | ٢١٧٣ | ٢٨٠٢ | ٢٧٩٤ | ٣٥٠٨ |
| ٤٥ | وزارة الماليه / دائرة الاراضي والمساحه | ٢٤٣٤ | ٢٨٠١ | ٢٧٤٠ | ٣٥٨٥ |
| ٤٦ | وزارة الماليه / دائرة اللوازم العامه | ٥٦٨ | ٧٤٣ | ٧٤٢ | ٨٧٢ |
| ٥٠ | وزارة الصناعه والتجاره | ١٠٦٦ | ١٠٦٣ | ١٠٦٢ | ١٢٩٤ |
| ٥١ | وزارة الصناعه والتجاره/ دائرة تشجيع الاستثمار | | ١٤٩ | ١٥ | ١٤٤ |
| ٥٢ | وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط | ٥٥٩ | ٧٠٨ | ٦٧٩ | ٨٣٥ |
| ٥٣ | وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامه | ٦٤٣ | ٧٦٨ | ٧٥١ | ٨٧١ |
| ٥٤ | وزارة السياحه والاثار / السياحه | ٦٣٣ | ٩١٢ | ٩٠٣ | ٨٥٧ |
| ٥٥ | وزارة الشؤون البلديه والقرويه والبيئه | ١٥٠٦ | ١٦٤١ | ١٦٤١ | ٢٢٥٣ |
| ٥٦ | وزارة الطاقه والثروه المعدنيه | ٢١٢ | ٤٢٨ | ٣٤٩ | ٥١٩ |
| ٥٧ | وزارة الطاقه والثروه المعدنيه / سلطة المصادر الطبيعيه | ١٩٨٤ | ١٧٣٥ | ١٩٨٩ | ١٨٧٣ |
| ٥٨ | وزارة الاشغال العامه والاسكان | ٣٠٩٠ | ٣٦٣٤ | ٣٥٤٥ | ٤٠٧٧ |
| ٥٩ | وزارة الاشغال العامه والاسكان / دائرة العطاءات المركزيه | ٧٤ | ١٠٠ | ٩٣ | ١١٠ |
| ٦٠ | وزارة الاشغال العامه والاسكان / دائرة التطوير الحضري | ٣٠٦ | | | |
| ٦١ | وزارة الزراعه | ٥٨٤٧ | ٩٤٩١ | ٩٢٠٧ | ٧٣٨٢ |
| ٦٢ | وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي | ٢٦٦ | ٣٢٩ | ٣١٨ | ٣٥٨ |
| ٦٣ | وزارة المياه والري | | ١٠٠ | ٣٧ | ١٦٤ |
| ٦٤ | وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن | ٣٩١٦ | ٤٣٥١ | ٤١٨٥ | ٤٧٣٠ |
| ٦٥ | وزارة التموين | ١١٣٢ | ١٢٩٣ | ١٢٩٥ | ١٤٢٤ |
| ٧١ | وزارة التربيه والتعليم | ١٠١٢٠٢ | ١٢٠٢٣٠ | ١٢٠٠٧٠ | ١١٦٩٧٨ |
| ٧٢ | وزارة التعليم العالي | ٥٦٣٥ | ٦٥٨٥ | ٦٢٠٥ | ٧٥٤٥ |
| ٧٣ | وزارة الصحه | ٤٩٢٦٢ | ٥٧٩٤٩ | ٥٧٩٤٠ | ٦٣٥١٥ |
| ٧٤ | وزارة التنميه الاجتماعيه | ٢٩١٣ | ٣٣٣٥ | ٣٢٩٤ | ٣٧٠٤ |
| ٧٥ | وزارة العمل | ٦٢٧ | ٧١٧ | ٧٠٩ | ٩٣٩ |
| ٨١ | وزارة الاعلام | ٤٧٨ | ٢٩٩ | ٢٩٠ | ٤٧٢ |
| ٨٢ | وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعه والتلفزيون | ٨٤٤٥ | ١٠٦٤٥ | ١٠٣١١ | ١١٩٣٤ |
| ٨٣ | وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنيه | ٣٨٢ | ٤٩٢ | ٤٨١ | ٥٧٢ |
| ٨٤ | وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر | | ٣٢٠ | ٣١٩ | ٤٠٨ |
| ٨٥ | وزارة الشباب | ٢٠٩٤ | ٢٣٨٧ | ٢٣٦٥ | ٣٠٦٥ |
| ٨٦ | وزارة الثقافه | ٩٩٥ | ١١٩٧ | ١١٣٧ | ١٣٥٨ |
| ٨٧ | وزارة السياحه والاثار /دائرة الاثار العامه | ٥١١ | ٦٧٥ | ٦٠١ | ٧٧٥ |
| ٩١ | وزارة النقل | ١٥٤ | ١٩٤ | ١٨٧ | ٢٢٢ |
| ٩٢ | وزارة النقل/سلطة الطيران المدني | ٥٠٩٥ | ٥٥٨٧ | ٥٤٢٨ | ١١٤٩ |
| ٩٣ | وزارة النقل/دائرة الارصاد الجويه | ٧٣١ | ٧٨٥ | ٧٧٣ | ٩٠٧ |
| ٩٥ | وزارة البريد والاتصالات | ٥٣٦٥ | ١١١٣٠ | ١٠٨٠١ | ٧٠٥٠ |
| ٩٦ | وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية | ١٥٣٧٩ | ١١٩٨٩ | ١١٥٨١ | ١٩٣٠٠ |
| | المجموع | ٩٢٩٥٤٦ | ١٠٥٧٤٧١ | ١٠٤٩١٧٧ | ١١٢٢٣٣٢٥ |

" ٨ "

جـدول رقم ( ٨ )

مقـارنة النفقات الرأسمالية

(بالألف دينار)

| رقمه | الفصل عنوانه | فعلي ١٩٩٢ | مقدر ١٩٩٣ | اعادة تقدير ١٩٩٣ | مقدر ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الديوان الملكي الهاشمي | | | | |
| ٢ | مجلس الامـه | | | | |
| ٣ | مجلس الوزراء وديوان الرئاسه | ١٠٨ | | | |
| ٤ | ديوان المحاسبه | | | | |
| ٥ | ديوان الخدمه المدنيه | | | | ٧٦ |
| ٦ | ديوان الرقابه والتفتيش الاداري | | | | |
| ١١ | وزارة الدفاع | ٨٣ | ٨٠ | ٨٠ | ٨٠ |
| ١٢ | المركز الجغرافي الملكي الاردني | ١١ | ٨٨٨ | ٨٦٢ | ٢١٧٢ |
| ٢١ | وزارة الداخليه | ١١٤ | ٥٧٨ | ٥ | ٤٦٨ |
| ٢٢ | وزارة الداخليـه / دائرة الاحوال المدنيه والجوازات | ٦٧٧٩ | ١٠٤٠٠ | ١٠٢٥٠ | ٩٥٧٥ |
| ٢٣ | وزارة الداخليه /الامن العام | ١٣٦٥ | ٢٨٥٠ | ٢٧٧٠ | ١٢٩٠ |
| ٢٤ | وزارة الداخليه /الدفاع المدني | ٢٤١١ | ٤٠٨٠ | ٢٠٨٠ | ٣٤٢٠ |
| ٢٥ | وزارة العدل | ٨٠ | ٣٠ | ٣٠ | ٢٠ |
| ٢٦ | دائرة قاضي القضاة | | ٣٠ | ٢١ | ٣٦ |
| ٢٧ | المعهد القضائي | ١٠٣٠ | ١٤٥٠ | ١٤٥٠ | ٢٣٩٥ |
| ٣١ | وزارة الخارجيـه | | | | |
| ٣٢ | وزارة الخارجيـه/دائرة الشؤون الفلسطينيه | ٦٧٨٨٥ | ٦٢٩٠٠ | ٦١٧٧٤ | ٦٠٧٢٤ |
| ٤١ | وزارة الماليـه | | ١٥ | ١٥ | |
| ٤٢ | وزارة الماليه / دائرة الموازنه العامه | ٣٠٤ | | | |
| ٤٣ | وزارة الماليه / دائرة الجمارك | ٥٠ | ٥٠ | ٥٠ | ١٧٠ |
| ٤٤ | وزارة الماليه / دائرة ضريبة الدخل | ١٤٥ | ٤٢٠ | ٣٤٥ | ٤٠٠ |
| ٤٥ | وزارة الماليه / دائرة الاراضي والمساحه | ٣ | ٨٠ | ٤٠ | ٤٠ |
| ٤٦ | وزارة الماليه / دائرة اللوازم العامه | ٧٩ | ١٢٠ | ١٢٠ | ١٣٠ |
| ٥٠ | وزارة الصناعه والتجاره | | ٢٤٥ | ٦٠ | ١٣٥ |
| ٥١ | وزارة الصناعه والتجاره/ دائرة تشجيع الاستثمار | ٦٧٠٨٤ | ١١٣٣١٠ | ٩٢٠٠٩ | ١٢٨٠٠٥ |
| ٥٢ | وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط | ٧٠١ | ٧٧٨ | ٧٦٦ | ٦٦٥ |
| ٥٣ | وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامه | ٤٢٥ | ٥٥٠ | ٥٥٠ | ٦٥٥ |
| ٥٤ | وزارة السياحه والاثار / السياحه | ٤٠٩ | ٤٨٦ | ٤٨٦ | ٦٩٣ |
| ٥٥ | وزارة الشؤون البلديه والقرويه والبيئه | ٨٦ | ٢٦٥ | ٢٢٨ | ٣٠٠ |
| ٥٦ | وزارة الطاقه والثروه المعدنيه | ٧٥٧٢ | ٩٨٥٠ | ٨٤٠٨ | ٩٣٦٠ |
| ٥٧ | وزارة الطاقه والثروه المعدنيه / سلطة المصادر الطبيعيه | ٤٠٠٣١ | ٣٩٨٤٠ | ٣٨٠٤٧ | ٤٠٨٨٥ |
| ٥٨ | وزارة الاشغال العامـه والاسكان | | | | |
| ٥٩ | وزارة الاشغال العامه والاسكان / دائرة العطاءات المركزيه | ٢٩٠٥ | ٤٥٥٠ | ٣٩٣٧ | ٤٤٠٦ |
| ٦١ | وزارة الزراعـه | | | | |
| ٦٢ | وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي | | | | |
| ٦٣ | وزارة المياه والري | ٩٠٦٨ | ١٦١٦٧ | ١١٩٥٩ | ٣١٨٠٠ |
| ٦٤ | وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن | ٥٨٩ | ٤٩٦٧ | ٢١٨٧ | ٤٨٢٠ |
| ٦٥ | وزارة التموين | ١٣٢٦٢ | ١٥٧٠٠ | ١٥٥٤٥ | ٨٥٧٥ |
| ٧١ | وزارة التربيه والتعليم | ٤٣٠ | ١٠٣١ | ١٠٢٦ | ١٤٢٥ |
| ٧٢ | وزارة التعليم العالي | ١١١٦٩ | ١٩٠٠٠ | ١٣٩٢٩ | ١٦٠٠٠ |
| ٧٣ | وزارة الصحه | ٧١٩ | ١٨٢٩ | ١٥٥٢ | ٢١١٥ |
| ٧٤ | وزارة التنميه الاجتماعيه | | ١٦ | ١٦ | ٥٣ |
| ٧٥ | وزارة العمل | | | | |
| ٨١ | وزارة الاعـلام | ١٠ | | | |
| ٨٢ | وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعه والتلفزيون | ١٧٦٢ | ٣٢٤١ | ٢٩٣٤ | ٣٠٥٠ |
| ٨٣ | وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنيه | ٨١ | ١١٠ | ١٠٧ | ٧٠ |
| ٨٤ | وزارة الاعـلام / دائرة المطبوعات والنشر | | | | ٧٩ |
| ٨٥ | وزارة الشبـاب | ١٣٣٧ | ٢٣٠٠ | ٢١٥٧ | ٢٧٧١ |
| ٨٦ | وزارة الثقافـه | ٧٨ | ١٨٠ | ١٣٩ | ٢٠٢ |
| ٨٧ | وزارة السياحه والاثار /دائرة الاثار العامه | ٥٩١ | ٧٦٢ | ٧٦٢ | ٧٤٠ |
| ٩١ | وزارة النقل | | | | ٥٠ |
| ٩٢ | وزارة النقل/سلطة الطيران المدني | ٢٠٨٦ | ٢٦٧٥ | ٢٤٠٣ | ٢٧٠٠ |
| ٩٣ | وزارة النقل/دائرة الارصاد الجويه | ١١٩ | ١٣٢ | ١٢٧ | ٢٤٥ |
| ٩٥ | وزارة البريد والاتصالات | ١٧٩ | ٥٠٠ | ٤٥٠ | ٥٥٥ |
| ٩٦ | وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية | ٧١٠٧ | ١٨١٠٠ | ١٣٠٥٥ | ١٧٣٢٥ |
| | المجمـــوع | ٢٤٨٢٣٨ | ٣١٠٥٥٦ | ٢٩٢٧٣٠ | ٣٥٨٦٧٥ |



" ٩ "

جـدول رقـم ( ٩ )

اجمـالي التمـويل المقـدر للسـنه الماليـه ١٩٩٤

(بالألف دينار)

| رقمـه | الفصـل عنـوانه | الايـرادات المقدرة ١٩٩٤ | ايضـاحـات |
|---|---|---|---|
| | مصـادر التمـويل | | |
| | وفر الموازنة العامة | ٦١٠٠ | |
| ١٤ | القـروض الخارجيـة | | |
| | ١- قـروض لتمـويل مشاريع إنمائية | ١٠٢٨٨٣ | |
| | ٢ - قـروض مـؤسسات دولية | ٩٢٠٥٢ | |
| | ٣- قـروض مشتريات الحبوب | ٠٠٠ | |
| | مجمـوع القـروض الخارجـية | ١٩٤٩٣٥ | |
| ١٥ | القـروض الداخليـة | ٢٣٩٠٠ | |
| ١٦ | تخفيض الأرصـده النقـدية لوزارة المالية | ٠٠٠ | |
| ١٧ | أقسـاط القـروض المعاد جـدولتها | ٧٥٢٠٩ | |
| | مجمـوع مصـادر التمـويل | ٣٠٠١٤٤ | |

" ١٠ "

جدول رقم ( ١٠ )
مقـارنـة التمـويل

(بالألف دينار)

| الفصل رقمه | الفصل عنوانه | فعلي ١٩٩٢ | مقدر ١٩٩٣ | إعادة تقدير ١٩٩٣ | مقدر ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| | مصادر التمـويل | | | | |
| - | وفر الموازنة العامة | ١٨٠٩٤٥ | ٠٠٠ | ٢٦٣٩٣ | ٦١٠٠ |
| ١٤ | القـروض الخارجـية | | | | |
| | ١ - قـروض لتمويل مشاريع إنمائية | ٤٩١٥١ | ٨٦٣٢٣ | ٦٦٦٨٧ | ١٠٢٨٨٣ |
| | ٢ - قروض مـؤسسات دولية | ٢٦١٤٢٠ | ١٨٤٧٦٦ | ٤٣٠٠٠ | ٩٢٠٥٢ |
| | ٣ - قـروض مشتريات الحبـوب | ١٧٨٥٠ | ١٨٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ٠٠٠ |
| | مجموع القـروض الخارجية | ٣٢٨٤٢١ | ٢٨٩٠٨٩ | ١٢٧٦٨٧ | ١٩٤٩٣٥ |
| ١٥ | القـروض الداخلية | ٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | ٢٣٩٠٠ |
| ١٦ | تخفيض الأرصـدة النقـدية لوزارة المالية | ٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ٠٠٠ | ٠٠٠ |
| ١٧ | أقساط القـروض المعاد جـدولتها | ٠٠٠ | ٠٠٠ | ١١٥٠٨٩ | ٧٥٢٠٩ |
| | مجمـوع مصـادر التمـويل | ٥٠٩٣٦٦ | ٣٥٩٠٨٩ | ٢٨١١٦٩ | ٣٠٠١٤٤ |



السيد الأمين العام : ٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة النائب الأول لرئيس المجلس : ترفع الجلسة .

ـ انتهت الجلسة ـ

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

النائب الأول لرئيس مجلس الأعيان
زيد الرفاعي